

الدكتور مصطفى عبد الغنى

الذاكرة المثقوبة

وقائع نهب وثائق الوطن



الذاكرة المثقوبة

(وقائع نهب وثائق الوطن)

د. مصطفى عبدالغنى



الهيئة العامة للثقافة الفلسطينية

٢٠٠٠

١٧٧

قصة هذا الكتاب

لكل كتاب قصة ، وقصة هذا الكتاب تبدأ من حوالى عامين
والى نهاية القرن العشرين .

- تبدأ بالنسبة الى الوطن قبل ان تبدأ بالنسبة الى الكاتب .
- تبدأ - فصولها - فى المرة الاولى - على شكل مأساة درامية -
وفى المرة الثانية على شكل ملهة هزلية .
- ملهة ضياع الوثائق ونهبها واعادة استنطاقها .
- والواقع ان قصة الوثائق تبدأ قبل ذلك بكثير ...
- قصة لها بداياتها .
- ولم تكتب لها النهاية بعد .
- فلنتوقف عند البداية قبل ان نستشرف ما بعدها .



- فقبل عام أو يزيد ، فزعت للمصير الذى تلاقيه وثائق طه حسين
- بشكل خاص ، ووثائق الوطن بشكل اخص .
 - تحولت وثائق طه حسين الى رمز لوثائق الوطن .

ومن هنا ، أسرعت الى الكتابة فى الأهرام عن وثائق طه حسين ،
ومع الوقت ، ودخول عديده من كتاب مصر ومثقفها وأكاديميها فى
هذه القصة أو المأساة أو المهزلة أو قل ما شئت فى عصر العولمة
السعيد .

ما أكثر الوثائق الضائعة وما أتعس المصائر التى تنتهى اليها
لقد أشرنا الى آلاف الوثائق التى غابت أو غيبت .

وعلى صورة الأسئلة الاسطفهامية التى تعرف فى الدرس
الأعلامي نقول :

- كيف اختفت وثائق المجلس البلدى - المحلى بالاسكندرية
بين عامى ١٨٩٠ - ١٩٤٠ ؟

- لماذا ترك المسئول عن اعدام وثائق مجلس قيادة الثورة
قبل تسليم المبنى لوزارة الثقافة ؟

- أين راحت الوثائق التى كانت تملأ بيت محمد حسن
الزيات وزير الخارجية الأسبق - وزوج ابنة طه حسين - بدمياط ؟
وهذا الشطر الأخير من السؤال هو ما يهمنا ؟

- من حول آلاف - بل الملايين - من وثائق الجنيزة المصرية -
الى خارج البلاد ؟

- كيف عصف طفح المجارى بتلك النسبة الكبيرة من أوراق
وكتب مكتبة جامعة عين شمس ؟

- متى تعود وثائق عصر المماليك ، المحاكم الشرعية ، فى مصر
من جامعة بن جوريون ؟

وتوالت أسئلة أخرى لا نعرف مصير إجابتها : كيف ؟ ومتى ؟

.. وعبر أسئلة أخرى كثيرة لعام كامل - ١٩٩٨ - اكتشفت
خطورة القضية وفداحة السكوت عنها أو المرور عليها مر الكرام .
خاصة وقد جاءت رسائل كثيرة تبسبب في وصف الساكت عن
الحق ، وهو ما وفقني الى تنظيم ندوة في شتاء ١٩٩٩ أرفقناها
هنا :

ولم أكن أنا - بالطبع - هذا الشيطان الأخرس .
كان الشيطان الأخرس بل الشياطين الخرس أكثر من أن
يحصوا .

خاصة في حالة الصمت التي عاينتها من كثير من المعاصرين .
وزادت جريمة الصمت بما نحملة من دلالات في أن بعض
من شارك فيها بالدفاع تورط فيها ، أيضا ، أما بضياع الوثائق
وأما بتغييبها خارج الوطن بحجة افتقاد الأمان ، فضلا عن حالات
لا يمكن احصائها - في حالة العثرور عليها - إعادة تفسيرها بشكل
شخصي خاضع اما لتصفية الحسابات أو لخطر الايديولوجية فضلا
عن عدد من أصحاب الفكر السلفي أو المذهب المتخلف حاولوا
استنطاقها على هواهم .

وهو استنطاق لا يختلف عن استنطاق الأجهزة المخبرائية
والدوائر الصهيونية لوثائقنا الحية/ المادة الخام .
وجاء وقت كنت أبحث فيه عن الشيطان الأخرس بمصباح
ديجيتوس .

وسأضرب مثلين اثنين لغياب الوثائق قبل أن نعود الى بعض
المشاهدات المدهشة التي هددت بضياع الوثائق (نهبها وتهريبها)
أو إعادة تفسيرها (ثقب الذاكرة الوطنية) .



أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل فى أحد كتبه الأخيرة (اكدير السلاح والسياسة) الى أن مجموعة أوراقه الخاصة التى يحتفظ بها خارج مصر ، والتى تحتوى على كثير من التفاصيل والنصوص التى تحكى مراحل معركة مهمة فى تاريخ مصر المعاصر ثم أنها تتجدد حتى الآن بما يضاف إليها على مر الأيام مؤكدا (أنا أول من يدرك أن ما عندى من أوراق بما فيه ما هى مكتوبة بخط يدى ليس ملكا شخصيا لى وإنما هو حق عام يتخطى الأفراد والأعمار) وقد ردد الأستاذ هذا الكلام أكثر من مرة داخل كتبه وخارجها من أنه يحتفظ فى مكان ما ، خارج مصر/لا نعرف أين ؟ ، أن ما يحتفظ منها لا يقل عن مليون وثيقة ، والحكايات التى يرددها كثيرا عن هذه الوثائق تثير من الهم أكثر مما تثير من الذعر .

ورغم أنه يكتب (داخل كتابنا عن ذعره لضياح الوثائق ونقلها ، منها مجموعة الوثائق التى تقبع فى مكان كان آخر مكان يمكن تقبع فيه وهى جامعة بين سبع بإسرائيل) ٠٠ فانه لا يتوقف عن الاعتراف بكل هذه الوثائق التى توضح خارج الوطن بارادة كاملة .

بيد ان اعتراف الأستاذ بل وتمنيه ان تعود هذه الوثائق الى مصر (مع كفالة وضع مؤسسى يوفر ما هو ضرورى لحمايتها ٠٠) لا يقلل من مأساة ضياح ذاكرة الوطن .

وهو يظل اعترافا معلقا لا نجد له اجابة - وهو أيضا لا يجد اجابة عنها - وان ظلت قضية حماية الوثائق فى الداخل سؤالا معلقا حتى الآن .

هذا هو المثل الأول أما الآخر ، فهو يتمثل فى فترة تالية فى اعتراف بطرس بطرس غالى فى مقدمة كتابه (الطريق الى القدس) الى أنه قد أودع النسخة الأصلية من مذكراته اليومية وهى عن فترة

عمله العام في أكثر من موقع والتي يزيد على آلاف الصفحات المكتوبة بخط اليد باللغة العربية والتي استمد منها كتابه الى مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد بانجلترا حيث لا يمكن لأى شخص أن يفحصها أو يطلع عليها للبحث قبل مرور عشر سنوات .

وهو ما رده الدكتور أيضا في أكثر من ندوة دعى اليها عغب نشر كتابه .

والجديد في كلام الدبلوماسى السابق انه حدد هذه المرة المكان الذى أودع فيه هذه الوثائق غير ان الجديد الذى جاء به الرجل الذى لعب أدوارا دبلوماسية داخلية وعالمية اعترافه بأنه لن يعيدها ولن يغير موقفه شئ .

وغير الأستاذ والدكتور نسمع عن وثائق مصرية وعربية كثيرة غائبة من رموز عربية وضعت في أماكن حساسة ولعبت أدوارا قيادية هامة .

والأخطر من هذا ان كثيرا من هذه الوثائق الغائبة أو المنهوبة لأفراد رحلوا عن دنيانا وقبل ان تكمل بعض فصول هذه القصة ، يجب أن نسأل :

ولكن : ما هي الوثيقة ؟

لنتمهل عند تعريف الوثيقة قبل أن نعود الى هذا الفيض الذى جاءني حتى سد على كل الطرق لغلق الملف .

الوثيقة – كما هو معروف – هي الوثيقة المكتوبة التى تكون مصدق عليها من جهة رسمية أو صادرة من فرد .

وهى - بتعبير أقرب - تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصة والوثائق التى يمكن أن تعبر عن هذه الأوراق أو تمثيلها والدوريات والنشرات والحوليات ٠٠ الى غير ذلك مما يعنى ، فى المعنى العام ، كل مادة مكتوبة أو مصورة ٠٠ تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق امام الباحث) .

وتتسع معنى الوثيقة لتشمل الخرائط والرسوم الهندسية والصور الفوتوغرافية والمواد الوثائقية المسجلة على وسائط تقنية (انظر : معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث ، تحت الطبع) . وهو ما يصل بنا الى تعبير أحدث حين نلاحظ أن الثورة الرقمية Digital revolution التى قد تحدثت تغييرا على الثورة الورقية فتحوّلت الى ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية التى تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن أن تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات الكترونية لمعالجتها مما يمكن أن تصل بها الى تعبير تال هو الوثيقة المعلوماتية الحديثة ، وهى ذات كيان خاص بها .

بيد ان العود الى الوثيقة فى صورتها الأولى هى التى تهمننا هنا فى الغالب .

وهى التى نهبت وسرفت وأتلفت وحرفت وأعيد تأويلها مما حدد شخصيتنا وهويتنا العربية بل - بغير مغالاة - ذاكرتنا الوطنية .

ومن هنا ، فليس من قبيل التشبيه المجازى ان نطلق على ما يحدث عندنا هنا ان الوثيقة المنتهكة بهذا الشكل تصبح ذاكرة مثقوبة .

لم تعد هي الوثيقة .

وانما الذاكرة المثقوبة . وهو ما يعود بنا دائما الى المهزلة
الدرامية المحزنة ، وهو ما يعود بنا ، من جديد ، الى قصة هذه
الوثائق .

وهو ما يثير - مع ذلك كله قضية التكيف القانوني الذي
يضمن حماية الوثيقة .



قلت اني منذ عام او يزيد فرزعت لمصير وثائقنا ، (الذاكرة
المثقوبة) ..

وبمجرد أن نشرت أول مرة حتى وجدتني أمام ردود الأفعال
الكثيرة ، لا أستطيع التوقف ومن هنا ، وجدت نفسي أمام هذا النوع
من الكتابة الذي يطلق عليه في أدبيات الاعلام بالتغطية الاستقصائية
Investigative reporting (*) وهو مصطاح مطول يستخدم في هذه
الصحافة الاستقصائية التي عرفنا أمثلة كثيرة لها كان من أهمها
فضيحة (ووترجيت) وفضيحة (إيران جيت) .

فاذا كان هذا من قبيل التشبيه المجازي لوصلنا الى ما انتهت
اليه وثائقنا ، اذ نستطيع أن نقول هنا اننا أمام ما يسمى بمفهوم

(*) سبني أن استخدمنا ذلك في بعض كتبنا الأخيرة : على سبيل المثال انظر
كتاب (فساد الجامعة - وثائق وشهادات) وكتابي حقيقة الغرب - مازق الحملة
الفرنسية) . (واقعة المغرب) وغير ذلك ..

(وثائق جيت) بنفس التعبير الحاد الفج الذى نعتذر عن تداعياته
داخل العقل العربى ، وانتهيت من هذا كله الى ندوة نظمها وأرفقتها
هنا لمن يهمه الأمر .

لكن يبدو ان حالتنا هنا تستحق هذا المفهوم .

بل حياتنا كلها مليئة بمفاهيم كثيرة تشبه هذا المفهوم ، وهذا
يعنى ان ما يحدث لوثائقنا هو جزء من حياتنا والمناخ الذى نجيا فيه .

غير ان لهذا قصة أخرى لم تكتب فصولها بعد .

فنحن نستحق المصير الذى انتهينا اليه الآن .

الوثائق المنهوبة ، أفصد ، الذاكرة المنقوبة .

ولا حول ولا قوة الا بالله ،،

د . مصطفى عبد الغنى

الهرم ١٩٩٩

القسم الأول

وَأَتَى طَلْعُ مَسِينٍ .. وَجَبَقَ الْعَمِيَانُ !! (١)

وثائق طه حسين .. وجوقة العميان !! (١)

الرم نظارتيك .. ما أنت أعمى .

انما نحن جوقة العميان ..

حين وصلت الى هذا البيت من قصيدة لنزار قباني عن طه حسين تذكرت القضايا التي أحاقت بطه حسين بعد رحيله .

تذكرت كيف عانى عميد الأدب العربي في حياته الظلم من الجبهة والمسعين والمرجفين وضيقى الأفق والمنافقين والمرائين والذين لا يعملون ولا يتركوا غيرهم ان يعملوا - كما صدر العميد بهذه العبارة أحد كتبه .

ها هو العميد يعاني الآن اللصوص ، لصوص التراث الذى تركه عبر أوراقه الخاصة ورسائله الرفيعة وأفكاره الحميمة (وثائقه) التى كان يملئها ولا يكملها أو يكملها ولا ينشرها .

تذكرت هذا كله ، وأنا أعيد النظر الى القاعة الكبرى فى رامتان ، فأحس أن طه حسين رحل وهو يترك وراءه الصامتين ، أو جوقة العميان بتعبير نزار قباني فى قصيدة عنه بعد رحيله وقد ذكرتنا بها الاداعية حكمت انشربيني فى هذه المناسبة .

• • • نحن جوفة العميان • • •

حدثت نفسى وأنا أستعيد صور الاستيلاء على عديد من وثائق طه حسين ونشرها بدون اذن أسرته (الكتايبية على الأقل) فى أكثر من مكان من مصر الى بيروت الى الكويت الى طرابلس عودة الى الخليج وعديد من المدن العربية . من أقصاها الى أقصاها • .

وقبل أن أستفيض أكثر عن أحاديث طه حسين المسروقة لابد من الإشارة الى ما آثاره هذا كله •

[٢]

مركز رامتان الثقافى هذه الأيام يشهد موسما ضخما تحتفل فيه وزارة الثقافة بذكرى طه حسين بعد أن تحول المنزل الى متحف ومركز ثقافى ، وقد شارك فى هذا الموسم بأدوار علمية عدد كبير من المثقفين منهم (مع حفظ الألقاب العلمية) : عبد القادر القبط وعبد المنعم تليمة وعبد اللطيف عبد الحليم وهدى وصفى ومحمد أبو سنة ومحمد عودة وكامل زهير وفاروق أبو زيد وفاروق خورشيد وأحمد عثمان ومحمود مكي وأمينة رشيد وجابر عصفور وصلاح فضل وفاطمة موسى وحسن فتح الباب ومصطفى عبد الغنى والثنائى الفنى الراقى سماح وبلال ، كما لعب محمد نوار المسئول عن الموسم ومدير المركز الثقافى دورا حيويا مع عدد كبير من معاويه • .

وقد تعددت القضايا التى عرض لها عدد كبير من الباحثين عن طه حسين : الاستشراق ، وثورة يوليو ، والصحافة المصرية ، وقراءات عن العميد ، والأدب المقارن والنقد الأدبى والتنوير • • الخ •

وحرصت على متابعة هذه الندوات الثرة ، رغم ان بعضها خرج عن الخط العام ، غير ان ما كان يثار فيها بالسلب أو الإيجاب كان يؤكد خصوبة فكره حسين حتى بعد قرابة ربع قرن من رحيله ، ونستطيع أن نذكر العديد من القضايا التي أثرت بما يؤكد على خصوبة فكر الرجل وبقائه حتى اليوم ، فكانت من أهم القضايا التي أثرت :

تكوين المثقف العالمى .

ثورة يوليو وطه حسين .

القومية العربية وعميده الأدب العربى .

رفض اتهامات الأصوليين المتتابة ، قضية الأدب المقارن .

اشكالية الاستشراق وآخرها وأخطرهما قضية الوثائق التي انارت فى ما أثارت .

لقد بت بت اعتقد أن هذه القضية – الاستيلاء على وثائق طه حسين – تكاد تمثل القضية الأولى هذا العام .

فلنتمهل عند قضية الوثائق ونرجى غيرها الى ما بعد .

انها قضية اغتيال مساحات شاسعة مجهولة من (أحاديث) طه حسين التي لم نعرفها .

لقد أملى طه حسين الكثير ، وكنت قد سألت د . حسن الزيات – زوج ابنته – رحمه الله فى حضورها عن ما أملاه طه حسين ولم ينشر ، فقال الكثير ، وحين حددت سؤالاً بعينه :

فأين مذكرات طه حسين ، راوغ الرجل منى ، مؤكدا ان كل
ما أملاه طه حسين نشر ، غير ان ما لم ينشر - أكد - هو هذا الكم
الهائل من الرسائل والقصاصات الخاصة الحميمة بلغات عديدة
فى أوراقه الخاصة سواء التى أملاها أو التى جاءت إليه ، ومادامت
أمانة بيننا - أعاد تأكيده وهى صامته - فأننى لا أستطيع التصرف
فى شىء ؟

والمفارقة اننا فى مناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين نفتقد
الى عديد من هذه الوثائق التى اختفت ، والتى كان من شأنها ان
تثرى جوانب مجهولة كثيرة فى حياة طه حسين وفكره ، سواء قبل
سفره الى بعثته الأولى أو الثانية فى فرنسا ، أو ابان زواجه بأحدى
الكنائس النائية وما دار فيها بينه وبين أقارب ذويه الجدد ، مرورا
بكثير من الأحداث التى وقعت لطه حسين فى حياته بعد ان عاد من
البعثة ، وراح يشارك فى الحياة السياسية منذ العشرينات ، وظل
يتقلب على زر التمرد العلمى والسياسى فى النصف الأول من القرن
العشرين ، والى ما بعد قيام ثورة يوليو حتى رحيله أوائل
السبعينات .

قرن على وجه التقريب مليء بالأسرار ، والأوراق الخاصة ،
والوثائق السرية ، والأحداث الحميمة ، والشخصيات التى لا تعرف
الكثير عن العلاقة التى تقام بينه وبينهم ولا المراسلات التى كانت
- دون شك - بينه وبينهم فقط ، اللهم الا ما نشر بعد رحيل الزيات
وبعيدا عن الرقابة العائلية (المعروف انه كان صديقا للويس
أراجون وأنثويه جيد .. وغيرهما فى الغرب وآل عبد الرازق ولطفى
السيد وغيرهما فى الشرق) .

بل ان البعض ذكر فى هذه الندوة التى أقيمت فى ذكره
- ٢٨ أكتوبر - أن يحيى حقى كتب للعميد سنيما وعشرين رسالة

لا نعرف عنها أى شىء ، فضلا عن رسائل الكثير من الكتاب العرب منه واليه ، ومراجعة علاقاته ، تؤكد أن الكثير من هذه الرسائل كانت قائمة بينه وبين هذا العدد الكبير من كتاب العربية فى أقطار عربية كثيرة ، بل أن الكثير من أفكاره وكتابات وندواته التى أقامها فى الخارج لا نعرف شيئا عنها .

وعدا رسائل طه حسين ووثائقه التى وضعها د . الزيات بين يدي المجهول فإن فيض الوثائق الأخرى له أو عنه لا نعرف كيف وصلت الى البعض أو كيف وصل البعض إليها ؟ كيف فقدت فى المطابع والموانئ البعيدة ؟ اليس غريبا اننا فى يوم الاحتفال بذكره نتحدث عن وثائقه ونفتقدها ؟

[٣]

كان أكثر ما فجر قضية اختفاء وثائق طه حسين .

وقد اتخذ شكل الاختفاء النشر (بالأجر) ، وضياعه الاصول (بالنشر) فى احوال خطير ، وتناثر تراث طه حسين فى أنحاء العالم بالنهب المنظم ، وقد وصلت الاثارة الى أقصاها فى الندوة التى كانت تحدث فيها د . فاطمة موسى عن طه حسين فى ذكراه ، وتطرقت - عرضا - الى الوثائق حين تحدثت عن ضرورة أن يتحول بيت طه حسين الى متحف يمثل مصدرا للمعلومات والحركات والكتابات والمؤثرات .. الى آخر ما تركه طه حسين .

وراحت تضرب أمثلة عديدة ببيوت الأدباء والمفكرين الكبار فى الغرب ، لتعود الى الشرق ، وتحدث عن (خطة مستقبلية) لما يمكن أن يكون عليه بيت العميد فى راماتان .

اين وثائق طه حسين ؟

وجدتني آتساءل ، معقبا ، وأنا أتحدث بفزع عن مصير تلك الوثائق التي اختفت أو سرقت أو نهبت أو ضاعَت أو نشرت باهمال بأي شكل يمكن أن يؤكد معه ضياع عدد هائل من آثار طه حسين سواء من بيت محمد حسن الزيات (زوج ابنته أمينة) رحيهما الله (دَعَكُ مما نهب من الكتب الضخمة الفخمة أثناء تسليم المكتبة وبعدها واستبدال بعض الكتب الهامة مجلات عامة ٠٠ الخ) ، أو من متحف راماتان عبر دار الكتب المصرية أو في السنوات التي أعقبت هذا في المتحف حتى جاء منذ فترة وجيزة المدير المسئول الآن .

كانت أسرة طه حسين قد أهدت مقتنياته الخاصة ومنها كما جاء في مخطوطة الانتقال « الوثائق الخاصة التي كان يحتفظ بها طه حسين » ، ومنذ حدث هذا حتى اليوم ، حتى كانت مقتنيات ثمينة قد اختفت من الدار ، ظهر بعضها في أماكن أخرى ، وتغير شكل الظهور أما على شكل نشر وثائق العميد ، في دوريات ، أو في كتب دون أن يحرك أحد ساكنا ، أو يقدم أحدا بلاغا إلى النائب العام .

وكما أن لدينا أسئلة بسيطة ومركبة :

كذلك ، لدينا أسئلة كثيرة ومحيرة .

[٤]

تداعيت للأسئلة .

تراكمت حبات المسبحة أكثر . . .

• ان حوالى ٣٠ الف كتاب (ثلاثين الفا) اكدت سوزان قبل رحيلها انه تم حصرها فى مكتبة العميد .

ان اقل من هذا بكثير . لا تزيد على سبعة آلاف - ما نجده الآن بنفس المكتب .

ان اكثر من الفى رسالة ووثيقة كانت فى حوزة د. الزيات - كما أخبرنى هو فى منتصف السبعينيات .

ان اكثر من ٥٠٠ رسالة ليس لها قيمة كبيرة تقبع الآن فى متحف راماتان ، فهناك أعداد هائلة من الرسائل الهامة اختفت ، تماما ، ترى أين ذهبت ؟

وهل الورثة مازالوا محتفظين بمابقى ؟

هل يبيعونها ؟ هل سيبيعونها ؟

كيف اختفت من لجنة الاستلام .

لماذا لم تسلمها أسرة طه حسين الى المتحف وهى تسلم المتحف مقتنياته الخاصة من نياشين وميداليات وشهادات علمية وفخرية . . . الخ ؟

هل خدعت اللجنة التى تسلمت الوثائق فلم تتسلم كل ما ترك طه حسين ؟

وكيف كان لها ان تعلم ان هناك وثائق أخيرة ؟

وعلى افتراض أن اللجنة تسلمت كل الوثائق :

فهل تسلمت بعضها بشكل (ودى) وسجل بعضها الآخر فى
القوائم الرسمية ؟

أم انها - وهذا سؤال غامض - هل تسلمت كل الوثائق
بشكل رسمى ، فسجلت كل شيء كما هو ؟

واذا كانت الاجابة عن هذا السؤال الاخير بالايجاب ، انها
تسلمت كل الوثائق :

فأين هى ؟

هل يستطيع من يزعم أن الوثائق الموجودة الآن فى متحف
راماتان هى (كل) الوثائق ؟

وهل أحد يستطيع أن يصدق هذا ؟

وهو ما يعود بنا الى الحيرة التى تؤدى للصمت ، والصمت ،
فى الحديث الشريف يحول صاحبه الى شيطان آخرس ، وفى شعر
نزار قبائى الى شيطان من جوقة العبيان .

وعدت أستميد عبارات نزار الدامعة :

آه يا سيد الذى جعل الليل

نهارا .. والأرض كالمهرجان

ارم نظارتك كي اتملى

كيف تبكى شواطئ المرجان

ارم نظارتك .. ما أنت أعمى

انما نحن جوقة العبيان ..

بعد ان أسهبت طويلا حول اختفاء مئآت من وثائق طه حسين وكتبه ، وشاركنى الحاضرين فى ضرورة البحث عن الوثائق وإعادتها الى راماتان مرة ثانية ، لفتت نظرى قصاصة من جريدة قديمة قرأت فيها انه بعد وفاة طه حسين سرقت راماتان ليلا ، وكان من المسروقات عديد من الوثائق والمقتنيات الحميمية فضلا عن قلادة النيل لعميد الأدب العربى ، وحين نشر الخبر فى الصحف ، وعرف اللص ان ما سرقه هى وثائق طه حسين ومقتنياته ، أعاد جميع المسروقات على الفور .

خرجت من راماتان ، وأنا أسأل : وهل سارق الوثائق من بيت العميد يعيدها مرة أخرى ؟

أو هل يعيد سارق الوثائق ما سرقه من سارق النار ؟
أسئلة كثيرة ولا اجابة واحدة .

وثائق طه حسين .. وتساؤلات أخرى !! (٢)

بمجرد ان نشرنا الأسبوع الماضي (وثائق طه حسين .. وجوقة العميان) حتى توالت علينا ردود أفعال كثيرة من فاكسات أو رسائل مكتوبة أو تليفونات ... الخ ، وكلها لا تخرج عن تساؤلات موجة مغموسة في بحيرة الحيرة والألم والغضب ، لقد أضيف الى كل ما طرحناه أسئلة كثيرة تعود بنا الى حيرة السؤال الأول :

كيف ضاعت وثائق طه حسين ؟

ورغم أن ما طرحه البعض - عبر القراءة الايجابية - يثير تساؤلات أخرى ، أكثر ايلاها ، فاننا نرجي هذه التساؤلات لما يصد .

[٢]

كان أكثر ما أثارته القضية د. رعوف عباس المستول الأول للتاريخ في جامعة القاهرة ، كتب يقول :

ان مسألة غياب وثائق طه حسين تثير سؤال أو قضية الوعي بالتاريخ والنظر الى هذه الوثائق باعتبارها من مكونات ذاكرة الأمة ، فالشخصيات العامة التي تلعب أدوارا هامة في حياة البلاد من المتوقع أن تدرك أهمية ما بين أيديها من وثائق وأوراق فتحدد مصيرها بعد انقضاء أجلها وذلك أثناء حياتها .

كن تودع امانة في مكتبة ما ..

أو أن تودع في دار الوثائق ويوصى صاحبها بأن يسمح بالاطلاع عليها بعد انقضاء فترة زمنية معينة من وفاته .

كذلك يفجر هذا مسألة الدور القومي لدار الوثائق التاريخية على اعتبار انها مستودع لكل ما يتصل من تاريخنا القومي بشتى جوانبه وضرورة ان تكون لها صلاحيات تجميع الوثائق والحفاظ عليها وفك الارتباط بينها وبين وزارة الثقافة ، ذلك الارتباط الذي يشل حركتها ويعوقها عن أداء مهمتها ويقلل من قدرتها وامكانياتها وجعلها من مسئوليات سلطة السيادة على نحو ما تفعل الدول المتقدمة وعلى نحو ما كانت عليه الحال في مصر في العهد الملكي .

وبصفة مبدئية يجب أن يراعى عند تكوين اللجان التي تتسلم أوراق الشخصيات توفر الخبرة لدى أفرادها في الوزن السياسي أو الثقافي أو الفني للشخصية المعنية وشبكة علاقاتها حتى يتم حصرا ما خافته الشخصية من تراث حصرا دقيقا حفاظا عليها .

وأخيرا ، بقي سؤال هام هو : السنا في أمس الحاجة الى تدريب خبراء أكفاء على المحافظة على سلامة ما لدينا من وثائق وصيانتها وترميمها وفقا للأصول العلمية الحديثة ؟ .

ونظرة على حال ما لدينا من وثائق ومخطوطات تكفي لآخبارك بما تتعرض له ذاكرة الزمن من خطورة التآكل والضياع .

د . موف عباس

وتنتهى رسالة استاذ التاريخ ، لتبدأ رسالة أخرى ، أكثر اقترابا من الوثائق الغائبة ، وأكثر ايلاما ، يقول المسئول عن مركز راماتان الثقافى :

الى ...

– من طموح مركز راماتان ان يكون هو المرجع لكل متقفى مصر .. ليس عن طه حسين فقط بل عن الثقافة المصرية وهذا ما ادرج من أهداف المركز ، وقد بدأنا ما وجدناه من قصاصات الصحف القديمة ، ولكن ما أثير فى مقالكم ٥٠ أكبر من أن يتصدى له مركز راماتان بمفرده .

الآن وثائق طه حسين المتناثرة باجماع الآراء لابد من البحث عنها واعادتها مرة أخرى لبيته ، بل يجب التحقق من كيفية تسريب أو تهريب هذه الوثائق للمصحافة العربية واعتقد أن الذين ساهموا فى هذا لا يزالون احياء ويمكن مساءلتهم .

كما أن الغريب قيام بعض المجلات المصرية والدوريات بنشر عدد من الوثائق دون الاشارة الى مصادر الحصول عليها .. ومؤكد هناك فرق بين السطو .. والتسبيق والا فاين الأخلاقيات التى تحكم أى عمل سواء الصحفى أو غيره ؟

– تساءلت عن مكتبة عميد الأدب العربى ، فهل تعلم .. ان بعضها لا يزال فى دار الكتب ولم يفرج عنه ؟ ولكن هل هناك قوائم فعلية تحدد عدد الكتب التى كانت فى مكتبته .. ؟ لا أعتقد ..

– المراجعة الشاملة الى الذى بين أيدينا وما نشر وليس اه أصول أمر منطقي ، ولكن يظل السؤال قائما :

— أؤكد التأييد فى ضرورة جمع وثائق طه حسين ولكن
ما هى الوسيلة ؟

هل يمكن اللجنة التى شكلها د. جابر عصفور هى الحل . . ؟
لا بالتأكيد . . ولكن الحل فى ضرورة جمع كل ما نشر عن الوثائق
الضائعة سواء أكانت بحسن نية أو بفعل فاعل !!! ولا بد من تجريم
عملية النشر دون إثبات المصدر وليس هذا يعنى اننا ضد النشر بل
نحى كل من يقدم للمكتبة الثقافية أوراقا مجهولة .

محمد نوار

ونكتفى بهاتين الرسالتين — عوضا عن رسائل أخرى كثيرة —
لما تثيره من تساؤلات ، لا تجد اجابة واحدة بعد ، ومن هنا ، فإن
القراءة الايجابية لها — كنماذج — تحيلنا الى تساؤلات أخرى ، نحاول
أن نعيد طرحها ، إيماننا منا بأن الوصول الى الوثائق الضائعة
يمر بباب يكون مفتاحه السؤال .

[٣]

والواقع ان وثائق طه حسين — كما يؤكد الجميع — تظل
رمزا لقضية الوثائق بشكل عام ، وهو ما واجهناه كلما تعرضنا
لوثائق مثقف مثل طه حسين ، فان الاقتناع هنا ، بان التوقف
— مرحليا — عند وثائق ضائعة ، وغائبة عن الوعي المدرك مثل وثائق
طه حسين ، تظل تعبيرا مباشرا عن ضياع وثائق قومية كثيرة وغيباها
بشكل غير مبرر ولا مفهوم .

ومن هنا ، فإن العودة الى وثائق طه حسين - مجازا - هي وقوف عند أحد النماذج التي لو استطعنا التوقف عندها ، نكون قد اكتفينا من الكل بالجزء ، أو ليدل الجزء عن الكل ونكون ، ونحن نحاول البحث عن وسيلة للحفاظ على وثائقنا ، قد وصلنا الى ما نريد .

فالثيقة هنا - في فهم البنيويين - تظل هي الوحدة التي تمثل بقية الوحدات الأخرى ، وهي التي تحدد مؤشرات العلاقات الداخلية بين الوحدات ، وهي ، من ثم ، التي تمكننا الوصول الى (الدلالة) العامة . .

والدلالة العامة هنا سبب ضياع الوثائق أو غيابها بطرق كثيرة .

ونستطيع أن ننظر ، نظرة عابرة ، الى وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، لنذكر أن وثائق كثيرة غائبة . .

ان وثائق مصطفى النحاس - على سبيل المثال - يقال انها لدى سياسى وفدى كبير ، ولأن هذا السياسى لا يؤكد هذا ولا ينفيه ، فانها تظل فى حكم المجهول . .

ولدينا (أوراق) أحمد حسين رئيس الديوان الملكى فى العصر الملكى ، ويتردد - كما أخبرنى د. رموف عباس - انها موجودة فى مكان ما ، غير أننا نفتقد لها لأننا لم نعثر عليها بعد .

الأكثر من هذا ان مذكرات محمود فوزى من العصر الجمهورى يقال انها فى فيلا بالاسكندرية ، ولكن ، لا أجد - على وجه اليقين

يعرف اين هذه الفيللا ، ولا يعرف مكان الأوراق ، فانهما أيضا تظل
في حكم المجهول .

وما يقال عن أوراق النحاس أو أحمد حسنين أو محمود فوزي
يقال عن أوراق طه حسين وعباس العقاد وعبد القادر المازني ، لا أحد
يعرف مصيرها ، وأن كان البعض يعرف ، أو يسمح ، أو يقرأ ، كيف
تسرب بعضها من هنا وهناك .

وهو حديث يعود بنا مرة أخرى الى أوراق طه حسين الضائعة ،
خاصة أن طه حسين ، فضلا عن الدور الفكري والتعليمي والأدبي
الكبير ، فانه لعب دورا سياسيا غير منكور طيلة حياته منذ كان في
حزب الأحرار الدستوريين الى الوفد حتى انتهى به الأمر الى أن أصبح
وزيرا في آخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو .

فاذا استثنينا د. عبد الحميد ابراهيم أو د. أحمد عثمان
فالأول حصل على وثائقه بشكل معروف من الدكتور الزيات ، والآخر
حصل عليها بشكل مشرور من الجامعة ، تظل وثائق عيبد الأدب
الضائعة غائبة ضائعة .

وهو ما يمنح طه حسين وأوراقه أهمية قصوى .

اذا حولنا البحث الآن عن أوراق طه حسين خاصة الهامة
منها ، لما وجدنا لها من أثر قط ، اللهم الا عددا من الوثائق في
بيته (الذي أصبح متحفا) وهي - كما اسلفنا من قبل - لا تحمل
أهمية كبيرة ، بينما الأوراق الهامة ، بأصولها ، لا نعرف كيف
تسربت من الدار ، وكيف نشرت في بعض الصحف ، وكيف تم
التصرف بها بالبيع وكيف انتهى مصيرها الى المجهول .

ونعيد النظر الى مقتنيات متحف طه حسين ، فلا نجد اية وثائق هامة خاصة بطه حسين ، ربما وجدنا أوراقا ورسائل خاصة بامينة - ابنة طه حسين - وأوراقا ورسائل أخرى خاصة بكلود - ابن طه حسين - ولكن يندر أن نجد رسائل لسوزان الأم/ الزوجة أو (الملك) كما أطلق عليها طه حسين هذا الوصف في الجزء الثالث من كتابه (الأيام) .

ويعود بنا هذا الى تساؤلات أخرى بدهية :

إذا كان الورثة - ورثة طه حسين - كما عرفنا قد باعوا البيت - راماتان - الى وزارة الثقافة ، فهل تم بيع البناء بغير أوراق أو وثائق ؟

وهل كان يوجد قنوان لا نعرفه - ربما - يحول بين بيع البيت وحق الاحتفاظ بمجموعة الوثائق ؟

وكيف كانت تذكر نشرات البيت/ المتحف عددا من الوثائق ، فإذا ما عدنا الآن الى ما في المتحف لا نجدها .. ؟

ثم هذه الوثائق التي انتهت .. كيف سلمها طه حسين لصديقه الذي أخذ ما أخذ منها ليتاجر فيها بالبيع والنشر والجمع دون أن يعرف أن لحق المنح واجب وأصول ؟

ومن هذا هو هذا الصديق الذي منحه طه حسين أوراقه في حياته .. ؟ وهل كان من الممكن أن يفعل عميد الأدب العربي ذلك ؟

وكيف تسنى لهذا الصديق أن ينشر كل ما نشره - حتى لو كان قد حصل على الجزء الأكبر منها من الدكتور الزيات، زوج الابنة

أمانة - ونشرها دون أن يعيد الوثائق للمتحف - مكانها الطبيعي ،
أو - حتى - لنفسه ؟ هل يحتفظ هو بها - بالفعل ؟

وإذا كنا نشك في هذا ، فإين أصول هذه الوثائق التي نشر
أغلبها ؟

ثم هل من الممكن - كما يقول البعض - أن من قام بتحرير
الوثائق وتسريبها مازالوا أحياء بيننا . . هل من الممكن مساءلتهم ،
ولو من باب حسن النية ؟ ومن أين تبدأ ؟ وكيف ؟

وتتسع دوائر الحيرة والألم والغضب أكثر في بحيرة التساؤلات
العميقة وتمتد الى ما لا نهاية .

وثائق طه حسين .. فكنا نكلم هيكمل !! (٣)

ما زالت قضية (وثائق طه حسين) .. تثير كثيرا من الحيرة والألم والغضب ، وتقوى بالتجاهل عندها أكثر ، فكم الردود والفاكسات التي جاءتنا الأسابيع الماضية على أثر كشف العبث بأوراق طه حسين يعادل أضعاف ما عرفناه في أى قضية أخرى .

القضية الكبرى الآن ضياع وثائق الوطن - تهديد تاريخنا وذاكرتنا وقيمنا .

القضية في عصر (العولمة) تنحدر بنا الى مستقبل يشبه المتاهة ، أو متاهة تشبه الهوية المهترئة بمنف .

ومن يحاول ان يتعرف على المستقبل الآن عليه ان يتصور حاضرا بدون وثيقة وعقلا بدون ذاكرة وواقعا بدون قيم قط ، اللهم الا عبر منظومة الأفكار الجديدة التي تبثها « ميديا » الغير ، حيث لا تتوقف الآن عن الدوران في سماءنا العربية وتحاول ترسيخ حاضر آخر لا يمت بصلة إلينا .

وللتعبير عن هذا كله حاولنا قراءة ما جاء في أوراق كثيرة جاءتنا ، وكان أكثرها لفتا للنظر ، واستنفارا للوعي (الممكن) رسالة الأستاذ محمد حسنين هيكل .

ورسالة (الأستاذ) احتوت في خطابها الرئيسى - كما سنرى - على تفاصيل هذا الواقع الشقى الذى انتهينا فيه من الماضى الغائب فى أغلبه عبر غياب وثائقنا وأقلامنا البسط وهويتنا القومية .

وقبل أن نستغرق فى رسالة الأستاذ ، يجب أن نتوقف عندها أولا : قبل أن نستعيد - بعدها - هذا الوجد الممض الحزين الذى اختوانا حين قرأناها أول مرة .

ترى ماذا يقول (الأستاذ) محمد حسنين هيكل ؟

لنقرأ من حوارهِ الطويل ورسائلهِ الخطيرة ما يلى :

٢ الى ... :

مجتمعاتنا لم تتعود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسياً أو فردياً مع الوثائق وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة السلطة فى المجتمعات الشرقية عموماً والعربية بصفة خاصة ، خصوصاً منذ العصر المملوكى وبعده . السلطة فى ذلك الوقت كانت شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائماً ، أو فى معظم الأحيان ، حريصاً على إخفاء صلاته بالأطراف الخارجية وتصرفاته فى الداخل وإبقائها سرا قاصراً عليه وعلى جماعة محدودة قريبة منه ، وبالتالي فأمر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابة الأئبنا يتعلق بالقرمانات المعلقة . وربما أن بعضاً من أهم وثائق مصر فى القرون السابقة على القرن التاسع عشر موجودة فى محفوظات المدن التجارية الإيطالية مثل « فينيسيا » و « جنوا » و « فلورنسا » وغيرها - لكنها ليست موجودة فى مصر .

وأظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التي جرى الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن سوء الحظ أن كثيرا من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج خصوصا في بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن » في هولندا ومثيلاتها في بريطانيا وفرنسا ، بل أن بعضا لا بأس به منها موجود في جامعة « بن جوريون » في « بنر سبع » وقد حصلت مجموعة الأستاذ « جبرائيل بايز » على آلاف من هذه الحجج حينما كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الأرض والتركيب الطبقي الذي ترتب عليها في مصر .

ومع بداية حكم أسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق في قصور الأسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعة السلطة مرة أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها في الخارج والداخل لم تترك للحفظ الدقيق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية العهد ، وثانيها ما كان يتصل بالعلاقات مع القوة المحتلة وهي بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى مفاوضات صدقي - بيكين سنة ١٩٤٦ . غير ذلك لم يكن هناك شيء له قيمة حقيقية في وثائق القصور الملكية الا تقارير نظارة الخارجية الملكية وتقارير عن الأمن وتقارير عن بعض الشخصيات . ولعل أهم الملفات التي كانت موجودة في قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذي كان معروفا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة من السفارة المصرية في لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك في لندن وهو « عبد الفتاح عمرو » باشا ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات ، فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها متصل بأشياء آنية .

فهي وزارة العدل وفي الداخلية وفي الخارجية وفي دار المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مرتبطة . وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هي ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة المدونة والمحفوظة والمكتوبة في أوانها ومكانها .

وفيما يتعلق بالتخصصات التي ترتب أوراقا مهمة فان مذكرات « سعد زغول » باشا هي الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر . « النحاس » باشا مثلا لم يترك ورقة . « اسماعيل صدقي » باشا ترك أوراق ذكريات . « محمد محمود » باشا لم يترك شيئا . « أحمد حسنين » باشا لم يترك شيئا « حافظ عفيفي » باشا نفس الشيء . والنتيجة أن ذاكرة ذلك العصر كله لم يتبق منها كثير .

وهذه هي الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسية في مصر في فترة حافلة ، وكان لديه الوعي التاريخي لكي يسجل ويحفظ .

وضياع هذه الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لأن اثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أى شيء له قيمة بأن هناك ضمانا من أى نوع يستطيع ان يحمي وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة .

ومن الغريب أن أكمل الوثائق عن تاريخ مصر القريب لا تتوافر الا في الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو الفرنسية ، وحتى الاسرائيلية . بل أفضل الصور الحية والناشطة لأحوال مصر في الثلاثينات والأربعينات ، وهي الفترة التي كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالمية الثانية ، توجد في أوراق اللورد « كيلرن » (سير « مايلز لامبسون ») عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات

شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة
آمنا مطمئنا الى كلية « سانت أندروز » فى جامعة أوكسفورد .
وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتوبة -
هذا غير تقاريره الأسبوعية الى وزارة الخارجية .

وظنى أن قضية الوثائق بما فى ذلك مجموعات الاوراق الخاصة
ان وجدت - قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل ،
هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى
بالفعل كذلك » .

تنتهى كلمات هيكل ، لتبدأ بعدها - بعنف - دوامات الغضب
الرجيم فى قلوبنا واعترف اننى أحسست برعب حقيقى ان تكون
وثائقنا بهذا الشكل المهترى .

اننا أمام حقيقة مرعبة .

وهى حقيقة تقول ان تاريخنا ليس بين أيدينا ، وهى عبارة
تعنى بالضبط ان ذاكرتنا الحية لم تعد كذلك ، بل أصبحت ذاكرة
مريضة مثقوبة ، ومن لا يملك القدرة على التذكر ، هو من يصاب
بداء (الزهايمر) الذى يصبح عنده بغير ذاكرة قط ، وبغير القدرة
على التذكر بآية حال ، وبشكل أكثر دقة فى عداد الاموات .

كم هو قاسى هذا التعبير ، لكنها القسوة التى يولدها الواقع
ويؤكدها .

تخيل اننا نعيش مع هذا المرض اللعين الذى لا نستطيع ان
نميز فى وجوده بين الاشياء والذى لا نستطيع أن نرى خلاله فى

مرآة الماضي - وبالتبعية الحاضر - غير رموز تملك مفاتيح الدول الأخرى .

[٢]

التفت ، في حيرة هذه (الحالة) الى رسالة استاذ آخر . وهو صاحب باع طويل في مجال التحليل الاجتماعي للأدب (وهو عنوان كتاب له) .

ترى ماذا يقول السيد ياسين ؟

جاء في رسالة السيد ياسين مركزا أكثر على الجانب الثقافي والأدبي ما يلي :

» الى ...

لا يمكن صياغة صورة محدد للمستقبل المصرى من وجهة النظر الثقافية والأدبية بغير الاعتماد على الذاكرة التاريخية ممثلة فى وثائق المفكرين والأدباء والمثقفين المصريين الذين صنعوا العقل المصرى الحديث ابتداء برفاعة الطهطاوى وحتى عصر طه حسين وزملائه من مثقفى العصر الليبرالى وصولا الى زكى نجيب محمود وضياع وتبديد وثائق مكتبة طه حسين رائد التنوير المصرى الكبير يشبر الى ان الوثائق المصرية للسياسيين والمفكرين والأدباء التى بددها اهمال الورثة وتقاعس الدولة عن وضع سياسة ملزمة تكفل تحويلها للملكية عامة لدار الوثائق وتحافظ عليها وتكفل اطلاع الباحثين عليها أكاديميا .

ومطلوب تدخل الدولة قبل فوات الاوان » .

ووجدتني مع هذا كله أفكر بصوت عال قبل ضياع بقية الوثائق ومحاولة استعادة أصول ما ضاع بالفعل . .

فكيف يمكن تدخل الدولة ؟

[٣]

وعرفت في دوامة الأسئلة :

ما هي الوسيلة التي نبدأ معها - قوميا - انقاذ ذاكرة الوطن ؟

هل نبدأ من المؤسسات ؟

هل نبدأ من المؤرخين والمثقفين ؟

هل نبدأ من (لجنة) يكون من شأنها ان تؤكد ان يظل الحال كما هو ؟

هل نبدأ ببيان يوقمه عدد كبير من المثقفين ، كما يفعل البعض الآن في كثير من الأمور الجوهرية ؟

ان ذاكرة الوطن في خطر

وصلت مع هذا كله الى قناعة تامة تعني ان ذاكرة الوطن في خطر ، وان الحاضر لم يعد لنا في غيبة ماض غائم وذاكرة مثقوبة ، واعترائى شعور حاد ان البكاء على اللبن المسكوب لم يعد يجدى ، ولكن عدت الى دوامة الأسئلة ، عدت لاصيغ هذا كله في سؤال آخر محدد هو :

هل يمكن استعادة اللبن المسكوب ؟

ربما كانت الاجابة ، قد يكون في امكاننا انقاذ اللبن الذي لم يكسب بعد ، لكن يظل السؤال معلقا : كيف ؟ فما زالت لدينا أوراق كثيرة .

كيف يمكن انقاذ اللبن غير المسكوب ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. بين "الأستاذ" والـ "الدكتور" ! (٤)

رسالة « الأستاذ » محمد حسنين هيكل أثارت حوارا ساخنا بين عدد كبير من المثقفين وخاصة المؤرخين المحترفين منهم .

ومصدر الاثارة لم يكن لاكتشاف غياب وثائق طه حسين وتبديدها فقط وانما - أيضا - لأنها أثارت قضايا كثيرة ، من بينها توزع وثائقنا المنهوبة عبر خطوط الطول والعرض في العالم ، كوجود بعض هذه الوثائق في جامعة بن جوريون ببئر سبع ، ومن بينها طبيعة وجود وثائق فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ في قصر عابدين .. وما الى ذلك مما يثير قضية الوعي بالوثيقة وتوزع الاهتمام بها .

غير أن أكثر الملاحظات لغتا للنظر في رسالة الأستاذ كانت تتأخص في خروج القضية من وثائق طه حسين الى وثائق الوطن .

لقد أضيف الى قضية غياب وثائق الشخصيات العامة ، قضية غياب الوثائق القومية وتناثرها خارج الوطن ، وكان من نتيجة هذا كله ان وجدنا أنفسنا ، مع « الأستاذ » نخرج من الباب الضيق الى الباب الواسع .

نخرج من لغة (المونولوج) الى لغة (الديالوج) .

من الحوار الثنائي - فى تضمين جماعى - الى لغة (الجوقة)
بين أطراف متعددة وهى ، هذه المرة ، ليست (جوقة العميان) كما
كان قد أشار نزار قباني فى قصيدة اشرنا اليها .

وهو ما يصل بنا الآن الى رصد هذا الحوار الساخن بين رسالة
الأستاذ التى نشرت ورسالة « الدكتور » التى أرسلت اليها لنشر
اليوم بين الأستاذ هيكل بما له من مرجعية سياسية « كأستاذ »
حصيف .

والدكتور يونان لبيب رزق بما له من مصداقية علمية كمؤرخ
محترف .

وقد أخرجنا هذا كله من بحيرة الحيرة والالم والغضب التى
عشنا فيها الأسابيع الماضية هنا ، الى محيط هادر ، بعيد ،
مضطرب ، فقد تحولت قضية الوثائق الى قضية لا تتعلق بالمضى -
كما أشار الأستاذ فى نهاية رسالته وإنما الى قضية « تتعلق
بالمستقبل » .

لنقرأ رسالة المؤرخ قبل أن نصل الى ما تثيره :

[٢]

منذ البداية يبدو المؤرخ متحفظا ، ولا يلبث أن يحول الجدل
لى حوار ساخن مع تسارع التعبير والتفسير ، تقول رسالة
:.. يونان لبيب رزق :

الى ...

كعادة الأستاذ هيكل عندما يكتب تتمتع كتاباته بدرجة كبيرة من الجاذبية والإقناع ونظن ان مساهمته فى هذا الحوار الذى فجرته هذه السلسلة عن المقالات انما تمت على ضوء التجربة الوثائقية التى خاضها فى كتاباته الأخيرة والتى يعتز بها ايما اعتزاز .

غير أن أغلب ما تطرق اليه انما يمثل بعضا من هموم المؤرخين المحترفين الذى يتداولونه فى لقاءاتهم الأسبوعية (السماعات) أو فى ندواته وان كانوا يتحفظون حول مسألة اعطاء الاسرائيليين أكثر مما يستحقونه باستثناء العمل الذى أشار اليه الأستاذ هيكل الذى وضع الأستاذ « جبرائيل باير » تحت عنوان (تاريخ الملكية الزراعية فى مصر) .

وهذا التحفظ ينسحب أيضا على التقليل من قيمة ما تركه النظام الحاكم قبل ثورة ١٩٥٢ من وثائق .

والحقيقة ان الملك فؤاد قد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال . ليس فقط بجمعه الوثائق الخاصة بمصر من عصر محمد على من ارشيفات لندن وباريس وسان بطرسبرج .

ولعل أهم ما يورق المؤرخين المحترفين ويتفقون فيه مع الأستاذ هيكل هذه المرة هو الخلط الشديد بين العام والخاص لدرجة ان كل من حكموا مصر بدون استثناء تقريبا توحّدوا معها وأصبح الفصل بين الشخص والوطن فى تقديرهم فعلا صعبا ان لم يكن مستحيلا .

بيد انه يبقى من هذا الجمل ما يثار حول طه حسين أولا

ثم حول قضية الوثائق عموما فى المقام الثانى

وفي تقديرنا ، ومع احترامنا الشديد لكم ، فإن المشكلة بالنسبة لطله حسين هي مشكلة أوراق خاصة والمذكرات قد ترقى الى درجة الوثائق ، أما الأوراق الخاصة ففيها قولان خصوصا ان طه حسين كان شخصية مركبة .

فقد كان - أولا - يملئ كتاباته .

ثم انه - ثانيا - كان سياسيا وصحفيا ووزيرا .

ثم - تأتي ثالثا - فقد كانت له حياة اجتماعية بحكم زواجه من السيدة الفرنسية سوزان .

ونظن ان هذه كانت حياة مختلفة عن سائر المفكرين المصريين، ونظن انه من خلال ذلك ان أوراقه الخاصة لابد وان تتسم بقدر كبير من التنوع .

وهذا هو ما يثير القضية التي حيا وطيس النقاش حولها : هل كل جوانب حياة طه حسين ملكية عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها يمكن ان تصل الى مرتبة الملكية الخاصة .

هذه قضية أرى أن ما طرحتموه من نقاش حولها ينبغي ان يتم لاستجلاء الحقيقة .

وهنا تنداعى قضايا أخرى .

أما بالنسبة للوثائق بشكل عام ، فإن هناك بالنسبة للشخصيات العامة التي ينبغي ان تضع ما لديها سواء من أوراق خاصة تمس الحياة العامة أو أوراق هامة نتيجة لتوليهم بعض المناصب .

هنا نقول انه ينبغي ان نزيل أزمة الثقة بين هؤلاء وبين دور الوثائق المصرية فغالبا ما يتراعى لهؤلاء - كالأستاذ حسين هيكال وبطرس غالى فى كتابه الأخير « طريق مصر الى القدس » - يعترفون بانهم أودعوا وثائقهم فى أماكن خارج مصر ، وهذا فى تقديرنا يخلق أزمة الثقة تلك ، ربما يكون مصدرها سوء حفظ الوثائق ، ربما يكون أيضا الخوف على هذه الوثائق من ان يتصرف فيها صغار المسئولين الذين تحولوا الى لصوص وثائق ليبيعوها بالثمن لاي طالب من خلال الوثائق .

ومن هنا يجب ان نعترف ان هناك أزمة ثقة وان علينا ان نعمل لازالة أسباب هذه الأزمة بما يدفع بالشخصيات العامة الكبيرة ان تقبل بوضع أوراقها سواء فى دار الوثائق القومية أو - حتى - فى الجامعة أو مؤسسات البحث مثل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .. الى غير ذلك .

وهنا قضية أخرى متعلقة بالوثائق متصلة بنقص الوعي .

ولنضرب مثلا لها ، ففى بريطانيا يكتب على بعض مجلدات وزارة الخارجية ان يتبغى على القارئ الاحتفاظ بهذه الوثائق والتعامل معها برفق لأنها معروضة لآلف عام (هكذا) .

غير ان الأمر بالنسبة إلنا يختلف كثيرا ، ان لدينا قسوة فى التعامل مع الوثائق سواء من المشتغلين بدور الحفظ أنفسهم أو المطالعين بالوثائق .

هناك قضية أخرى متصلة بخطأ المفهوم بالنسبة لـ«مشتغلين بحفظ الوثائق» ورغم وجود قسم قديم للوثائق والمكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، فإنه لازالت تسيطر علينا فكرة ، ان رجل الوثائق هو فى النهاية (أرشيفجى) بكل ما يتصل بصورة

هذا النوع من الموظفين من الجلوس فى أماكن متربة وارتداء النظارات
السيئة .. الخ .

بينما قد لا يعلم الكثيرون ان الرجل الذى قام على جمع وثائق
الحكومة البريطانية فى القرن الماضى اى (الارشيفجى) فى تصورنا
قد حصل على « اللوردية » نتيجة لهذا العمل الكبير .

ومن ثم ، علينا ان ندعم القضية ، ونزيد من الوعى ونندد
بخطأ المفاهيم ، غير ان ذلك يقتضى خطة قومية يضعها المؤرخون
أولا .

ثم المعنيون بذاكرة هذه الأمة ثانيا .

ثم المشتغلون بالعمل الوثائقى ثالثا ..

فهل تلقى هذه الدعوة الاستجابة ؟

وتنتهى رسالة المؤرخ ، لتبدأ عبر الحوار الساخن جملة من
الملاحظات لا يجب اغفالها فى هذا الحوار .

[٣]

ملاحظات اخيرة :

وكعادة الدكتور يونان ، فان حوارنا وان اتخذ شكل المدخل
الرقيق والتعبير الدمت ، فان خطابه العام - وهذه هي الملاحظة
الأولى - لم يخل من اعتراض يرتبط بالوضوح الكامل . وهو وضوح
يرى انه ليس معنى ان تكون فى اسرائيل بعض وثائقنا - كما عرفنا
فى بير سبع - ليس معناه ان تكون وثائقنا المنهوبة كلها فى جامعات

اسرائيل ومراكزها العلمية ، وان كان ذلك لا يمنع - بالطبع - ان اسرائيل ما كانت تتورع عن ذلك لو استطاعت .

هذه ملاحظة والملاحظة الأخرى نفي. الرأي الشائع من ان العصر الملكي على اطلاقه كان السبب فى تبديد وثائقنا ، وان الملكية وحدها فيما يبدو كانت هى الطرف الوحيد فى تاريخ مصر وراء ضياع الوثائق ، بل على العكس ، فان المؤرخ يرى انه لا يجب ان تحمل الفترة السابقة على ثورة ١٩٥٢ وحدها المسئولية ، فهو يقول صراحة « ان الملك فؤاد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال ، بجمع الوثائق . . » الى آخر ما رأينا فى تعليق د. يونان .

على ان الملاحظة الهامة هنا - الثالثة - ان المؤرخ بعد ان يثير قضية استحقاق الوثيقة للملكية العامة أو الخاصة ، يعود فيلمح أكثر بان ثمة أزمة ثقة بين السياسيين - والشخصيات العامة ممن لعبوا أدوارا هامة - يكون من شأنها ان وثائق مصر تجد طريقها فى خزائن ومناطق حصينة - كما يتصوروا - خارج مصر ، وليست مصادفة ان يذكر المؤرخ اسم كل من الأستاذ حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى فى هذا السياق فكل منهما اعترف انه أودع وثائقه خارج مصر (والأسباب هى التى تكتب هذه السطور من أجلها) .

وان كان يستدرك القول اننا يجب ان نعترف بهذه الأزمة لكنه لا ينفي الأثر الذى يتركه لدى قارئه من ان عديدا من هذه الشخصيات السياسية والعامة تمنح خزائن الغير الوثائق الخاصة ولا تمنحها للوطن .

ثم ان المؤرخ وهذه ملاحظة أخيرة يضعنا فى الحيرة الكبرى حين يختم بأنه يجب علينا - الاستمرار للبحث عن حل والسعى الى وضع

خطة قومية لانتقاذ الوثيقة يضعها المؤرخون ، ثم - على حد تعبيره -
المعنيون بذاكرة هذه الأمة ، ثم ..

الى آخر هذا الكلام الذى يردد كثيرا ويحتاج الى قرار سياسى
ولجراءات رسمية جادة لحفظ الوثيقة .

ان ما يطرح هنا فى نهاية الرسالة جديد وجدير حقا بالتأمل
وهو يعيدنا - بالتبعية - الى ما سبق ان طرحناه من قبله :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. من الترميم لم الصحافة ؟! (م)

الحديث عن صحفنا التي سرقت أو اُتلفت ليس جملة اعترضية في هذا الحوار ، فالوثائق - في التعريف العام كما تحددنا المصادر - هي كل الأصول التي تحتوى على مادة تاريخية ، خاصة ، اذا مضى الزمن عليها واصبحت تمثل اهم المصادر الباقية .. ومن ثم ، تتحول الصحافة الى وثائق من الدرجة الاولى (اُكُتبت آخر الدراسات العلمية على ان الصحيفة وثيقة تاريخية بالفعل ، على سبيل المثال : رسالة جامعية لحسنى نصر بعنوان « الصحيفة وثيقة تاريخية ») .

وهو ما لفتنا اليه علامات كثيرة ، اذ شهد الباحث في الدوريات الرئيسية استمارات كثيرة مكتوب عليها (مفقودة) أو (غير موجود) أو (في الترميم) وما الى ذلك مما يؤكد في النهاية على غياب الدورية - وقد عانيت أنا شخصيا من هذا واحتفظ ببعض هذه الكموب ، وهو ما يتكرر كثيرا في قاعة الدوريات بدار الكتب والكتبات المركزية والعامة ودور الصحف نفسها . كما لفت النظر بشدة - أثناء نشر هذه المقالات - ارسال رسائل كثيرة تتحدث عن نهب عديد من الدوريات واختفائها مقترنا بضياع أجزاء هامة من تاريخنا القومي ، وهو ما أكدته عدد كبير من أساتذة كليات الاعلام والتاريخ حين تيسر لى الحديث مع بعضهم عن الظاهرة (والمعروف ان د^و جابر عصفور الرئيس الأسبق لدار الكتب وكان منتدبا ،

لم تتج له الفرصة بعد لتلافى هذا الأمر وعلاجه فقد تولى الاشراف على الدار منذ أسابيع قليلة) .

ومع تكرار الظاهرة والتعرف على غياب الدوريات واختفائها وسماع حكايات غريبة - تقترب من الحقيقة - تبجلنا نسال فى استرابة : من اكل لحم الصحافة عندنا ؟

كان أول من لفت نظرى بعنف الى هذه الظاهرة/الكارثة د. عواطف عبد الرحمن ، وما لبث ان تراكم الاحساس المؤسسى بالكارثة أكثر من رسالة الأستاذ الدكتور : خليل صابات ومع الحديث الطويل مع د. مختار التهامى - عميد كلية الاعلام السابق وغيره من المتخصصين والمعينين بهذه الكارثة .

الكارثة/النهب/الالتهام .. كلها الفاظ لقضية واحدة .

[٢]

وقبل ان نتمهل عند الرسالة الخطيرة نتوقف عند رسالة د. خليل صابات لوعيه ومعاصرته - بحكم السن والخبرة - لما حدث لصحافتنا .. جاءت رسالة الأستاذ الدكتور خليل صابات على هذا النحو :

» الى ...

فى اطار ما تتابعونه من البحث عن مصير وثائقنا يهمنى ان اسجل هنا رأيا هاما :

فهناك أشياء كثيرة لم تضع ، لابد أن يكون هذا واضحا ، يأتى بعده ، انما نقلت الى دول دفعت الثمن . واذا أردنا زمنا معيناً لهذا ، سنجد أن هذا حدث بعد عام ١٩٥٢ .

قبل هذا التاريخ لم تكن هناك دول عربية تستطيع ان تدفع ، وبالتالي ، فن هذه الدول حينما زاد ما كانت تكسبه من ما باعته من بترول انتشرت كل الذي استطاعت ان تحصل عليه ، فاذا اردنا تحديدا اكثر ، فان هذا لم يحدث للأهرام ، وانما حدث في دار اخبار اليوم ، المؤسسة نفسها .

وكل ما بقى لأقول ، هو . . يجب البحث عن هذه الوثائق الضائعة ، وعلى الاقل باحضار نسخة منها ، أو صورة ضوئية ، اذا كان من المستحيل العثور على النص الاصلى أو احضاره . هل تريدون توضيحا أكثر ؟

ان هذه الوثائق/الصحف موجودة فى بعض الدول القريبة التى تدفع بسخاء يجب أن نكثف الجهد الى ما نقل بطريقة أو بأخرى - وما أكثر الطرق - الى الدول العربية الخليجية » .

وننقل لنا الرسالة الخطيرة للدكتورة عواطف عبد الرحمن وعيا آخر وتجسيذا أخطر للظاهرة ، تقول رسالة أستاذة قسم الصحافة :

« تابعت باعزاز وتقدير اهتمامك بقضية الوثائق فى اطار ما يتعلق بوثائق طه حسين وما أثير حولها من مناقشات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهى وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصة ببعض الشخصيات العامة مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى ولجؤتهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان أمين خارج مصر » .

والواقع ان اثاره هذه القضية قد حرك شجونى ووجد بعض
هيموى القديمة لان الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا
الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وتآلقه
الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامته ، ولكنها تنطق
بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطة أو مطبوعة نفسها
دفنتى كتاب أو مجلد أو صحيفة .

وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثريها والتى انتظرت ان
يتسیر اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية
التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة
ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية
وازدهارها على أيدي باحثين مثابرين وأساتذة اجلاء .

.. والواقع ان بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الاولى
لم يأت بالمصادفة أو عبر قفزة واحدة ، بل على امتداد ما يزيد على
سبعين عاما من الدراسات والبحوث التى تناولت تاريخ الصحافة
فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والهند فى خضم
حوارات علمية امتدت لسنوات طويلة بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث
التاريخي من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ
الصحافة من ناحية أخرى .

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وأيضا الحكومات
والاحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحياة
الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكيد الجميع من أهمية خطورة
الصحيفة كمستودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطان والمجتمعات .
ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها وأقصده
بالحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا

وأمریکا واليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا ثم هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا افردت . . حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفى بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزها كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الأولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها فى كونها منبر تاريخى يعرض الحقبة التاريخية فى اطار بانورامى يضم كافة التيارات والأفكار والآراء والأحداث التى تفاعلت وشكلت حركة المجتمع فى تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عريضة من المعلومات تتسم بقدر غير مسبوق من المصداقية والتنوع .

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هى الصحف التى تبقى شاهدا على العصر بعد أن تختفى كافة الرموز البشرية من صناعات الأحداث ومثلقيها .

ولا شك ان اثاره قضية الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحني فرصة جديدة كي أطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفى المصرى الذى تبدد معظمه خلال حقبة غير مضيئة فى تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصرى الى الخارج .

فى غفلة من القائمين على الأمر وأصبحنا نواجه كباحثين فى تاريخ الصحافة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ، ولعل أبرز مثال يحضرني الآن هو عجزنا عن اعداد دراسة علمية عن صحافة الثورة العرابية ، أو الصحافة المصرية والثورة العرابية بسبب ضياع صحف الثورة (التنكييت والتبكييت والطائف على وجه التحديد . .) ووجود بعض نسخ مبثورة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط .

وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد على عشرين عاما تدبير منحة
ثلاثة اشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز
الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العربية تمهيدا لدراستها
وتحليلها كذلك نعاني من ضياع صحف سلامة موسى التي بلغت ١٤
صحيفة أصدرها لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القبضة
الحديدية اسماعيل صدقي باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة
الافكار) لعثمان جلال والمويلحي التي صدرت عام ١٨٦٧ في مواجهة
(وادى النيل) الصحيفة التي خرجت من عباءة الخديوى اسماعيل
تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام
١٨٦٧ أيضا .

هل نحلم بان يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جناحا
مزودا بالأجهزة العصرية كما نعلم اغاى ما تركته لنا الصحافة المصرية
عبر تاريخها الطويل ونضع من الضوابط ما يحول دون سرقة
ذاكرتنا الصحفية ونخصص له مجموعة مؤهلة ومدربة من الكوادر
الشابة التى تملق قسمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن .

أتمنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين » .

[٣]

تنتهى رسالة رئيس قسم الصحافة باعلام القاهرة بتمنياتها
التي تترك ورائها قدرا كبيرا من الخوف والرعب لما آل اليه حالنا ،
مما يعيد طرح السؤال عن هذا الذئب الدنيء الذى التهم لحم
الصحافة/الوثائق ، وهو ما يخلف لدينا عدة ملاحظات :

والملاحظة العامة هنا ان وثائقنا تلتهم ويزيد انكماشها كلما
مدنا الى الوراء ، فمجموعات صحف القرن الماضي تختفي أكثر من
مجموعات هذا القرن (على سبيل المثال : صحف الثورة العربية
تختفي في مقابل صحف الفترة الناصرية) ، ووثائق الفترة التي
سبقت ثورة يوليو تتوفر الى حد ما بالمقارنة بشيبتها في
الخمسينات ، كما ان المقارنة فادحة بين صحف ثورة يوليو أول
قيامها وصحف السبعينيات الى نهاية القرن العشرين ، وكما يقال عن
هذه الصحف ، يقال كذلك على (الارشيفات) و (أوعية المعلومات)
و (البيانات) .. الى غير ذلك مما يشكل امتدادا حيويا لهذه
الصحف .

كذلك تختلف رؤية كل أستاذ في طريقة الحصول على
الصحف/الوثائق ، ففي حين يتجه البعض الى هيئة الاستعلامات
للبحث عن حل ، يتجه البعض الثاني من حل آخر في وزارة الثقافة ،
وفي وقت ينادى فيه البعض الثالث بأجهزة عصرية تخصص لها
مجموعة مؤهلة مدربة .. الخ .

على ان هذا كله يعود بنا الى السؤال الأول : من (من)
الى (كيف) ؟

من من التهم لحم الصحافة ؟ الى كيف ننقل ما يمكن
نقاذه ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. وغضب نجيب محفوظ !! (٦)

حدثت نفسي وأنا فى الطريق اليه .. لئلا نرجى الكتابة عن (وثائق طه حسين) هذا الأسبوع ، ونستأذن القارئ الكريم للاحتفال بعيد ميلاده ، والاحتفاء بالقيمة الأدبية التى غرسها فى الواقع العربى ، فعيد ميلاد نجيب محفوظ - أطال الله فى عمره ومتعه بالصحة - يحتفل علينا التمهيل عند هذا اليوم (١١ ديسمبر) ... حدثت نفسي بهذا وأنا أمضى الى بيته أمام جريانه النيل العريق .

كان هذا ما قصدت اليه وأنا أمضى اليه .

كان هذا ما أردته ، ولكن نجيب محفوظ أراد شيئاً آخر ..

[٢]

بعد كلمات الود الأولى ، وحين تبين نجيب محفوظ اننى جئت للاحتفال بعيد ميلاده ، هب غاضباً ، فوجئت بتوبات الغضب تعبر عن نفسها فى صورة تساؤلات :-

- كيف احتفل بعيد ميلادى وأنت ترى كل هذه الفوضى فى الأقصر ؟

كيف يحدث وهناك هؤلاء الضحايا ؟

وأيـن ؟

في وادي الملكات ، وأمام معبد حتشبسوت .. ماذا يحدث ؟

ان ما يحدث يجعلنا لا نحتفل بشيء الا بانتصارنا على أنفسنا ،
والانتصار على النفس يكون بالقضاء على الارهاب ؟

ثم انظر الى الوطن من حولك ، أوراق الوطن ووثائقه التي
تتناثر كما تشير ؟ .. »

يصمت نجيب محفوظ محتدا ، بينما تحاول زوجته ان تهدئ
من روعه ، وتحاول ان تخفف عنه عدت الى حديث النفس ، اذن
الاحتفال به لا يكون كما أردت .. انما يكون بالجلوس اليه والسماع
له . ارتحت الى الفكرة الجديدة ، وبحث أعيد ترتيب أفكاري وأعيد
طرح أسئلتي في وقت بدأ فيه صاحب (.. نوبل) يعود الى طبيعته
الهائلة ثانية .

عدت الى نجيب محفوظ ثانية .

[٣]

مضيت في أول الأمر ، بحذر ، أسأل ، عن سيرته الذاتية ،
وأوراق الوطن .

وكان ان تبلور في الاسابيع الماضية عبر الحوار الساخن بين
« الأستاذ » حسين هيكل والدكتور يونان رزق سؤال هام ضمن
أسئلة كثيرة ، وهذا السؤال او القضية التي « حما وطيس النقاش
حولها » وتلخصت في :

(هل) كل جوانب طه حسين ملكية عامة أم أنها مع الآخرين
الذين صنعوها

يمكن أن تصل الى مرتبة الملكية الخاصة ؟

اذن - حدثت نفسى - فان المدخل الى نجيب محفوظ الآن يكون
بالوصول الى أوراقه أو سيرته الذاتية التى تصل الى درة
الوثائق .

وعقدت العزم ان اواجه غضب نجيب محفوظ بطريقة أخرى .

[٤]

وكان أول ما ألح على وأنا أصبح لى أذنيه أن أسأل عن سيرته
أو مذكراته ..

- أين سيرتك الذاتية يا شيخنا ؟

ولماذا لم تكتبها حتى اليوم ؟

والى متى ننتظر ؟

لم يزد فى إجابته عما أجابنى به من سنوات .

جاء صوته من بعيد عاليا محملا بوجع السنين وان لم يفقد
المرح ورائحة الياسمين فيه ، قال :

« - كل ما أردته تجده فى أعمالى ، لا أظن أننى ضتنت عليها
بما أريد فى كل مراحل عمري » .

عدت أسأل ، وما شأن هذه الاصداء (اصداء السيرة الذاتية) .
الاصداء التي تحمل الكثير من رائحة السنين وعبق التجربة ومرارة
الأيام ، واصل كأنه لم يستمع الى :

« - والاصداء أيضا ، هي مجرد اصداء ، اصداء السيرة الذاتية
كما أثرت ان امتحها عنوانها ، انها - في النهاية - اصداء متباعدة ،
أفكار عامة غير مرتبطة باستخلاص معنى معين أو تحديد تجارب
بعينها ، كتبتها على فترات طويلة ، ولم احتفظ بها معا ، كانت
متفرقة هنا وهناك في أوراقى التي تضاءلت في السنوات الأخيرة ،
كتبتها بخط يدي قبل أن يحدث ما حدث » .

(أشار الى مكان الطعنة بينما تسرى في يده ارتعاشة
مستمرة) .

لم أستطع أن أقاوم الرغبة الحادة في البحث عن الأوراق /
الوثائق (لم تقنعنى اجابة الشيخ عبد ربه بطل « اصداء السيرة
الذاتية ») ، وحدتنى مضطرا ان أسأله بشكل مباشر عن هذه
الأوراق التي لابد وانه كتبها مثل كثيرين غيره .

[٥]

« كتبت الاصداء بخطك اذن ، فاين هي الآن ؟ » .

سألت نفسى وأنا أحلق فى أذن نجيب محفوظ التي كانت
تحتلها (سماعة ضخمة) .. عاد الى صوته عاليا :

« - كتبت بخط يدي ، نعم ، لكننى لم احتفظ بها ، كان
د. الرخاوى قد أخذها ليسجلها على الكمبيوتر ، واعادها الى

قبل ان تنشر ، كنت اكتب وأمزق طيلة حياتى ، كنت اتعمد التمزيق
التقطيع ، كانت هناك أشياء لا يجب ان تترك فى الورق ، أشياء
لا تقال كثيرة ، نعم ، قد يكون كما تقول أنت ، فيها بعض الحقيقة ،
بها بعض حقوق القارئ والوطن ، ربما لكننى لم أؤثر ان احتفظ بشئ
مما اكتبه قط . لم يبق غير المسودات اذن ، أى شئ كتبه - سألت
نفسى وأنا اعتدل اليه .

— أين المسودات اذن . . ؟

[٦]

ان « مسودات رواياتى كلها - أجاب بسرعة - مزقتها وألقيت
بها الى غير رجعة .

وهنا ضحك نجيب محفوظ طويلا لأول مرة وهو يقول (ألا
أكبر مقطعاتى) ، لم أكن اتحمل أن احتفظ بشئ عندى بعد أن أقوم
« بتبيض » العمل ، وبمجرد أن اكتبه على الماكينة ، وأبعثه الى
المطبعة ، كنت أحن للتمزيق والابادة ، هكذا هو أنا ، كنت أريد ان
يرى القارئ منى ما أريد ان أقوله أنا له .

فى البداية كانت المطبعة عند سلامة موسى ، ثم عند السحار ،
وانتقلت فى نهاية الأمر الى الاهرام ، جريدة الاهرام ، وبالنسبة
الى اصضاء السيرة الذاتية بوجه خاص ، فقد كنت مترددا فى
نشرها ، ترددت طويلا فى نشرها ، حتى بعد ان قام د. الزخاوى
بنقلها الى الكومبيوتر وتصرفه فى ترتيبها كما سمحت له . .

كنت حريصا الا أترك ما ينشر فى حياتى أو بعد أن أرحل
وما نشر على أنه رسائل أو وثائق كنت طرفا فيها ، كانت الرسائل

التي أرسلت بها الى أدهم رجب (١) وقد كان فهم بمثة ، وأيضا بعض
الرببائل للدكتور علي أحمد عيسى (١) ، وكلها كانت رسائل خاصة
جيدا .

.. وإذا شئت أنا أتحدث أكثر عن الأوراق الخاصة به ، فأننى
اعترف أننى لا أذكر اننى كتبت رسالة واحدة تصلح للنشر ، وأنا
بتكوينى لم أذهب الى بعيد ، لم أسافر أبدا الى بعيد حتى أكتب
لغيرى بمشاعرى الخاصة ، كما أنه لم يكن بينى وبين بعض
الشخصيات السياسية أو العامة ما يستوجب أن أكتب رسائل مطولة
تحمل أفكارى ، وأذكر أن كل ما كتب سواء لبعض الأصدقاء من
المقربين أو بعض رسائل الأسرة لم تزد عن رسائل تطوى دردشة
عامة ، ومجرد دردشة .

... لنخرج من العام الى الخاص ، سألت الشيخ الآن ، وأذن
التيهية الآن ما هو مصير الأوراق الخاصة للمثقف أو السياسى ؟

اعتدل نجيب محفوظ أكثر وراح يذلل برأيه بشكل أوضح
حول قضية الوثائق .

[♡]

زاد يقينى أن نجيب محفوظ لديه ادراك واضح بما آلت اليه
(: وثائق طه حسين) .

إذا كانت الأوراق خاصة يا عزيزى - قال - بمعنى لها صفة
الخصوصية ، فانها تكون خالصة للسرة ، بمعنى ألا يكون لها أى
انتماء عام ، أما إذا كانت لها صفة العمومية ، بمعنى ، إذا أن تكون

لها صفحة تمنحها الأهمية فى الوثائق العامة ، كان يرسلها الكاتب أو الأديب للشخصيات العامة أو الصحفيين أو يتناول فيها قضايا هامة تخص الوطن ، اذن ، لتغير الحال ، وأصبحت ملكيتها للدور الرسمية فى الدولة .

ـ وما هى هذه الدور الرسمية ؟ سألت فأجاب :

ـ تكون فى اتحاد الكتاب ، لابد أن يكون فى اتحاد الكتاب حجرة أو حجرات أو أماكن خاصة يصل فيها أثرًا لمتحف لرسائل الراحلين وأوراقهم الخاصة .

الأشياء التى يكون لها صفة عامة ، تمس الوطن ، يجب أن يكون لها مكانا بعيدا ، عن العبث ، ومهيا بأجهزة خاصة ، ودوايب تأخذ فى تصميمها ، والفضاء التى تقع فيه ، صفة الأوراق الهامة الخاصة بكل أديب .

ـ فاذا لم يكن هناك هذه التجهيزات فى اتحاد الكتاب ؟ سألت وأجاب بسرعة :

ـ يجب أن يكون موجودا ، ويجهز فى أسرع وقت .

واذا لم يوفر اتحاد الكتاب هذا فهناك دار الوثائق .

هذا عن الأوراق ، ولكى أوفر عليك السؤال عما ينشر فى الصحف ، ويكون له مع الزمن سمة الأقدمية (كما قلت عن أوراق ووثائق الثورة العربية) ، فقد تقلبت على هذا بطريقة معينة - وهو ما يجب ان يقدم عليه أى كاتب ، وهو ، ان أجمع ما ينشر لى فى الصحف ثم انشرها فى كتب .

النشر في الكتب يمكن أن يجنبنا اتحاد الكتاب أو دار الوثائق أو - في الحالات الأسوء - السرقة أو التريب بأوراق الغير .

ليس النشر في كتب أحوط من تركها في أوراق الصحف .

ألا يتحول الكتاب الآن الى (ديسك) في آلة أو شبكة اليكترونية .

نجيب محفوظ - حدثت نفسى - مازال يحتفظ بقدر كبير من الصحو واليقظة رغم انه يقترب من التسعين .

[A]

لاحظت أن زوجة الكاتب الكبير توافق على كل ما يقول ،
الأوراق الخاصة ، بل كل أوراق الكاتب يجب أن تكون للسرة .
هكذا قالت السيدة قرينته بهدوء شديد لكنه حازم .

لاحظت لأول مرة أن نجيب محفوظ يدرك ما تريده الزوجة ،
يدركه جيدا ، خرج عبر السماعاة الثقيلة ، عبر إلينا .
راح يقول على نفس الوتر نفس الشيء .

[٩]

على أن يكون - أضاف نجيب محفوظ - على أن يكون هذا ،
أقصد حين تستولى إدارة اتحاد الكتاب أو دار الوثائق بمحاضر جرد

على الأوراق الخاصة بالأديب . . ويكون هذا بموافقة الأسرة ،
لأن الأديب في هذه الحالة يكون قد رحل .
موافقة الأسرة أولا .

أقول هذا بالنسبة الى المكتبة أو الأوراق الخاصة .

قال هذا وراح يقلل من أهمية مجلدات الكتب الكثيرة التي
تتراص أمامه في دولا ب كبير عدت أسال :

- وإذا لم يتوفر هذا ، اذا لم تأت المبادرة من اتحاد الكتاب
أو من دار الوثائق ، ما هو الأمر أجاب :

في هذه الحالة ، يجب على الدولة أن تنشئ جهة ما جديدة ،
لمجرد أن يرسل الكاتب ، عليها ان تبادر وتسال وتتحرى ، ترسم
قانونا ، أو تحدد مرسوما . .

يجب أن يتم هذا حفاظا على أوراقنا ووثائقنا . .

وثائق الوطن... سؤال وثلاث إجابات (٧)

تخرج المسألة الآن من الواقع الى كيفية الخلاص منه .

من (وثائق طه حسين) الى وثائق الوطن .

ولأن القضية واضحة - السرقة معناها السرقة والماء هو الماء -
يتشابه الواقع ، يتوحد السؤال وتتعدد محاولات الخروج ، وتتجدد
المحاولات الكثيرة من مثقفينا والأمناء على تراث طه حسين ، والباحثين
عن وثائق الوطن ، وكلها تحاول أن تطرح إجابات كثيرة لسؤال
واحد .

كيف يمكننا الخروج من هذا النفق ؟

هذا هو السؤال وسنختار له ثلاث إجابات فقط .

[٢]

بيد أن أكثر ما حيرنا ، منذ البداية ، هو ما طرحه
د . عبد الحميد إبراهيم حين يحاول أن يجيب عن السؤال الذي كان
قد أثير هنا لأكثر من مرة خاص بأوراق طه حسين : هل هي ملكية
عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها تصل الى مرتبة الملكية
الخاصة انه يقول بعد الدعاية :

« ٠٠٠ ان أوراق طه حسين التي خلفها لورثته من أبناء امته ،
انما هي تاريخ حي نابض . فالرجل قد أوتي من الحس الاجتماعي
ما أتاح لها صلات متنوعة ومدرسة مع كل الطوائف ومع كل
المستويات »

فهناك رسائل من كبار الكتاب من أمثال العقاد وتوفيق الحكيم
واحسان عبد القدوس ومصطفى عبد الرازق . وهناك رسائل من
علماء الدين من أمثال الشيخ الباقوري والشيخ بخيت وبطريك
الأقباط وحاخام اليهود ، وهناك رسائل من كبار الفنانين من أمثال
محمد عبد الوهاب وأم كلثوم وهناك رسائل من الزعماء من أمثال
مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومكرم عبيد . ولم تقف هذه
الاسماء عند المشهورين من كبار القوم . فهناك رسائل من المكوجي
والموظف والفقير ، ومن أقاربه والده وأخواته ، من الأقصر وسباطوط
والمحلة ، ومن جدة وبيروت والمغرب وسائر الامكنة المنتشرة في
العالم العربي ان أهمية هذه الأوراق تفوق بكثير مؤلفات طه حسين
نفسه ، لأنها تقدم الوجه الخفي والحقيقي ، وتعكس تاريخ ما عمله
التاريخ وتظهر الانسان في ضعفه الانساني ، وفي علاقته بالخاصة
مع غيره من معاصريه وتلقى الضوء على كثير من الأحكام ، التي ردها
الدارسون امتدادا على المؤلفات وحدها ، دون الرجوع الى الوثائق
والأوراق الخاصة »

لقد حملني الزيات رحمه الله هذه الأمانة ، وأصبحت وحدي
انره بهذا الحمل الثقيل ، واتذكر قصة ليوسف ادريس عن هذا
الشباب الذي يحمل جثة أبيه داخل سيارته ، وقد تفضت وتاكلت ،
فهل هناك من شاركني هذا العبء ؟ وهل هناك غراب يعلمني ، كما
علم قابيل : كيف يوارى سواة أخيه ؟ » .

ومع ما في الأسئلة من غرابة يشير إليها اقتران الوثيقة بالنجثة
(وهو طرح نتحفظ عليه) ، ودلالة استخدام كلمة (سواة) مقترنة
بالوثيقة في معرض هذه الشكوى ، فان خطاب د . عبد الحميد يحمل

حيرة البحث عن طريق للخلاص من الوثائق ، وهو من آن لآخر يردد
مثل هذا المعنى فى رسالته الطويلة التى جاءتنا منذ فترة مبكرة من
بدء الكتابة فى هذه القضية .

وبعد ان يتحدث عن المخطوطات وأوراق البردى الكثيرة فى
الجنوب يضيف :

« ان المركز الوحيد فى صعيد مصر ، وهو مركز المخطوطات
العربية بجامعة المنيا ، تحول كالمادة الى موطفين

الى آخر تسبب الموطفين وبيروقراطيتهم وخوفهم ، والى آخر
ما تلاقينه المخطوطات فى جامعة كالمنيا من « تحول الى أسبائنة
يحاضرون ومذكرات تحفظ ، وطلاب يتخرجون دون الافادة بخبرتهم
وعلمهم » .

ان الاجابة هنا بالوجع والحيرة ومعاناة الحمل الثقيل
- فيتصوره - وصاحب الاجابة يبحث عن الخلاص عن هذا كله .

وسوف نؤجل الحديث عن هذا الوجع أو الحيرة لنتمهل عند
كتابات كثيرة تحاول الخلاص من هذا الواقع عبر اجابات كثيرة .

[٣]

السؤال مازال قائما : كيف نخرج من هذا النفق ؟

والاجابات سنختار منها اجابة

فى رسالة من د . أحمد عثمان ، يحدد منذ البداية ضرورة :

« غرس الوعي فى نفوس الناس باهمية التاريخ وأهمية
الحفاظ على ذاكرة الأمة ، ضاربا أمثلة كثيرة من واقع تخصصه فى
المخطوطات والوثائق اليونانية واللاتينية » .

غير ان المهم عند د. عثمان هو الاجابة التى جاء بها ، وهى تتلخص فى الجهد الذى قام به قسم الدراسات الكلاسيكية بأداب القاهرة عبر مجلته (أوراق كلاسيكية) التى حرص ان ينشر فيها وثائق عدد كبير من المثقفين منهم طه حسين ، وهى محاولة تستحق الاشادة ، فوثائق طه حسين الجامعية (وقد افدنا منها إبان عملنا بدراسة جامعية ونشرناها فى كتاب عن العلاقة بين المثقف والسلطة فى مصر) تخرج عبر مجلة جامعية محكمة أو كتاب علمى حصل صاحبه - بالافادة منها - على درجة علمية .

الاجابة هذه المرة تجاوز الحيرة الى الوعى ومحاولة البحث عن خلاص آخر لانقاذ ما يمكن انقاذه وهو يعنى أن هذا النداء أو التجربة يمكن أن نكررها على وثائق الوطن .

[٤]

وتظل أكثر الرسائل أهمية وعلمية هذه الرسالة الثالثة .

فقد تلقينا فاكسات وكتابات وتليفونات من عدد هائل من أساتذة التاريخ - الحديث منهم بوجه خاص - وكانت كلها تروغ من ضياع الوثائق وسرقتها وغياها (فى مقدمتهم الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار) ، ومع ان الحوازيات التى دارت بين كاتب هذه السطور وبين عشرات من الاساتذة اكدت مأساة ضياع وثائق الوطن ،

فإن الكثرين أحجموا عن الكتابة الفعلية لتسجيل مواقفهم أولا ، ثم للإسهام في هذا الحوار الدائر في محاولة الإجابة عن وسيلة للخلاص بها مما نحن فيه من تمزق ذاكرة التاريخ ، وتشويه وجه الحاضر بغياب وثائقنا وأوراقنا ثانيا في عالم يتجه حثيثا من الاهتمام بالوثيقة الورقية (المخطوطة أو المطبوعة) الى الوثيقة المعلوماتية ، والوثيقة الأخيرة تحتوى الوثيقة التقليدية وتحافظ عليها عبر تقنيات مختلفة اختلافا جذريا عن التوثيق الورقي لا التقليدي .

وسوف نرجى الشكل الجديد لحفظ الوثيقة الى كيفية العثور عليها وإثباتها عبر سلسلة من أوعية الذاكرة الحية للامة .

فلنتمهل عند واقع الوثيقة اليوم قبل أن نصل الى اجابة محددة عند د. محمد عفيفي مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة ، تقول الرسالة الثالثة :

« آثارت المقالات الأخيرة حول الوثائق الشجون والذكريات حول أوضاع (وثائقنا القومية) فمادت الى أذهاني مقولة لأحد كبار علماء منهج البحث التاريخي ذكر لنا « أستاذنا » ونحن على مقاعد الدراسة نرى قسم التاريخ : التاريخ أصول (أى مصادر تاريخية) وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها (ومصر هى بلد التاريخ غنية الى درجة التخمه بآثارها ووثائقها فتحتفظ مصر بوحدة من أهم مجموعات البردى العربية فى العالم . وتعتبر مجموعة « جنيزا » القاهرة من أغنى المجموعات الوثائقية ليس التاريخ اليهودى فحبيب بل لتاريخ حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى ، ولكن أين هى الآن ؟ ويعتبر أرشيف المحاكم الشرعية والزمامة فى مصر الأرشيف الثانى بعد أرشيف استانبول على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا . »

لكننا أصبحنا كالقطة التي كثر أبنائها ، فعلمت على تسريبهم حتى تتخلص من أعبائهم . وبدأنا نسمع ونرى حكايات أغرب من الخيال . وثائق الطرق الصوفية تضبط صدفه فى مطار القاهرة مع باحث « أجنبى » . وثائق أخرى يسمح « كرم » بعض « صغار الموظفين » بإعاتها لبعض الباحثين ولا تعود مرة أخرى . سجلات من وثائق المحاكم الشرعية توجد فى عربة روبايبكيا مع بعض الكتب « القديمة » أنها النظرة « المتدنية » الى ما هو « قديم » وما هو « أصغر » الا « الذهب » . ان الغرفة الحقيبة الرطبة فى أى مصلحة حكومية هى الارشيف . وأى موظف مفضوب عليه . يبعد الى الارشيف .

ان مصر فى ذاكرة العالم هى بلد التاريخ ، فمتى نحترم التاريخ ووثائقه ؟

الم يأت الأوان (هنا تأتى اجابة د . عفيفى) لتكوين « مجلس أعلى للوثائق ؟ لماذا نشكل مجلس أعلى للآثار ، ولا نهتم بالوثائق ؟ هل لأنها لا تدر دخلا ماديا ؟ وأين ذاكرة الأمة ؟ ولماذا نعيب على شبابنا « كفرهم » بالسياسة والتاريخ ، وانفماسهم اما فى السلبية أو التطرف — يا سسادة — من ليس له ماضى ليس له حاضر ولا مستقبل . نريد (هنا يحدد أكثر الاجابة) . تنظيميا رسميا مستقلا للوثائق ، وليكن « مجلس أعلى للوثائق » . ونريد أيضا حث العمل الأهلى فى ميدان حفظ الوثائق القومية . ففى ظل ما يسمى بالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ، ليس من المجدى تشكيل « هيئة » غير حكومية من بعض مثقفى عصر المهتمين بالتاريخ والوثائق تكون خط دفاع ثانى عن وثائقنا القومية أم تستمر فى القاء المسئولية على الحكومة « وتكتفى بجلب الذات والطعم الخدود العلمية »

بل نزيد الى استاذ التاريخ ماث الامثلة ، نفتح قوسا لنحدد بعضها .

(انتهكت حرمة المكتبة المركزية بالاسكندرية وتبلدت كتبها وأوراقها ، وبددت وثائق المجلس البلدى بالاسكندرية أيضا منذ سنوات بعيدة ، وكنا نعرف للدكتور الزيات (وزير الخارجية السابق) بيتا بدمياط متخم بوثائق طه حسين وغيره من وثائق الوطن وعلما أخيرا انه بيع وهدم ومحي ما فيه أو اختفى ، ثم أين مخطوطات آل الفريسي بسمالوط بما فيها من قيمة تاريخية لا توصف ؟ ، وأين وثائق الطرق الصوفية التى لم تضبط بعد (ضبط بعضها القليل) ؟ ، ثم كيف أهملت وضاعت وثائق السكة الحديد المصرية (ثاني سكة حديد فى العالم أنشأت فى القرن الماضى) ، ثم ما هى حكاية نقل وثائق احدى المحافظات الى دورة مياه لعمل مكتب ضخيم فخم للسيد المستول ، وهى حكاية أكيدة ؟ ثمان دراسات علمية تؤكد ان ١٧٪ من مكتبة كلية التربية بجامعة عين شمس تاكلت بفعل طفح المجازى ٠٠ هل هذا معقول ؟ وهل نزيد ؟ اذن ، خذ عندك يا سيدى مثالا واحدا أو سؤالاً واحدا لا يستطيع أى منا التيقن منه : ما هو مصير آلاف الوثائق القبطية فى صحراء مصر وأديرتها النائية وقلاياتها البعيدة ومؤسساتها القريبة ٠٠٠ الخ الخ ؟) .

• اننا نتعامل مع وثائقنا على انها من سقط المتاع ، وفي أحسن الأحوال تتحول الى شيء أشبه بجثة نسمع الصياح للخلاص منها ، ورغم اننا هنا نقدم ثلاث اجابلت من نماذج كثيرة ، فمزال القرار

الحاسم غائبا ٠٠ وما زال السؤال الواحد يبحث عن قرار رسمي
أو سياسي في بلاد السلطة المركزية للحفاظ على ذاكرتنا ٠

يتفرع من السؤال أسئلة أخرى وتتداخل الأسئلة حتى لتكاد
تزيد على الاجابات ٠

ونعود دائما الى السؤال الأول ٠

كيف نخرج من هذا اللغق اللعين ؟

بعد كتابة هذه السطور عرفنا بصدور مشروع قرار جمهوري يجيب عن هذا
السؤال الأخير ٠٠ وهو ما سنتمهل عنده أكثر الآن ٠

٨٠٠ مشروع قرار لحماية الوثائق

ظللنا طيلة الأسابيع الماضية نسأل :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف نحافظ على وثائق الوطن من أيدي اللصوص والمرزقين
والمنتفعين والمتربحين والمبدين والمخفيين والمتلفين لوثائق الوطن ،
الذاكرة القومية لنا ؟

ورغم أن القضية شارك فيها عدد كبير من المثقفين والمتخصصين
من شتى الاتجاهات ٠٠ فان الوثائق ظلت غائبة ، وظل السؤال
المحوري معلقا :

كيف ننقذ وثائق الوطن ؟

هذا هو السؤال الذي ظل ينتظر اجابة واحدة .

الاجابة جاءت هذه المرة من الرئيس حسنى مبارك ، فقد تم
الموافقة أخيرا من قسم التشريع بمجلس الدولة على مشروع قرار
رئيس الجمهورية قانون باصدار قانون المحافظة على الوثائق .

فما هو هذا المشروع ؟

وما هى أهم المواد فيه ؟

وما هي أهم الملاحظات التي يخلفها لدينا ؟

وهو ما نتمهل عنده أكثر .

[٢]

ومع انه تم طرح خلال الأسابيع الماضية هنا عديد من الحلول والتصورات وشرح كثير من الاجراءات التي لابد وأن تتخذ لحماية الوثائق . فان قرار السيد الرئيس جاء - بالفعل - مستوعبا لكل هذه الاجتهادات والآراء مضيفا اليها تعريفات كثيرة وتفسيرات شتى لطبيعة الوثيقة قبل أن يصل الى ما يجب اتخاذه للحفاظ على الذاكرة القومية .

ان مراجعة المواد التي احتواها القانون والبنود التي صورت الطريق اليه تتحدد حول عديد من المواد عن طبيعة الوثيقة ودرجة أهميتها وتحديد درجة السرية فيها - بالتبعية - ومسئولية أصحاب الوثائق ، سواء في تحديد مسئولية وزير الثقافة في المقام الأول أو العقاب الذي يلحق بمن يضر بالوثيقة أو يعمل على اخفائها أو تدميرها بعد ذلك .

وسوف نكتفي هنا بالاشارة الى المواد الاخيرة لأهميتها في القانون الذي يحمل رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٧ والاجراءات التي تتخذ لحماية الوثيقة كما حاولنا أن نشير في الأسابيع الماضية ، وسوف نكتفي بأهم هذه المواد التي تجيب عن كل الأسئلة التي طرحت هنا .

فما هي أهم مواد قانون الرئيس ؟

يمكن أن نشير الى أهم هذه المواد على هذا النحو :

— تشير المادة السابعة الى أنه يجوز بقرار من وزير الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الدار (دار الوثائق) ضم ما يرى ضمه من الوثائق الخاصة مقابل تعويض عادل يمنح لمالك الوثيقة ، وعلى مالك الوثيقة أو حائزها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتصبح قيمة التعويض نهائية اذا لم ينازع فيها المالك أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره .

— وتشير المادة الثامنة الى انه ستؤول الى دار الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون التي توجد في حيابة أية جهة تنقضى شخصيتها القانونية بالحل أو التصفية أو لأي سبب آخر ، كما تؤول اليها جميع الوثائق التي تحوزها لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو .

— أما المادة التاسعة فانه يكون للعاملين بالدار الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة صفة الضبطية القضائية ، وذلك فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها من القانون .

— وتشير المادة العاشرة الى عدم الاخلال بأي عقوبة أخرى أشد وردت في قوانين أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على

خمس سنوات وبغرامه لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من : نشر مضمون أو فحوى كل أو بعض ما اطلع عليه ، يحكم عمله أو مسئوليته من وثائق غير منشورة ومصنفة أمنياً باحدى درجتى السرية طبقاً لهذا القانون ، أو قام بتصويرها أو يسر لغيره شيئاً من ذلك ، قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مجلس الوزراء ، وأيضاً على كل من أخرج أو ساهم فى اخراج وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون خارج البلاد أو شرع فى ذلك .

وإذا ثبت - تؤكد المادة العاشرة - ان الجانى قد عادت عليه منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لمثل ما عاد عليه من المنفعة والربح ، وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال يوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المادة محل الجريمة لصالح الدار .

- وتشير المادة الحادية عشرة انه مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى أشبه وردت فى أى قانون آخر ، يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أو شرع فى القيام بأى من الأفعال الآتية :

(أ) امتنع عن تسليم وثيقة من الوثائق التى يحميها هذا القانون الى الدار أو حال دون انتقالها اليه .

(ب) امتنع عن الابلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام القانون .

(د) اتلف كلياً أو جزئياً وثيقة من الوثائق المودعة بالفعل فى الدار أو المقرر نقلها إليها ، ويعد بوجه خاص ائتلافاً أو كتمناً أو محو فيها أو وضع خطوط أو علامات عليها بالحبر وغيره ، مما يكون من شأنه تغيير الشكل الذى كانت عليه قبل تسليمها إليه .

(هـ) تصرف فى أى وثيقة من الوثائق المخاضعة لأحكام هذا القانون بأى طريقة من الطرق ، تصرفاً منافياً أو قانونياً ، دون الحصول على إذن كتابى مسبق من الدار .

(ر) . امتنع عن تنفيذ ما ترضه الدار من قواعد لتقييم أو جمع أو حفظ أو تنظيم أو إدارة الوثائق أو الاطلاع أو الاشراف عليها .

وتشير هذه المادة الى انه وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس وجوبياً لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

— ولا يجب اغفال المادة الأخيرة من هذا القانون التى تذهب بصلم الاخلال بأى عقوبة أشد وردت فى أى قانون آخر ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، والغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، اذا كان من قام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى البنود ج ، د ، هـ ، و من المادة السابقة أو شرع فيها من العاملين بالدار أو من الأمناء على الوثائق .

وما فى حالة المود ؟

تصنيف هذه المادة انه تكوين العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ، ولا تزيد على مائة ألف جنيه . وينفى القانون صحتها انه في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

كما يتعين الحكم - كما تؤكد المادة الأخيرة - ٩

[٤]

تتعدد الملاحظات هنا وتتلخص فيما يلي :

ان هذا القرار يشير الى كثير مما راود المثقفين من تهنيتات ومما طالب به الكثير ابان تشوقهم الى قانون يحمى الوثائق الموجودة، ويحمى الوثائق الفائبة مشيراً - عبر الخبرة القانونية - الى اعادة ما غاب ، او ظل رهين ادراج البعض أو ذمهم الخربة .

كما ان هذا القرار ينص منذ البداية ، ان قرار حماية الوثائق يتخذ بناء على قرار الرئيس كسلطة رسمية عليا ، كما ينص على موافقة مجلس الوزراء فضلاً عما ارتآه مجلس الدولة الهيئة التشريعية المنوط بها تحديد القوانين التي يشير بها السيد الرئيس ومجلس الوزراء توطئة لعرضها على المجلس التشريعي (مجلس الشعب) .

فان الوثائق احتلت اهتمام أعلى سلطة تنفيذية في النظام وهو ما يجب ان يكون في دولة مركزية ان أهم قرارات الرئيس في هذا الشأن تتمثل في انشاء ما سمي المشروع (دار الوثائق التاريخية القومية) اشارة الى الاحساس بأهمية الوثيقة التي سيتم الفصل فيها بانشاء دار خاصة بدار الكتب يكون من شأنها تحديد

جهة مستقلة لها اختصاصاتها وواجباتها الخاصة النابعة من طبيعة المهمة الخطيرة التي أنيطت بها ، والجدير بالذكر هنا أن عددا كبيرا ممن كتبوا اليونا يرون أنه يمكن أن تمنح هذه الدار المقترحة شخصيتها المستقلة .

وهو ما دأب خيال بعض المؤرخين - مثل الدكتور محمد عفيفي - ، فذهب الى لفت النظر الى أهمية العمل الأهل من قدرات فردية تعمل على مساندة العمل الحكومي ، وهو ما يسهم - أكثر في انثراء الحرص على الوثيقة والحفاظ عليها ، فتكون هذه الهيئة - غير الرسمية - أشبه (بجمعية أهلية) تكون تابعة لدار الوثائق التاريخية ومتابعة معها في هذا الصدد .

أيضا ، فإن المادة السابعة تشير الى أنه يمكن منح تعويض لصاحب الوثيقة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة الى دار طه حسين ، غير أن التعويض الذي منح على شكل شراء للدار شهد شراء الجدران وبعض الأثاث بينما بقية وثائق طه حسين وأوراقه الخاصة كانت قد ذهبت مع الريح ، ولم يمكن بعد - حتى هذه اللحظة - من تحديد الذي حصل على ما فيها من وثائق ترقى الى درجة عالية من الأهمية ، وفي حالة تحديد أي من المسئولين فإن أي إجراء لابد وأن يتخذ ضلهم ، وهو ما يدفع بالقانون الى ضرورة العمل على تنفيذه من قبل السلطة التنفيذية .

وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذه السطور

- أضيف الى هذا ان القانون منح صفة الضبطية القضائية فان قرار السيد الرئيس يلغى الى تنفيذ ما جاء به ، وهو بالسعي الى الحصول على الأوراق الخاصة الهامة بالقيام بالاستيلاء عليها (بالضبطية) المنوط بها من القضاء للحفاظ على وثائق الوطن .

ورغم ان المشروع يحتوى على اجراءات أخرى أكثر عنفا وأكثر
صلاحية ، فاننا ننتظر فى الأيام القادمة من السلطة التنفيذية العمل
على تحديد المسئولية لدى المبددين ، ليتم - بالتبعية - اجراء العقاب
لمن يخالف قرار رئيس الجمهورية اما السجن أو الغرامة أو بكليهما
معاً .

وما يبرر هذا ان وثائقنا تم التصرف فيها بالنشر أو البيع
دون اذن مكتوب من صاحبها سواء دار الوثائق أو دور أخرى
(جاءتنا رسالة السيد : صالح عبدون مدير الأوبرا الأسبق عن
وثائق الأوبرا المحترقة وهذه السطور ماثلة للطبع) أو أصحاب
الملكية من أهل المتوفى أو أحد الشخصيات العامة .

وتؤكد مواد القرار هذه العقوبة الشديدة ازاء المستهترين
بوثائقنا القومية وتبديدها ، خاصة انه لم تقم بعد أية من جهات
الضبطية القضائية - بالفعل - لانقاذ بعض الوثائق من أيدي الماثرين
بها .

بقى أن نعيد النظر الى طبيعة الوثيقة فى اطار المشروع
الجديد ، مع ما يعرف (بالوثيقة المعلوماتية) التى تتمتع بكيان
خاص بها يختلف تماما عن الوثيقة أو المخطوطة الورقية مما يدخل
- بعد انقاذ وثائقنا - فى عصر المعلومات الجديدة . . .

وهو ما يحتاج الى حديث آخر قد نعود اليه فيما بعد . .
تحية لقرار السيد الرئيس

وتجلة لوعيه الفائق فى انقاذ وثائق الوطن / ذاكرتنا
القومية .

القسم الثاني

وثائق لم يمين .. وعامل الجثة !! (١)

حرق وثائق طه حسين .. (١)

للمرة الثانية فى أقل من عام عدنا الآن لاستئناف الأسئلة عن وثائق حسين ، وهى أسئلة كنا قد طرحناها المرة الأولى عبر كتابات كثيرة شارك فيها معنا عدد كبير من مثقفينا ووصل الأمر الى صدور مشروع قانون جمهورى بحفظ الوثائق وتسليمها للدور الرسمية والا تعرض من يخفيها الى اجراءات عنيفة ، ومع ذلك ، لم يتقدم أحد بما لديه للجهات المسئولة سواء مركز راماتان أو المجلس الأعلى للثقافة أو الهيئة العامة للكتاب أو - حتى - أية جهة علمية ليسند اليها مستحقاتها ..

هذه المرة شهدت قاعة راماتان - بيت عميد الأدب العربى - ندوة أخرى بعد ربع قرن من رحيل الرجل بحثنا عن أوراقه ، وشارك فيها د. فاطمة موسى - بصفتها السائل الأول عن هذه الوثائق مرات كثيرة قبل ذلك ، ثم د. عبد الحميد ابراهيم بصفته يملك (أقصد لديه لا أعرف كيف ؟ عدد هائل من أوراق طه حسين ووثائقه) وحضر عدد هائل من المشاركين وأغلبهم مهتم اهتماما بالغا بالذاكرة الوطنى هى أوراق طه حسين الخاصة .

ولا نريد أن نسهب أكثر فيما سبق فصلناه ، وإنما سنعرض فى عجلة لأهم مادار فى قاعة الجمعية قبل أن نعود الى ما يثيره هذا كله من نهب وثائق الوطن .

فى البداية ، راحت د. فاطمة موسى تشير الى انها اثارَت قضية ضياع الوثائق مرّات كثيرة ، بل انها اتخذت خطوة فعلية ، فكتبت مذكرة الى المسئول عن المجلس الأعلى للثقافة د. جابر عصفور ، ووعدنى أنه سيتم عمل اللازم حين يتم بناء المبنى الجديد للمجلس ، ولم يحدث شيء حتى الآن ، وراحت د. فاطمة فى حديث طويل تتحدث عن اهتمام الغرب بالوثائق (قرأت وثائق بايرون « تولمى عام ١٨٠٤ » فى الخمسينات فى الغرب) ، ثم هل تعلمون - راحت تحدث ألقاعة ، ان بعثات أمريكية خرجت قبل عدة عقود الى أوروبا لتشتري وثائق المثقفين والمفكرين ، فالقضية عند الباحثة الكبيرة لم تعد قضية وثائق طه حسين وحدها ، وانما أصبح ضياع الوثائق أو نهبها هو الرمز لضياع ذاكرة الوطن ونهب وعيه ، وما تبقى عندي الآن هو هذا الدكتور فالوثائق التى نبحث عنها عنده العديد لديه .

ترى ماذا يقول ؟

وبدلا من أن يتحدث عن الوثائق ، اعتدل ليحدث من الوثائق التى جاء بها مصورة ، فالدكتور الذى يحوز وثائق كثيرة لطله حسين شغل متعمدا وقتا طويلا بالقراءة أمام مشاهديه بالشعر الذى قيل فى العميد ، ثم فى البئر الذى كتب له مما اوحى لنا بأن هناك علاقة - أو كانت هناك علاقة ما بين طه حسين وسهير القلماوى - ١١ (علامة التعجب من عندنا ، فقد قرأ المحاضر رسالة كان قد أملاها طه حسين لترسل الى صهير القلماوى ، وهى رسالة لا تصدق أن تكون رسالة عادية ، حملت فوق ما تحتمل لتلقى فى تيار الهجوم على الرجل ، أعرضنا نحن هنا عن تكرارها .

ولم يلبث أن دخل بنا الى مهاوى أبعده حين راح يقلل من قدر طه حسين فيذكر أنه استخدم عبقريته لصالحه فقط ، وأنه يكاد يكون شخصية انتهازية ، بل ومتغربا في هذا الوقت ليست له أية علاقة بهومنا المصرية وان كاتبيه (وراح يقرأ من رسائله أمامه بدون توقيع أو تاريخ من أقاصى الصعيد) من يهاجم العنيد كما لم يهاجمه عتاة العنف ضده في أزماته الكبرى ولم ينس أن يذكر كتابات العقاد المليئة عنفا يعرفه كل من يعرف العقاد ضد الصعيد كان يورد أن العقاد قال من وثيقة مخاطبا الصعيد « أنت دائما تكتبه وتتحدث من أجل هوى في نفسك والظلمة أن تكتم هذا الهوى ٠٠ » الى آخر ما يقول به العقاد معلقا من ان العقاد يريد أن يقول ان طه حسين يعمل لمصلحته الخاصة ويسير مع هواء وتأثيره على الناس ٠٠ وما أظن ان هذا في صالح طه حسين ٠٠ »

ويستطرد أيضا من أن طه حسين هو كاتب الصفوة وليس كاتباً شعبياً بأية حال ، وهو لهذا - هكذا - يستختم لغة الصفوة وتعبيراتهم معزولا عن الشعب تماما .

ونحب أن نسجل بالحرف الواحد بعضاً مما قاله الدكتور المحاضر لما يمثله من خطورة - فيما بعد - اذا خرجت هذه الرسالة محققة ومبرومة ومعلق عليها منه ، يقول - وأنا أنقل هنا من المحضر المسجل - طه حسين كان ذكيا جدا فهم أن الشعب العربى والمصرى شعب مستبد أو شعب فرعونى فكان هو الرجل المحصى فى كتبه ، الصورة الزاهية فى مؤلفاته ، المحور الأساسى التى تدور حوله كل الشخصيات والباقي فى الظلام ، كان مستبدا فى مجال الثقافة ، صورة من الاستبداد السياسى ، و ٠٠٠ » .

هل هذا كلام محايد يقال ١٩

هذا أهم ما قاله الدكتور المحاضر عن الوثائق حرصت أن
 الإخص ما قاله بأمانة شديدة. طلب كاتب هذه السطور الكلمة ، وراح
 يعبر عما استاء منه الكثير ، فقد كنت أخاف على وثائق طه حسين
 من الضياع فأصبحت الآن أضيف إلى خوفى من الضياع رعبى من
 التعميم ومهاجمة طه حسين بسلفية غير مستنيرة لم أعدها فى أكثر
 مهاجمى طه حسين ثم اننى - ياسيدى - رحت أوجه الخطاب إلى
 الدكتور عبد الحميد حصلت فى طه حسين على درجة علمية ، ومن
 هنا ، سوف أبلور عجبى فى أسئلة أرجو أن أجد لها استفسارات من
 صاحب (مقتنيات) العميد والمفسر لها والمختار منها ما يريد ،
 رحت أسأل :

- ان ما تقول به الآن ليس نقدا حرا ، ليس هو ، بتعبير
 بسيط ، معارضة سلفية ؟

- وهل كان طه حسين - بالفعل - شخصا انتهازيا ؟

- وهل كان طه حسين مثقفا (متغربا) - أى منتحيا للغرب
 وحسب ؟

- ثم أية رسائل هذه تقرأ منها ، وهى رسائل غافلة من
 التوقيع والتاريخ و ٩ ٠٠ ؟

وراحت تصيف د. فاطمة عجب بعد الهجوم الحاد على العميد :
 خفالت :

» - انه من الطبيعى أن الشخص - أى شخص - ليس ملاكا
 وان معاصرى طه حسين كانوا يعرفون انه يفصل تلامذته على تلامذة
 غيره وهو على سبيل المثال غير ان ما تذكره من خطاب يوجه اذع

الالفاظ لطفه حسين هو خطاب مجهول الكاتب ، وهذا النوع من الكتابات لا يمتد به في المحكمة ، فالمحكمة نفسها لا تأخذ بخطاب مجهول صاحبه وهناك الكثير ممن يرسلون شتائم وسبابا وهذا سلاح يستخدمونه خصوصا في السياسة ، فالخطاب الغفل من التوقيع - اذن - لا يمثل رأيا جماعيا والا كان قد وقع على خطابه باسمه ، ان هذا شخصا يسب ولا يقول وجهة نظره .. وهذه كلها بديهيات نعرفها جميعا » .

ومع ذلك - اضافت د^ة فاطمة - ليس هذا موضوعنا . موضوعنا الآن ، اننا نعرف ان لديك كنزا مهما جدا من الوثائق فماذا ستفعل به ؟

تنبه الجالسون ، اعتدل الدكتور الذي يملك الوثائق ، فلامر الآن من التوقف عند الوثائق ..

[٣]

شغلت القاعة لوقت غير قصير بهذه القضية كلها تتوجه الى صاحب (مقتنيات الدكتور عبده الحميد ابراهيم) - كما يكتب على هذه الوثائق اذا ما دفع بعضها - وهي قليلة بالمقارنة بما عنده - .

تكاثرت الاسئلة فراح (صاحب المقتنيات) ١٩٩ يؤكد ، صاغرا ، أشياء كثيرة .

قال بالحرف :

« .. هذا الكنز يمثل دولابا كاملا عندي ولا أستطيع أن أفنى به وحدي ، وقد حملني الزيات أمانة ما كنت أود أن أحملها ، وقد

ذهبت معه الى عمارته فوجد دمياط ٠٠ وقد حاولت قبل موتى كإمانة
أن أخرجه طرقت الأبواب : دار الشروق ، محمد رشاد ، صندوق
التنمية الثقافية ، سمير سرحان ٠٠ وعندي تصور كامل ماديا وكل
شخص أعرض عليه هذا التصور يقول لى أترك التليفون
وسيتصل ، ولم يتصل أحد ، ان ما أملكه يملا دولابا كاملا ، وهو
- كما أقول دائما - مثل الجثة التى يحملها الابن فى عربته فى
أحدى قصص يوسف إدريس الأكثر من هذا انه لا يعرف ماذا يفعل
بها فهى عنده تمثل عبثا ، يشبه عبء هذا الرجل الذى يحمل فى
عربته جثة أبيه - فى أحدى قصص يوسف إدريس - ويظل يحملها
حتى تتفنى ، ولا يعرف مع ذلك ماذا يفعل بها ؟

إن الوثائق تمثل - بالفعل - عبثا ، لم أعرف كيف أفعل بها
وجدتى حاولت أخيرا أن أتفق مع الدكتور جابر ففقد شغلته
السفرىات والمؤتمرات وها أنا أشارك - كغريب - فى المؤتمر القادم
عن طه حسين فى نهاية أكتوبر .

من يقول لى ماذا أفعل .

الأكثر من هذا ، أننى أقول ان الوثائق تحتاج الى مكان له
أماكن كثيرة ، فلا بد أن تنقل على أجهزة حديثة ، بل قمت بجزء
منها مع تلاميذتى (٢٥٠ صفحة) وعلى نفقتى .

تدخلت د. فاطمة موسى فى الحديث الغريب ، وجهت اليه
الحديث :

هل تطلب توصية أو نأخذ نحن خطوات عملية لكى يتبنى
المجلس الأعلى للثقافة نشر الوثائق ؟ ، أجاب الدكتور بسرعة

« لا .. أنا لدى اقتراح آخر .. مركز راماتان لا المجلس الأعلى
للثقافة .. راماتان يتولى الاتصال بالوزير ويأخذ على عاتقه وأنا
معه لائحة بهذه الوثائق » .

عادت الدكتورة لتسأل :

« وأين تتصور أن توضع هذه الوثائق ؟ » .

وحين أبدى موافقته بشرط أن يرسل راماتان بالموافقة وعد
بوضع الوثائق في المكان الذي يحدد بشكل علمي .

حين تدخل المسئول عن المركز الثقافي أن يمنح الوثائق
للمركز - لراماتان - طلب منه بورقة مكتوبة لتتم الموافقة .

وعادت القاعة للمناقشة مع المنصة ، وقبل نهاية الندوة
بقليل. علا صوت البعض بكلمات بسيطة وأن يكن بصوت عال :

« - نريد أن نرى المبرريات من كل الجوانب وليس فقط
الجوانب الأخلاقية .. » .

عاد كاتب هذه السطور إلى التحذير من مصير الوثائق ، عاد
يتحدث عن التثائم بخصوص التفسيرات التي تمنح للوثائق في
غيبية رؤية موضوعية علمية ، وعاد ليطلب تسليم الوثائق كمادة
(خام) بعيدا عن المبحث بها أو تفسيرها على هوى كل باحث ،
ودارت دورات كاملة من النقاش عن - وحول - العميد في القاعة
التي حاول المحاضر أن يفسر أوراق طه حسين التي جاء بها فوق
ما تحتمل ، وفي نهاية الندوة ، راح المسئول عن مركز راماتان

يقرأ اقتراحا او توصية اجمع عليها أغلب الحاضرين ، وهي تتحدد
فى الآتى :

(يقوم مركز راماتان الثقافى بالتصديق لتوثيق وطباعة
الوثائق الخاصة بعميد الأدب العربى ، وتشكل لجنة لذلك من
كل من :

ـ د. جابر عصفور رئيسا

ـ د. عبد الحميد ابراهيم (بصفته ، فالوثائق تحت
يديه) .

ـ ممثل عن المهتمين بطله حسين وبدراساته بشكل علمى
وممثل عن مركز راماتان الثقافى .

ـ تقوم اللجنة بفحص مبدئى للوثائق ثم تقدم تصورا محددا
لكيفية التعامل مع الوثائق من حفظ وطباعة على ان يتولى مركز
راماتان هذه المهمة فيكون هو المركز المناسب لكونه بيت العميد
ومتحفه .

تنتهى الندوة ، ولا تنتهى الاسئلة على مصير الوثائق المصرية ،
ويظل أهم هذه الاسئلة المعلقة هو :

كيف يمكن انقاذ وثائق طه حسين ؟؟ كيف ؟

لنرى فى المرة القادمة ، ربما وجدنا من يقل لنا .

وثائق طه حسين .. والذاكرة المتقوية .. (٢)

سبق وأن نشرنا صورا درامية لضياح وثائقنا ، كان آخرها غياب وثائق طه حسين التي تحولت الى عبء كادت تحول على حد قول (أحد المستحوزين عليها ٠٠) الى جثة تظل تحفل حتى تتمغن ، وخوفا من أن تتحول الوثائق - مع اهمالها - الى جثة يتأها الفساد نعود الى أسئلتنا القديمة عن الطريقة التي يمكن أن ننقلها بها وثائقنا ، ذاكرتنا الحية .

ويزيد من تخوفنا ما بدأ يتحول الآن الى شبه ظاهرة ، حين يحمل البعض بعض هذه الوثائق المخفية فيكتب عنها ما يسميه (أدب الاعتراف) متخذاً مصادره من (أوراق مجهولة) أي ، وثائق ، في حوزته هو وحده ، وبهذا يضيف الى غياب الوثائق ضباب الرؤية التي ينتمى اليها صاحبها ، خاصة ، اذا كان من يخفي هذه الأوراق المجهولة من أصحاب الفكر السبلي أو المضاد - في موقفه السياسي أو المذهبي - الى صاحب هذه الأوراق (الوثائق) التي حصل بها بمحض الصدفة ، والذي يصر - بعد الحصول عليها - انها أصبحت ملكا خاصا به ، وهو ما يجرم عليه (مشروع القانون) الجمهوري الذي يوشك أن يعرض على مجلس الشعب الآن .

وأشهد أنه عقب نشر المقالة السابقة انهارت علينا عددا من الفاكسات والرسائل والتليفونات ، نختار منها ثلاثة : فاكس

للدكتورة فاطمة موسى وخطابين لكل من د. جابر عصفور ود. أحمد
أبو زيد ، وجميعهم معروفون بعلمهم ووعيتهم .

فلنعرض جزءاً من هذه الردود قبل أن نعود الى الاسئلة
المعلقة المرة أخرى ..

[٢]

» الى ...

بالاضافة الى ما ذكرتم .. هناك عنصر جديد في الموضوع
أكده د. محمد الجوهري تعقيباً على حديث د. عبد الحميد ابراهيم
في ندوة طه حسين بالجلس الأعلى ، وهو أن جامعة حلوان وكان هو
مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس . ولم
يقدم لها وصفاً أو ملخصاً .

.....

والجدير بالأولية بين الباحثين هنا : كيف يتسنى لنا أن
نطالب بطبعات معتمة محققة. لطله حسين وغيره من كتابنا اذا
لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمحققين ، وماذا يفيد
البحث المدقق والنقد المنصف اذا استمر من يملكون حق التصرف
فى ثروة الأديب من الوثائق يفلقون عليها الأدراج أو يودعونها
الصناديد أو البدروم جهلاً بقيمتها أو ضناً بها على أعين الغرباء
لما قد تكشف عنه أسرار عائلية ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار
العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكتاب الانجليز والأمريكان المعاصرين ،
نشروا كتاباً عنوانه Keeping Flame أى المحافظة على الشعلة
مضيئة والشعلة هى سمعة الكاتب أو الفنان لما يخططها أسرته بعد

مئاته أو يخطئها هو فى حياته ، ويبين الكتاب الذى يتابع مصير
ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر كيف
بانت معظم هذه الجهود بالفشل ، وإن الحقيقة فى الغالب تظهر
بعد وفاة المبدع ولو طال الأمد لأن هناك دائما من ينقب ويبحث
فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى
بعض الأحيان .

من الطبيعى أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان فى حوزة الورثة
إن لم يكن قد تصرف فيها بإهدائها الى مكتبته أو عهد بها الى تلميذ
أو صديق يصرف أمورها بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حفظا من تقع
أوراقهم فى يد من لا يضمرون لصاحبها حبا أو تقديرا .

ماذا نفعل الآن لجمع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها
من التلف أو سوء الاستخدام ؟

نهيىب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسائل بكبار
الأدباء والفنانين والمفكرين أو يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل
الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الإيداع وتجهيزها
وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق .

أيضا والعمل على وضع لائحة تنفيذية لتشريع الخاص
بإيداع الوثائق بالمكتبة الوطنية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط
الحالات التى ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ .

أيضا - لا يجب أن ننسى - الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق
المبدعين وما يخلفونه من آثار وبدور المكتبات والمتاحف فى هذا
المجال .

ان هناك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الاولى هي تنفيذ
القانون » •

• فاطمة موسى

وتنتهى رسالة استاذة الانجليزية لتبدأ رسالة أستاذ
الانثربولوجى بجامعة الاسكندرية •

الى :

...

وإذا كان هناك أية وثائق خفية غير معروفة ، فإن الواجب
يقتضى من يملك هذه الوثائق نشرها لو أن فيها فائدة .

أما حين يزعم البعض ان لديهم وثائق هامة وفى الوقت نفسه
يخجلون الإعداد لكى يتحللوا من واجب نشر هذه الوثائق ، فإن
ذلك يحمل أحد امرين :

- اما أن هؤلاء يدركون ادراكا تاما ان هذه الوثائق ليس
فيها ما يتصورونه من أهمية ولكنهم يحاولون بتلك الادعاءات أن
يقيموا حالة من العناية على انهم مظلومون على ما لا يعرفه العامة
والخاصة عن طه حسين ••

- واما ان لهم أهدافا أخرى غير علمية تفرض عليهم اخفاء
هذه الوثائق حتى تتحقق لهم تلك الأهداف غير العلمية والتي تكون
أقرب الى تحقيق الكسب المادى أكثر منها الى أى شئ آخر ••

أما فيما يتعلق بالأدباء ان هذه الوثائق فيها بعض الاعترافات الخفية عن طه حسين (١١) ، فان الاعتراف لا يعنى هنا أبدا الإدلاء بأية معلومات فى رسائل الآخرين . .
فماذا تعنى الاعترافات كما هو معروف علميا ؟

الاعترافات - هنا - تعنى أن يكشف المرء عن خبايا نفسه وبخاصة فى المذكرات التى يحتفظ بها لنفسه . . وهو ما لم يثبت حتى الآن ، لأن كل ما نعرفه عن الذين يزعمون أن لديهم وثائق ان ما يملكونه فى الواقع لا تعدو أن تكون بعض الرسائل وبعض المكاتبات بين طه حسين وتلاميذه ومعارضيه ، وأذكر انى قرأت الكثير مما نشر الكثير من هذا حتى الآن من مكاتبات طه حسين منها مكاتباته مع بعض تلاميذه كعملى حافظ ومحمد القصاصي ومحمد منصور .

وعلى ذلك ، فان معظم هذه الرسائل أصبح معروفا. وحتى لو افترضنا ان من يزعم ان لديه وثائق ويهدف من اخفائها انتهاز الفرص لتحقيق كسب مادي لا بد بالضرورة من أن يعود على مالك تلك الوثائق بتحقيق كسب مادي غير متصور نظرا للمكانة التى يحتلها طه حسين فى تاريخ الثقافة فى العالم العربى كله وليس فى مصر فقط . .

من هنا ، اتشكك تماما فى وجود وثائق تحتوى على معلومات لها أهمية فى تفسير نظرتنا الى طه حسين أو لقاء أضيواء على جوانب شخصية أو عامة فى حياته لا نعرفها حتى الآن ، .

د . أحمد أبو زيد

وفي الأسبوع الماضي •

وفي الجلسة الختامية لمؤتمر طه حسين ، قام المستنول الأول للمجلس الأعلى ليقول في حشد من المستمعين ما كتبه في رسالة أرسلها إلينا ، قال وكتب ، يقول أمين عام المجلس الأعلى للثقافة :

الى

كنا قد خططنا لنرى وثائق طه حسين المجهولة منشورة في مؤتمر عميد الأدب العربي ، وكنا نحلم - في الآن معا - في الحصول على هذه الوثائق ولكننا - أقولها للأسف الشديد - سقطنا في الأهواء الشخصية للباحثين ، فهذا الباحث يزعم انه صاحب الوثائق ، وذاك يقول العكس (بعد أن يذكر د. جابر عصفور اسمين معينين معروف استحواذهما على الوثائق ، عاد ليستطرد) .. وللأسف مرة أخرى لم ننجح في التفاهم مع أى منهما ، ولكن الكل يريد أن ينفرد بما يقول أنه منه •

وليسمح لي أن أقول انه من الجهالة أن ينفرد واحد وحده بهذا العمل أن ينفرد انسان وحده بوثائق مثل هذه •

ومع هذا ، فاننا مازلنا نحلم ، وأرجوا أن يكتمل الحلم •

على أن ترجمة الحلم هنا يمكن أن يترجم على هذا النحو : تشكيل لجنة من مؤرخ ودارس أدب واحد المعاصرين لطه حسين على أن تقوم اللجنة قبل ذلك باستئذان ورثة طه حسين ، فالغريب ان أحدا ممن يسعون انهم يملكون الوثائق لم يستأذن ممن يعنيه الأمر بصلة الرحم حتى يصبح فعله مشروعا • •

• د جابر عصفور

لم تنته كلمات د. عصفور فقد ردها أكثر من مرة بعد ذلك ،
حتى كان أوضح ما قاله في هذا الشأن هو ما رده في (راماتان)
ب بيت العميد - في ختام الاحتفال بربع قرن على رحيل طه حسين .

ومهما يكن ، تنتهى الفاكسات وردود الأفعال المتباعدة لنعود
لنفس الأسئلة المتعلقة حول وثائق طه حسين ، أو - بشكل أدق -
الى وثائق الوطن المنهوب ، فليست وثائق عميد الأدب العربى غير
رمز لهذه الذاكرة المثقوبة فى حضور أصحابها .

كيف يمكن أن تعيش أمة وذاكرتها مثقوبة ؟

سألت نفسى ، وأنا أعاود البحث عن اجابة .

١٠٠٠ إصرافه وثائقه طه حسين (٣)

وصلتنا رسالة من الدكتور عبد الحميد ابراهيم الذي يقتنى (على حد قوله كتابه على وثائق طه حسين لديه) ٠٠ وهي رسالة غريبة بكل المقاييس العامة وبكل الألفاظ التى جاءت فيها والنبي يعاقب عليها القانون (واحتفظ بها كمستند ضده اذا شاء الدخول الى حلبة القضاء لما فيها ٠٠) .

خاصة ، ان القضية تتعلق بالوثائق المنهوبة من أوراق طه حسين الخاصة ، تحولت الذاكرة العربية معها الى ذاكرة مثقوبة .

الرسالة جاءت بعد نشر المقالتين السابقتين لنا فى هذا المكان عن ذلك الدولاب المملء بالوثائق لدى الدكتور عبد الحميد (كما اعترف هو أكثر من مرة وأمام شهود ، وشبه وثائق عميد الادب العربى بالجلسة التى اذا تركت ستمتغن) وهذا هو منطوق ما رددته أكثر من مرة آخرها كان فى مركز راماتان بيت العميد أمام حشد كبير من المثقفين والمهتمين .

والرسالة - مثل كل رسائل الدكتور الذى يقتنى الوثائق ولا يميلها ويحرقها أمام أية مطالبة بها - كما سنرى - تحتوى على مشهد عنيف من مشاهد (محاكم التفتيش) واشهار سلاح الارهاب ضد كل من يحاول انقاذ وثائق الوطن من العيب والترجيح ، وهي - فوق ذلك ، كما أشرنا - مليئة بالفاظ السباب العنيف ،

مليفة بالغريب الذى يجب التوقف عنده • مما يعكس (حالة)
الثقف العربى اليوم • ولنترك (حالة) المثقف العربى اليوم لتتوقف
عند (حالة) بعينها •

• وحرصا ألا ندخل مع الدكتور فى مجادلات سبائية مراوغة
تبتعد عن الهدف الذى يركز على وثائق الوطن ، وحرصا على وقت
القارئ الكريم سوف أتوقف عند العديد من النقاط التى جاءت
بالرسالة وبشكل موضوعى دون اسهاب مخل بالموقف كله •

[\]

الكاتب يفسر كتاباتى بمطالبته بتسليم وثائق طه حسين
سواء فى ندوة (راماتان) أو فى كتاباتى السابقة بأن ذلك يعود
الى المصالح الشخصية يقول بالحرف الواحد :

ان القضية أخطر من كل الوثائق فهى تمس ذلك الجو
الذى يقوم على التضييل والمصالح الشخصية .. فانت تزعم ان لجنة
قد شكلت فى « راماتان » وانها قد رشحتك لتمثل المثقفين لانك
حاصل على رسالة علمية عن طه حسين .. » •

وعبورا فوق سيل المشتائم التى لا تصدر عن (صاحب
قضية) فانا لا أعرف أية مصالح شخصية فى البحث عن وثائق
الوطن ومطالبة صاحبها باعادتها الى بيت العميد (راماتان) التى
لا توجد بها وثائق مثل التى استولى هو عليها • وهو ما طالب به
المجتمعون فى هذه الندوة كما ان الترشيح مسجل كما قلنا فى
محضر الندوة ومسجل فى المركز الثقافى ببيت العميد لمن يريد
العودة اليه •

وهنا نصل الى النقطة الأخرى •

... ادعاء ان الرسائل التي نشرت هنا « مفبركة » ، هذا ادعاء غير صحيح فلدى الفاكسات والخطابين اللذين جاءا الى من الدكاترة المعروفين بصديقتهما وأمانتهما العلمية ، فضلا عن أن شهود ندوة (راماتان) والمحضر المسجل والمطبوع يؤكد هذا قبل ذلك وبعدم أيضا (ولدينا صورا من هذا كله أغلبه مودع في « راماتان ») .

[٢]

ان اللجنة التي يشكك فيها الدكتور هي لجنة قرأ أعضائها بالفعل محمد نوار المستول عن المركز الثقافي براماتان بالندوة ثم جاء د. جابر عصفور ليوافق عليها مضيفا اليها اسم د. روف عباس كمؤرخ على أن ترى النور في أقرب فرصة .

والجدير بالذكر انه تم اتخاذ هذا الاجراء بالفعل من مركز راماتان حين بادر باعتماد طلب يؤكد فيه - أكثر - على اللجنة السابقة ، وتوجد صورة ضوئية لهذا الاعتماد (باللجنة) في مركز راماتان يمكن لمن يريد أن يراها مسجلة برقم وتاريخ في أوراق المركز الثقافي .

بيد أن الأمر هنا يقتضى التمهل عند أشياء أهم من هذا كله وأكثر من اشارة أو اتهام وهو ما نتمهل عنده أكثر .

[٣]

ونحب هنا أن نصصح ما حاول أن يوهمنا به كاتب الرسالة من أنه أراد أن يسلم الوثائق المهمة التي في حوزته الى المجلس الأعلى للثقافة ممثلا في أمينه العام ، فهو بعد رسالته بما بدأها يذكر في هذه الرسالة بالحرف الواحد ما يلي :

• لقد عرضت على الدكتور جابر عصفور في خطاب مفصل
بأن اسلمه :

الجزء الأول من وثائق طه حسين ..

لينشره في مناسبة الاحتفالية .. (و) .. ولكنه لم يرد ، •

وبعد اطلاع السيد الأمين العام للمجلس على هذه الرسالة
راح يعقب الدكتور جابر عصفور (ويرد ..) بأن كلام الدكتور
غير صحيح لعدة أسباب .. - ونحن ننقل هنا عن
د جابر عصفور بالنص - على هذا النحو :

• **أولا :** • عبد الحميد إبراهيم لم يقدم الى المجلس الأعلى
للتقافة تقريرا علميا عن الرسائل التي بحوزته لا من حيث عددها
أو من حيث نوعها أو حالتها •

ثانيا : طلب ان تساعد على نشر هذه الرسائل في ستة أجزاء
ولم يقدم ما يثبت ان نشر هذه الرسائل يمكن أن يتم في ستة أجزاء
وأخبرني بأنه سيعلق على كل رسالة بدراسة حولها وليس هناك
من سبيل محدد لمعرفة مدى صحة هذه الرسائل ، التي ليس لدينا
صور لها ولا أية معلومات مؤكدة عن أصلها •

ومن هنا نأتي الى النقطة الثالثة •

ثالثا : وإزاء هذا الوضع ، فإن المتطفي والطبيعي أن يتوقف
المجلس الأعلى للتقافة عن المضامرة بدعم ما لا يعرف وان ننتشر
ما يقدمه الدكتور عبد الحميد إبراهيم وغيره من تقارير عن الرسائل
التي بحوزته •

فاذا اكتملت هذه التقارير أمكن للجنة علمية متخصصة أن تشرف على العمل لانه لا يعقل أن يتنازع رسائل طه حسين أكثر من باحث .

وأبعا : وحتى لو سلمنا بإمكان أن ينشر كل باحث ما لديه من رسائل ، فينبغي أن يقدم ذلك أولا وقبل كل شيء حتى نتيقن الصحيح من الزائف وحتى نعرف قيمة الدراسة أو التعليق المقدم حول الرسائل .

نقول ذلك ونحن نحرس تمام الحرس على تراث طه حسين من ناحية ، وحرصا على القواعد العلمية من ناحية ثانية .

والمهم أن الدكتور عبد الحميد يعرف جيدا ان المجلس على استعداد لأن ينشر ما بحوزته من رسائل بل ان المجلس يرحب بذلك ويدعو اليه .

وأخيرا ، ان المهم أن يقدم لنا هذه الرسائل على هذا النحو :

— في مجلد واحد .

— وعلى نحو موثق .

— وبعبدا عن التفسيرات الشخصية .

ونحب ان نشدد على هذه التفسيرات التي لا ينبغي أن تلحق بالرسائل ، وانما تصدر في دراسات منفصلة .

وليعتبر ان هذه موافقة المجلس على نشر رسائل طه حسين بهذه الصفات العلمية لكل من يلتزم بأصول المنهج العلمى فى نشر الرسائل .

تنتهى رسالة الدكتور جابر عصفور ليبدأ الفزع الذى ينتاب
القارىء .

[٤]

ان أكثر ما يفزع فى رسالة الدكتور قوله حين يقول بالحرف
الواحد « قمت بعد قراءة مقالاتك باحراق كل ما لدى من وثائق
طه حسين » ١٠ ١١

وبغض النظر عن الشكائى التى وجهها الى فى رسالته ، فان
أخطر ما فى الموضوع حقاً هو اعترافك المكتوب والموجود لدى
(واحتفظ به) بأنك قمت باحراق وثائق ، وثائق طه حسين .
وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة كبرى فى حق الوطن ويعاقبك عليها
القانون بأقصى العقوبة والاعتراف سيد الأدلة كما يقول القانون .

ان هذه جريمة كبرى كما يؤكد القانون المدنى .

اضيف الى ذلك انه حين يشير الى صورة أخرى لكل الوثائق
أودعها الدكتور الزيات « أمام عيني فى راماتان » فان هذا يفتح
باباً آخر على مصراعيه ، فانا أعرف جيداً ان رسائل طه حسين
ووثائقه التى تمثل أكثر من (دولا ب) لا يوجد منها فى بيت طه
حسين شيء قط ، اللهم بعض المتفرقات التى لا تشير الى شيء مهم ،
فضلاً عن رسائل الابن مؤنس التى لا تضيف شيئاً جاداً الى وثائق
طه حسين أقصد وثائق مصر ، والاجدى فى هذه الحالة أن نتوجه
- بالقانون المدنى أيضاً - الى صاحب المصلحة فى سرقة هذه
الصورة من المستندات ، ثم التصرف فيها بالنشر أو (التبرج)
أو - حتى - الحرق كما يفضل الدكتور .

والآن ، بعيدا عن السبب الذى يعاقب عليه القانون ، يبقى
سؤال عن حرق وثائق طه حسين :

هل حرقت - بالفعل - وثائق طه حسين ؟

[٥]

وكيف سيكون مصير من يحرق وثائق الوطن ؟

ثم كيف يمكن استعادة تاريخنا وذاكرتنا الحية من الورق
المحروق أو بقاياها ؟

هل هو أسلوب الأرض المحروقة التى لا يترك بعدها ما يمكن
المثور عليه كقرينة من وثائق الوطن ؟
أسئلة نوجهها للرأى العام .

الوثيقة .. درس من الحكيم .. (٤)

على العكس من تصور غير محدد لمنهفينا وغفنههم عما يمكن ان تثول اليه أوراقهم ووثائقهم ، فان نوفيى الحديم - من الجيل الماضى - ظل أكثر من غيره حنكة وأكثرهم وعيا بدور الوثيقة والتنبيه اليها قبل رحيله .

لقد ترك لنا ضمن ماترك درسا يجب التنبيه اليه .

وقبل ان نتمهل عند (درس) الحكيم هنا نشير بسرعة الى تعريف الوثيقة

فالوثيقة Document بتعبير بسيط تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصة والوثائق التى يمكن ان تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات .. الى غير ذلك مما يحمل فى المجلد العام و كل مادة مكتوبة أو مصورة .. تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق أمام الباحث » .

فالوثيقة بشكل عام هى المخطوطة التى تحتوى على بيانات هامة وعامة يمكن ان تحدد أهم ظواهر التكوين الوطنى أو الشخصى مما يصب فى تيار الوعى الوطنى .

بيد ان هذه الوثيقة تطورت الآن من الوثيقة الورقية الى الوثيقة المعلوماتية ، وراحت الثورة الرقمية Digital revolution

تحدث تغييرا جذريا على الوثيقة الورقية فتحولت الى ما يسمى الوثيقة المعلوماتية التي تورد وثائق مفيدة في الشكل يمكن ان تتحول الى الشكل الرقمي وتخزن في ملفات الكترونية لمعالجتها مما ظهر معه ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية الحديثة . وهي ذات كيان خاص بها .

يحدث هذا في الخارج ، اما عندنا ، فمازلنا لانعرف - في الغالب - غير هذه الوثيقة الورقية التي لم تعرف بعد عصر المعلومات الجديد .

وهو ما نجد أنفسنا فيه أمام وثائق متناثرة ، متناثرة ، هنا وهناك . بعضها بين يدي الأفراد ممن لا ينتمون الى هذا المفكر أو السياسي بصفة .

فضلا عن انه لا يمكن لأحد ان يتصرف في أية وثيقة قط اللهم الا بعد استئذان ورثة صاحب الوثيقة ، وعن الاسراع بتسليمها الى دار الوثائق تبعا لقوانين ومواد مدنية لم يصل بها بعد عندنا .

ولأن الشائع الآن تناثر وثائقنا بين الداخل (خاصة حين توضع في أيدي غير أمينة) أو الخارج حيث يوجد بعضها في مراكز علمية معادية (في جامعات مثل بير سبع أو أكسفورد .. الخ) ، فإن وعي صاحب الوثيقة بوثائقه وأوراقه الخاصة يصبح ملحا في هذا المناخ ، وهو ما يحيلنا الى توفيق الحكيم حيث يرهن - قبل رحيله - على انه كان أكثر وعيا من غيره بالمصير الذي يمكن ان تتول إليه أوراقه الخاصة ، ومن ثم ، ترك لنا درسا (لا وثائق مصانة) وحسب يجب التوقف عنده .

وهو ما يعود بنا الى درس توفيق الحكيم .

[٢]

كان توفيق الحكيم - اذن - أكثر من غيره وعيا بدور الوثيقة ومصيرها ، ومن ثم فانه اتخذ أكثر من طريق للحفاظ على وثائقه الخاصة لتفسير أفكاره .

وتعددت الطرق في هذا ..

- اما بنشر وثائقه بنفسه أو الادلاء ببعض الاحاديث ذات الاهمية عن حياته لمقربيه ليكمل الصورة التي يريدنا من بينها هذا الكتاب الذي نشره في حياته بعنوان (وثائق من كواليس الادباء) / كتاب اليوم فبراير ١٩٧٧ ، وراح في هذا الكتاب يضع الوثائق التي وجدها لديه ، والتي وجد - وهذا له دلالة - انها تعبر عنه كما يريد أكثر من غيرها .

ورغم ان الاختيار من الكاتب أو الأديب نفسه يحوطه اعتبارات تحفظ ، فان ما تركه من وثائق منشورة معلما عليها يتل من هول ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذه الوثائق كانت قد وقعت في ايدي غير أمينة ، في وقت يكون فيه قد رحل ، فاذا بنا بين عدد ممن يحاولون ان يستحوذوا على أوراقه الخاصة فيترهبوا بها فضلا عن - في حالة ادعاء الأمانة والنشر - ان تحاط الوثائق بتفسيرات وكان هذا الباحث أو ذاك يعود لتفسير الوثيقة ، ولكن من وجهة نظره هو ، فضلا عن ان تفقد هذه الوثيقة أو تضيع تماما - كما سنرى - ولا يوجد لها أثر .

ونحن نعلم جميعا ان كثيرا من أوراق مثقفينا وساستنا ان لم تكن قد نالتها يد التغير والافساد نالتها يد الإهمال والضياع .

وهذا يعنى ان تفسير الأديب لأوراقه - مهما يكن ما بها من تحفظات - أهون من تفسيره غيره بما يعن له أو كما يريد أن يفسر بالشكل الذى يعيد فيه كتابة الوثيقة .

ومع ان توفيق الحكيم هنا حرص ، كما يقول فى (بيان) فى الصفحات الأولى « على ان تكون نصوص الرسائل والوثائق هى التى تتكلم ، وألا يكون تدخل الا بقدر ما هو ضرورى للإيضاح » - وهو ما يمكن ان نراجع فيه علميا ، فان ذلك يكون ادعى للقبول لعله بذلك - كما يضيف هو « أكون قد أنقذت من الضياع ما قد ينفع ... » .

- وإما - وهذا هو طريق تالية ، ان يدلى بأحاديث تنشر فى حياته أو تنشر - حتى - بعد رحيله لمقريبه .

وهو فى هذا كان واعيا الا يهب جيل دون جيل بما يريد ، وإنما وزع أفكاره وبعض أوراقه الخاصة ، التى يعرف قيمتها وبعضها الحقيقى جيدا ، ومن هؤلاء الذين ترك لهم بعض أفكاره مكتوبة كل من فؤاد دواره وإبراهيم عبد العزيز .

وفى الحالتين ، يجب ان نأخذ هذا أو ذاك بشيء من الحرص ، ونعى من هذا أو ذاك بقدر من (البروباجندا) كان الحكيم مولما بها .

لكنه ، فى جميع الحالات ، كان يترك ما ينفع - وان كان ما يريد - ويدلى بالرائى من يريد - وان كان بوعى - وهو ما يجب ان نحتاط معه كثيرا .

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك طريق ثالثة كان يحرص فيها على ان يتعامل مع الوثائق تعاملأ أكثر وعيا وخصوصية .

ـ وهذا الطريق الثالث كان يعرفه أكثر المقربين للحكيم .

وهو الطريق الذى كان يجمع فيه (كل) الوثائق التى يرى فيها خطرا على فكره ، أو تترك لغيره فيخطأ التعبير عنها فى عدم وجود ملاساتها فيبادر على الفور الى التخلص منها ، وهو ما يذكرنا بكلمات نجيب محفوظ وهو يضحك (أنا أكبر مقطعاتى) .

وهو ما يمنحنا الطريقة التى تخلص بها ما يريد التخلص منه .

وهو ما أجهز به على عدد هائل من الوثائق كان قمينا بنا ان نعيد بها تقييم عديد من أفكار الحكيم الأدبية والفنية (خاصة مسوداته الأولى) فينتفع بها عدد كبير من المتخصصين ، سواء من علماء النفس أو فقهاء اللغة أو كتاب التاريخ الفكرى أو السياسى .

وهو ما يحسب على الحكيم وليس له .

بيد ان خياره هو الذى حدد ما أراد ان يراه من يريد مله عنه .

هو الذى حدد لنا ـ الى حد بعيد ـ خطابه الفكرى أو السياسى .

وهو ما تبقى لنا بالفعل .

أو هو ـ على الأقل ـ ما هو شائع عن توفيق الحكيم مما أسهم به أكثر فى حياته العملية وتنقله بين أكثر من جريدة ، وكتاباتة المميزة ، بل ومما ارتداه فى عصره ليظهر بالصورة التى حرص ان يظهر بها أمامنا ، ودوريات الثلاثينات والأربعينات فى مصر ـ بوجه خاص ـ يمكن ان تحمل لنا كثيرا من هذه الألقعة التى

أراد ان يضعها جميعها على وجه واحد ، ويظهر بكل قناع في الوقت الذي يريد .

وهو متسع لدراسات لم تكتب عنه بعد .

— بيد ان ثمة طريق رابعة ، كان أمينا فيها أكثر من هذا .

وهي الطريق التي تذكرنا بالطريق الأولى .

فكما حرص ان يجمع مالدبه من أوراق ووثائق ويضعها في كتاب يكتب هو تعليقاته ، ونواريخ كتابتها . . . كذلك لم يترك غيره يستولى على ما يبقى منه بعد رحيله .

وعلى هذا النحو ، عرفنا توفيق الحكيم وهو يكتب (وصية) الى اتحاد الكتاب يحاول ان يسلم فيها ما تبقى وما يهه ان يتبقى منه . . .

وهي خطوة غير مسبقة ، أشار اليها نجيب محفوظ في الحوار الذي دار في هذا المكان بينا .

لقد آثر ان يسلم الحكيم ما تبقى لديه بشكل رسمي ، ففي اليوم التالي لرحيله ، تم فتح وصيته — بناء على طلبه — فاذا بها تحتوى على خطابين ، أحدهما لابنته ، والأخرى لاتحاد الكتاب ، ولما كانت الأولى تشير الى ضرورة استغلال ابنته « لحقوق الادارة والاستغلال المالى لجميع مؤلفاتى ومصنفاتى الأدبية . . الخ » وهذا كله متعلق بالامور المادية ، فان الوصية الأخرى كانت محررة بخط الحكيم وموجهة الى رئيس اتحاد الكتاب وجاء فيها :

« .. في حالة وفاتي أرجو ان تكون كتنبي .. وكذلك اوراقى
التي لها علاقة بالقلم والأدب ونحو ذلك من نصيب اتحاد
الكتاب ، لما قد يكون فيها من فائدة لكتاب وأهل القلم ..
وهذه رغبتى أفضى بها اليكم لتعملوا بموجبها »

وعلى هذا النحو ، كان الحكيم واعيا كيلا تثول أوراقه أو -
حتى ماقد يثمر عليها - الى طرف غير اتحاد الكتاب ، وكان واعيا
أشد ما يكون الوعي الى ما تركه منها ومالم يتركه وهو ما حاول به
استنقاذ أوراقه من أيدي كثيرة .

[٤]

وعلى هذا النحو ، بدأ درس الحكيم الأخير أكثر وعيا وأبعد
ادراكا للطبيعة البشرية والتغيرات المادية ، ومهما يكن من الطرق
التي لجأ اليها (فهو صاحب الأوراق والأكثر وعيا بما فيها) ،
فانه لا يتبقى الكثير ليبدد في صور بشعة كثيرة نعرف بعضها في
لهاية هذا القرن .

اننا - كما لاحظنا من قبل - أمام هذه الأشكال التي تودي
بالوثائق - خاصة اذا كان لأفراد - ، فهي محكوم عليها بالضياغ ،
خاصة انها لم تعرف بعد (العصر المعلوماتي الجديد) ، وهذا الضياغ
المادى أو المعنوى يأخذ مثل هذه الصور :

أما « الترخص » ، فتهمل الوثيقة ، لدى من يعثر عليها
لمدم معرفته بقيمتها وتضييع ، ويقدم لنا الحكيم نفسه تفسيراً لهذا
حين يقول انه لا يجد لهذا سبباً « .. الا أو تكون أعمار
الجماد كأعمار الاحياء لا نعرف لها قانوناً يحدد بقائها وضياغها »
أي الضياغ .

وأما « التريخ » ، فتتحول الوثيقة لمن يعتر عليها الى شيء معادل للقيمة المادية ، فلا يعرف غير طريق واحد عنها غير ابتزرق أو التريخ فتصبح أداة للكسب بغض النظر عن قيمتها ، أي التريخ .

أما التأويل ، وهو أسوأ من سابقه ، فنحن أمام من يحاول التعليق - بحكم استحواذه على الوثيقة - وهو تعليق لا يخلو من غرض ، فتتحول الوثيقة لدى من يجدها - ولا تهمن هويتها ، فموقفه واحد - الى برهان ضد صاحبها لما يريد أن يستنطقه بها أو يستنطقها به .

وعلى هذا تخضع الوثيقة الى من يملكها ، وتضحي المادة البكر وقد تمزقت بكارتها ، وتبعثرت اشلاؤها أمام مشرط من يحاول التفسير أو التغيرير ، أي التزييف .

يفصل الأمر بالوثيقة - اذن - فى حالة التفاضى عن درس الحكيم - الى ثلاثة مصائر الا أن يكون من ضحاياها : الضياع أو التريخ أو التزييف وفى جميع الحالات يتم تغيير (تحطابها) ونفى دلائلها .

وثائق الوطن .. هل تغلق الملف ؟ (٥)

ما زالت ..

ما زالت وثائق الوطن تنهب ، تسرق ، تستنطق كما يراد لها .

هذا ما يجب التأكيد عليه قبل أن نعود للملف وثائق الوطن ،

ربما للمرة الأخيرة لقد جئنا قبل شهر فاكسا اضافيا من

د . فاطمة موسى فلم أستطع نشره اذ كان القصد ينصرف الى اغلاق

هذا الملف لأسباب لا تخفى عن القارئ ، حتى ان سطور

د . فاطمة كانت ما تزال تلح على .

وزاد من حيرتي انه قد جاءني في الوقت نفسه رسائل

وفاكسات أخرى كثيرة تطلب حسن الأمر لصالح وثائق الوطن لعل

من أهمها رسالة كريمة من كتاب حوض البحر الأبيض (وعلى رأسهم

الأديب محمود عوض عبد العال) وغيره من كثير من القراء ..

ثم انني ما كدت أضع ملف الوثائق أمام الرأي العام حتى

جاءني دعوة كريمة من د . مفيد شهاب وزير التعليم العالي

والبحث العلمي بأن أشهد لحظة تسلم جزء عزيزا من وثائق الوطن

مثلا في وثائق قناة السويس من الحكومة الفرنسية الى مصر ،

وهو ما حدث - بالفعل -

لقد شهدت قاعات أكاديمية البحث العلمى بالقاهرة تسلم وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وثائقا كانت تضم مراسلات ومذكرات وسجلات سياسية واقتصادية ومالية مهمة من وفد سسمى (وفد جمعية أصدقاء ديلسيبيس وقناة السويس الفرنسية) ، وتم الاعلان فى الوقت نفسه انه ستضع هذه الأبحاث بمكتبة الاسكندرية هذه اذن بعض - أقول بعض - وثائقنا التى كانت لدى الفرنسيين ، صحيح انها كانت الوثائق التى سلمها ديلسيبيس وشركته للجهات الفرنسية التى كانت تضطلع بدورها فى حفر القناة ، لكنها فى النهاية ، كانت وثائقنا نحن ، وها نحن الآن ، قانون بما حصلناه من هذه الوثائق ، لانستطيع ان نطالب بغيرها ، مع ان كلها خاصة بحفر قناة السويس من منتصف القرن التاسع عشر الى تسليم الشركة القناة لمصر عام ١٩٥٦ .

لقد شهدنا احتفالا ضخما بمسيو جان بول كالون رئيس الجمعية وعدد كبير من الفرنسيين معه ، ولم يكن لدى وزير التعليم العالى المصرى ومن معه غير ازجاء واجب الشكر على هذه الوثائق ، غير ان الوثائق الأصلية التى كانت بحوزتنا - وثائقنا - نحن ، أصبح من المشكوك انها لدينا .

ان القضية لا تحتاج للإشارة هنا ، فالحكومة الفرنسية تسلمنا بعض الوثائق ، وذلك بهدف المشاركة ، والاعلان عن كرمهم الزائد بالمشاركة فى الاحتفال (بالأنفاق المشتركة) التى أعلنت عنه كل من الحكومة المصرية والفرنسية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على مجىء المستعمر الفرنسى .

مليئة بالغريب الذي يجب التوقف عنده • منه يعكس (حالة)
المتقف العربي اليوم • ولنترك (حالة) المتقف العربي اليوم ليتوقف
عند (حالة) بعينها •

وحرصا ألا نخلل مع الدكتور في مجادلات سياسية مراوغة
تبتعد عن الهدف الذي يركز على وثائق الوطن ، وحرصا على وقت
القارئ الكريم سوف أتوقف عند العديد من النقاط التي جاءت
بالرسالة وبشكل موضوعي دون اسهاب مغل بالموقف كله .

[\]

الكاتب يفسر كتاباتي بمطالبتة بتسليم وثائق طه حسين
سواء في ندوة (راماتان) أو في كتاباتي السابقة بأن ذلك يعود
الى المصالح الشخصية يقول بالحرف الواحد :

ان القضية أخطر من كل الوثائق فهي تمس ذلك الجو
الذي يقوم على التضليل والمصالح الشخصية .. فانت تزعم ان لجنة
قد شكلت في « راماتان » وانها قد رشحتك لتمثل المثقفين لانك
حاصل على رسالة علمية عن طه حسين .. »

وعبورا فوق سيل الشتائم التي لا تصدر عن (صاحب
قضية) فانا لا اعرف أية مصالح شخصية في البحث عن وثائق
الوطن ومطالبة صاحبها باعادتها الى بيت العميد (راماتان) التي
لا توجد بها وثائق مثل التي استولى هو عليها • وهو ما طالب به
المجتمعون في هذه الندوة كما ان الترشيح مسجل كما قلنا في
محضر الندوة ومسجل في المركز الثقافي ببيت العميد لمن يريد
المودة اليه •

وهنا نصل الى النقطة الأخرى

ادعاء ان الرسائل التي نشرت هنا « مفبركة » ، هذا ادعاء غير صحيح فلدى الفاكسفات والخطابين اللذين جاءا الى من الدكائرة المعروفين بصديقهما وأمانتهما العلمية ، فضلا عن أن شهود ندوة (راماتان) والمخضر المسجل والمطبوع يؤكد هذا قبل ذلك وبعد أيضا (ولدينا صورا من هذا كله أغلبه مودع في « راماتان ») .

[٢]

ان اللجنة التي يشكك فيها الدكتور هي لجنة قرأ أعضائها بالفعل محمد نوار المستول عن المركز الثقافي براماتان بالندوة ثم جاء د. جابر عصفور ليوافق عليها مضميفا اليها اسم د. روف عباس كمؤرخ على أن ترى النور في أقرب فرصة .

والجدير بالذكر انه تم اتخاذ هذا الاجراء بالفعل من مركز راماتان حين بادر باعتماد طلب يؤكد فيه - أكثر - على اللجنة السابقة ، وتوجد صورة ضوئية لهذا الاعتماد (باللجنة) في مركز راماتان يمكن لمن يريد أن يراها مسجلة برقم وتاريخ في أوراق المركز الثقافي .

بيد أن الأمر هنا يقتضى التمهّل عند أشياء أهم من هذا كله وأكثر من اشارة أو اتهام وهو ما نتمهل عنده أكثر .

[٣]

ونحب هنا أن نصصح ما حاول أن يوهمنا به كاتب الرسالة من انه أراد أن يسلم الوثائق المهمة التي في حوزته الى المجلس الأعلى للثقافة ممثلا في أمينه العام ، فهو بعد رسالته بما بدأها يذكر في هذه الرسالة بالحرف الواحد ما يلي :

« لقد عرضت على الدكتور جابر عصفور في خطاب مفصل
بأن اسلمه :

الجزء الأول من وثائق طه حسين ..

لينشره في مناسبة الاحتفالية .. (و) .. ولكنه لم يرد ، »

وبعد اطلاع السيد الأمين العام للمجلس على هذه الرسالة
راح يعقب الدكتور جابر عصفور (ويرد ..) بأن كلام الدكتور
غير صحيح لعدة أسباب .. - ونحن ننقل هنا عن
د. جابر عصفور بالنص - على هذا النحو :

« أولا : د. عبد الحميد ابراهيم لم يقدم الى المجلس الأعلى
للثقافة تقريراً علمياً عن الرسائل التي بحوزته لا من حيث عددها
أو من حيث نوعها أو حالتها »

ثانياً : طلب ان نساعد على نشر هذه الرسائل في ستة أجزاء
ولم يقدم ما يثبت ان نشر هذه الرسائل يمكن أن يتم في ستة أجزاء
وأخبرني بأنه سيعلق على كل رسالة بدراسة حولها وليس هناك
من سبيل محدد لمعرفة مدى صحة هذه الرسائل ، التي ليس لدينا
صور لها ولا أية معلومات مؤكدة عن أصلها »

ومن هنا تأتي الى النقطة الثالثة »

ثالثاً : وإزاء هذا الوضع ، فإن المنطقي والطبيعي أن يتوقف
المجلس الأعلى للثقافة عن المصارعة بدعهم ما لا يعرف وان ننشر
ما يقدمه الدكتور عبد الحميد ابراهيم وغيره من تقارير عن الرسائل
التي بحوزته »

فاذا اكتملت هذه التقارير أمكن للجنة علمية متخصصة ان تشرف على العمل لانه لا يعقل أن يتنازع رسائل طه حسين أكثر من باحث .

وأخيرا : وحتى لو سلمنا بإمكان أن ينشر كل باحث ما لديه من رسائل ، فينبغي أن يقدم ذلك أولا وقبل كل شيء حتى نتبين الصحيح من الزائف وحتى نعرف قيمة الدراسة أو التعليق المقدم حول الرسائل .

نقول ذلك ونحن نحرض تمام الحرص على تراث طه حسين من ناحية ، وحرصا على القواعد العلمية من ناحية ثانية .

والمهم ان الدكتور عبد الحميد يعرف جيدا ان المجلس على استعداد لأن ينشر ما بحوزته من رسائل بل ان المجلس يرحب بذلك ويدعو اليه .

وأخيرا ، ان المهم أن يقدم لنا هذه الرسائل على هذا النحو :

– في مجلد واحد .

– وعلى نحو موثق .

– وبعيدا عن التفسيرات الشخصية .

ونحب ان نشدد على هذه التفسيرات التي لا ينبغي أن تلحق بالرسائل ، وإنما تصدر في دراسات منفصلة .

وليعتبر ان هذه موافقة المجلس على نشر رسائل طه حسين بهذه الصفات العلمية لكل من يلتزم بأصول المنهج العلمي في نشر الرسائل .

تنتهى رسالة الدكتور جابر عصفور ليبدأ الفزع الذى ينتاب
القارىء .

[٤]

ان أكثر ما يفزع فى رسالة الدكتور قوله حين يقول بالحرف
الواحد « قمت بعنه قراءة مقالاتك بأحراق كل ما لدى من وثائق
طه حسين » ١١

وبغض النظر عن الشبهات التى وجهها الى فى رسالته ، فإن
اخطر ما فى الموضوع حقا هو اعترافك المكتوب والموجود لدى
(واحتفظ به) بأنك قمت بأحراق وثائق ، وثائق طه حسين .
وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة كبرى فى حق الوطن ويعاقبك عليها
القانون بأقصى العقوبة والاعتراف سيد الأدلة كما يقول القانون .

ان هذه جريمة كبرى كما يؤكد القانون المدنى .

أضيف الى ذلك انه حين يشير الى صورة أخرى لكل الوثائق
أودعها الدكتور الزيات « أمام عيني فى راماتان » فإن هذا يفتح
بابا آخر على مصراعيه ، فانا أعرف جيدا ان رسائل طه حسين
ووثائقه التى تمثل أكثر من (دولا ب) لا يوجد منها فى بيت طه
حسين شيء قط ، اللهم بعض المتفرقات التى لا تشير الى شيء مهم ،
فضلا عن رسائل الابن مؤنس التى لا تضيف شيئا جادا الى وثائق
طه حسين أقصده وثائق مصر ، والأجدى فى هذه الحالة أن نتوجه
- بالقانون المدنى أيضا - الى صاحب المصلحة فى سرقة هذه
الصورة من المستندات ، ثم التصرف فيها بالنشر أو (التبرج)
أو - حتى - الحرق كما يتفضل الدكتور .

والآن ، بعيداً عن السباب الذى يعاقب عليه القانون ، يبقى
سؤال عن حرق وثائق طه حسين :

هل حرقتم - بالفعل - وثائق طه حسين ؟

[٥]

وكيف سيكون مصير من يحرق وثائق الوطن ؟

ثم كيف يمكن استعادة تاريخنا وذاكرتنا الحية من الورق
المحروق أو بقاياها ؟

هل هو أسلوب الأرض المحروقة التى لا يترك بعدها ما يمكن
المثور عليه كقرينة من وثائق الوطن ؟
أسئلة نوجهها للرأى العام .

الوثيقة .. درس من الحكيم .. (٤)

على العكس من تصور غير محدد لمفغينا وغفغفهم عما يمكن ان تنول اليه أوراقهم ووثائقهم ، فان نوفيقي الحكيم - من الجيل الماضي - ظل أكثر من غيره حنكة وأكثرهم وعيا بدور الوثيقة والتنبيه اليها قبل رحيله .

لقد ترك لنا ضمن ماترك درسا يجب التنبيه اليه .

وقبل ان نتههل عند (درس) الحكيم هنا نشير بسرعة الى تعريف الوثيقة

فالوثيقة Document بتعبير بسيط تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصة والوثائق التي يمكن ان تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات .. الى غير ذلك مما يحمل في المجمل العام كل مادة مكتوبة أو مصورة .. تكون ذات قيمة وأهمية تضيء الطريق أمام الباحث .

فالوثيقة بشكل عام هي المخطوطة التي تحتوى على بيانات هامة وعامة يمكن ان تحدد أهم ظواهر التكوين الوطني أو الشخصي مما يصب في تيار الوعي الوطني .

بيد ان هذه الوثيقة تطورت الآن من الوثيقة الورقية الى الوثيقة المعلوماتية ، وراحت الثورة الرقمية Digital revolution

تحدث تغييرا جذريا على الوثيقة الورقية فتحولت الى ما يسمى الوثيقة المعلوماتية التي تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن ان تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات الكترونية لملاحتها مما ظهر معه ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية الحديثة . وهى ذات كيان خاص بها .

يحدث هذا فى الخارج ، اما عندنا ، فمازلنا لانعرف - فى الغالب - غير هذه الوثيقة الورقية التى لم تعرف بعد عصر المعلومات الجديد .

وهو ما نجد أنفسنا فيه أمام وثائق متناثرة ، متناثرة ، هنا وهناك . بعضها بين يدى الأفراد ممن لا ينتمون الى هذا المفكر أو السياسى بصفة .

فضلا عن انه لا يمكن لأحد ان يتصرف فى أية وثيقة قط اللهم الا بعد استئذان ورثة صاحب الوثيقة ، وعن الأسراع بتسليمها الى دار الوثائق تبعا لقوانين ومواد مدنية لم يعمل بها بعد عندنا .

ولأن الشائع الآن تناثر وثائقنا بين الداخل (خاصة حين توضع فى أيدي غير أمينة) أو الخارج حيث يوجد بعضها فى مراكز علمية معادية (فى جامعات مثل بير سبع أو أكسفورد .. الخ) ، فإن وعى صاحب الوثيقة بوثاقته وأوراقه الخاصة يصبح ملحا فى هذا المناخ . وهو ما يحيلنا الى توفيق الحكيم حيث برهن - قبل رحيله - على انه كان أكثر وعيا من غيره بالمصير الذى يمكن ان تتول إليه أوراقه الخاصة ، ومن ثم ، ترك لنا درساً (لا وثائق مصانة) وحسب يجب التوقف عنده .

وهو ما يعود بنا الى درس توفيق الحكيم .

[٢]

كان توفيق الحكيم - اذن - أكثر من غيره وعيا بدور الوثيقة ومصيرها ، ومن ثم فانه اتخذ أكثر من طريق للحفاظ على وثائقه الخاصة لتفسير أفكاره .

وتعددت الطرق في هذا ..

- اما بنشر وثائقه بنفسه أو الادلاء ببعض الأحاديث ذات الأهمية عن حياته لتقريبه ليكمل الصورة التي يريدنا من بينها هذا الكتاب الذي نشره في حياته بعنوان (وثائق من كواليس الأدباء) / كتاب اليوم فبراير ١٩٧٧ ، وراح في هذا الكتاب يضع الوثائق التي وجدها لديه ، والتي وجد - وهذا له دلالة - انها تعبر عنه كما يريد أكثر من غيرها .

ورغم ان الاختيار من الكاتب أو الأديب نفسه يحوطه اعتبارات تحفظ ، فان ما تركه من وثائق منشورة معلقا عليها يتل من حول ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذه الوثائق كانت قد وقعت في أيدي غير أمينة ، في وقت يكون فيه قد رحل ، فاذا بنا بين عدد ممن يحاولون ان يستحوذوا على أوراقه الخاصة فيترهبوا بها فضلا عن - في حالة ادعاء الأمانة والنشر - ان تحاط الوثائق بتفسيرات وكان هذا الباحث أو ذاك يعود لتفسير الوثيقة ، ولكن من وجهة نظره هو ، فضلا عن ان تفقد هذه الوثيقة أو تضيع تماما - كما سنرى - ولا يوجد لها أثر

ونحن نعلم جميعا ان كثيرا من أوراق مثقفينا وساستنا ان لم تكن قد نالتها يد التغير والافساد نالتها يد الإهمال والضياح .

وهذا يعنى ان تفسير الأديب لأوراقه - مهما يكن ما بها من تحفظات - أهون من تفسيره غيره بما يمن له أو كما يريد ان يفسر بالشكل الذى يميل فيه كتابة الوثيقة .

ومع ان توفيق الحكيم هنا حرص ، كما يقول فى (بيان) فى الصفحات الأولى « على ان تكون نصوص الرسائل والوثائق هى التى تتكلم ، والا يكون تدخلى الا بقدر ما هو ضرورى للإيضاح » - وهو ما يمكن ان نراجع فيه علميا ، فان ذلك يكون ادعى للقبول لعله بذلك - كما يضيف هو « أكون قد أنقذت من الضياع ما قد ينفع » .

- واما - وهذا هو طريق تالية ، ان يدلى بأحاديث تنشر فى حياته أو تنشر - حتى - بعد رحيله لمقريبه .

وهو فى هذا كان واعيا الا يهب جيل دون جيل بما يريد ، وانما وزع افكاره وبعض أوراقه الخاصة ، التى يعرف قيمتها وبمعلما الحقيقى جيدا ، ومن هؤلاء الذين ترك لهم بعض افكاره مكتوبة كل من فؤاد دواره وابراهيم عبد العزيز .

وفى الحالتين ، يجب ان نأخذ هذا أو ذاك بشئ من الحرص ، ونرى من هذا أو ذاك بقدر من (البروباجندا) كان الحكيم مولعا بها .

لكنه ، فى جميع الحالات ، كان يترك ما ينفع - وان كان ما يريد - ويدلى بالرأى من يريد - وان كان بوعى - وهو ما يجب ان نحتاط معه كثيرا .

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك طريق ثالثة كان يحرص فيها على ان يتعامل مع الوثائق تعاملأ أكثر وعيا وخصوصية .

— وهذا الطريق الثالث كان يعرفه أكثر المقربين للحكيم .

وهو الطريق الذى كان يجمع فيه (كل) الوثائق التى يرى فيها خطرا على فكره ، أو تترك لغيره فيخطئ التعبير عنها فى عدم وجود ملاسباتها فيبادر على الفور الى التخلص منها ، وهو ما يذكرنا بكلمات نجيب محفوظ وهو يضحك (أنا أكبر مقطعاتى) .

وهو ما يمنحنا الطريقة التى تخلص بها مما يريد التخلص منه .

وهو ما أجهز به على عدد هائل من الوثائق كان قيمنا بنا ان نميد بها تقييم عديد من أفكار الحكيم الأدبية والفنية (خاصة مسوداته الأولى) فينتفع بها عدد كبير من المتخصصين ، سواء من علماء النفس أو فقهاء اللغة أو كتاب التاريخ الفكرى أو السياسى .

وهو ما يحسم على الحكيم وليس له .

بيد ان خياره هو الذى حدد ما أراد ان يراه من يريد منه عنه .

هو الذى حدد لنا — الى حد بعيد — خطابه الفكرى أو السياسى .

وهو ما تبقى لنا بالفعل .

أو هو — على الأقل — ما هو شائع عن توفيق الحكيم مما أسهم به أكثر فى حياته العملية وتنقله بين أكثر من جريدة ، وكتاباته المميزة ، بل ومما ارتداه فى عصره ليظهر بالصورة التى حرص ان يظهر بها أمامنا ، ودوريات الثلاثينات والأربعينات فى مصر — بوجه خاص — يمكن ان تحمل لنا كثيرا من هذه الاقنعة التى

اراد ان يضمها جميعها على وجه واحد ، ويظهر بكل قناع في الوقت الذي يريده •

وهو متسع لدراسات لم نكتب عنه بعد •

بيد ان ثمة طريق رابعة ، كان أمينا فيها أكثر من هذا •

وهي الطريق التي تذكرنا بالطريق الأولى •

فكما حرص ان يجمع مالهديه من أوراق ووثائق ويضمها في كتاب يكتب هو تعليقاته ، وتوارىخ كتابتها •• كذلك لم يترك غيره يستولى على ما يبقى منه بعد رحيله •

وعلى هذا النحو ، عرفنا توفيق الحكيم وهو يكتب (وصية) الى اتحاد الكتاب يحاول ان يسلم فيها ما تبقى وما يمنه ان يتبقى منه •

وهي خطوة غير مسبوقه ، أشار اليها نجيب محفوظ في الحوار الذي دار في هذا المكان بينا •

لقد آثر ان يسلم الحكيم ما تبقى لديه بشكل رسمي ، ففي اليوم التالي لرحيله ، تم فتح وصيته - بناء على طلبه - فاذا بها تحتوى على خطابين ، أحدهما لابنته ، والآخرى لاتحاد الكتاب ، ولما كانت الأولى تشير الى ضرورة استغلال ابنته « لحقوق الادارة والاستغلال المالي لجميع مؤلفاتي ومصنفاتي الأدبية •• الخ » وهذا كله متعلق بالأمور المادية ، فان الوصية الأخرى كانت محررة بخط الحكيم وموجهة الى رئيس اتحاد الكتاب وجاء فيها :

« .. فى حالة وفاتى أرجو ان تكون كتيبى .. وكذلك أوراقى
التي لها علاقه بالقلم والأدب ونحو ذلك من نصيب اتحاد
الكتاب ، لما قد يكون فيها من فائدة لكتاب: واهل القلم ..
وهذه رغبتي افضى بها اليكم لتعملوا بموجبها .. »

وعلى هذا النحو ، كان الحكيم واعيا كيلا تتول أوراقه أو -
حتى ماقد يعثر عليها - الى طرف غير اتحاد الكتاب ، وكان واعيا
أشد ما يكون الوعي الى ما تركه منها وعالم يتركه وهو ما حاول به
استنقاذ أوراقه من أيدي كثيرة .

[٤]

وعلى هذا النحو ، بدأ ندرس الحكيم الأخير أكثر وعيا وأبعد
ادراكا للطبيعة البشرية والتغيرات المادية ، ومهما يكن من الطرق
التي لجأ اليها (فهو صاحب الأوراق والأكثر وعيا بما فيها) ،
فانه لا يتبقى الكثير ليبعد في صور بشعة كثيرة تعرف بعضها في
نهاية هذا القرن .

اننا - كما لاحظنا من قبل - أمام هذه الأشكال التي تودى
بالوثائق - خاصة اذا كان لأفراد - ، فهي محكوم عليها بالضيايع .
خاصة انها لم تعرف بعد (العصر المعلوماتي الجديد) ، وهذا الضيايع
المادى أو المصنوى يأخذ مثل هذه الصور :

أما « الترخص » ، فتهمل الوثيقة ، لدى من يعثر عليها
لعدم معرفته بقيمتها وتضييع ، ويقدم لنا الحكيم نفسه تفسيراً لهذا
حين يقول انه لا يجد لهذا سبباً « .. الا أو تكون أعمار
الجماد كأعمار الأحياء لا تعرف لها قانوناً يحدد بقائها وضيايعها »
أى الضيايع .

وأما « التبرج » ، فتتحول الوثيقة لمن يكثر عليها الى شيء معادل للقيمة المادية ، فلا يعرف غير طريق واحد عنها غير انترزى أو التبرج فتصبح أداة للكسب بغض النظر عن قيمتها ، أى التبرج .

أما التناويل ، وهو أسوأ من سابقه ، فنحن أمام من يحاول التعليق - بحكم استحواذه على الوثيقة - وهو تعليق لا يخلو من غرض ، فتتحول الوثيقة لدى من يجدها - ولا تهمنا هويته - فموقفه واحد - الى برهان ضد صاحبها لما يريد أن يستنتفه بها أو يستنتقها به .

وعلى هذا تخضع الوثيقة الى من يملكها ، وتضحي المادة البكر وقد تمزقت بكارتها ، وتبعثرت اشلاؤها أمام مشرط من يحاول التفسير أو التفرير ، أى التزييف .

يصل الامر بالوثيقة - اذن - فى حالة التفاضى عن درس الحكيم - الى ثلاثة مصائر الا ان يكون من ضحاياها : الضياع أو التبرج أو التزييف وفى جميع الحالات يتم تغيير (خطابها) ونفى دلالاتها .

وثائق الوطن .. هل نغفل الملف ؟ (٥)

ما زالت ..

ما زالت وثائق الوطن تنهب ، تسرق ، تستنطق كما يراد لها .

هذا ما يجب التأكيد عليه قبل أن نعود للملف ووثائق الوطن ،

ربما للمرة الأخيرة لقد جاءنا قبل شهر فاكسا اضافيا من
د . فاطمة موسى فلم أستطع نشره اذ كان القصد ينصرف الى اغلاق
هذا الملف لأسباب لا تخفى عن القارىء ، حتى ان سطور
د . فاطمة كانت ما تزال تلج على .

وزاد من حيرتى انه قد جاءتنى فى الوقت نفسه رسائل
وفاكسات أخرى كثيرة تطلب حسن الأمر لصالح وثائق الوطن لعل
من أهمها رسالة كريمة من كتاب حوض البحر الأبيض (وعلى رأسهم
الأديب محمود عوض عبد العال) وغيره من كثير من القراء ..

تم اننى ما كنت أضيق ملف الوثائق أمام الراى العام حتى
جاءتنى دعوة كريمة من د . مفيد شهاب وزير التعليم العالى
والبحث العلمى بأن أشهد لحظة تسلم جزء عزيزا من وثائق الوطن
ممثلا فى وثائق قناة السويس من الحكومة الفرنسية الى مصر ،
وهو ما حدث - بالفعل -

لقد شهدت قاعات أكاديمية البحث العلمى بالقاهرة تسلم وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وثائقا كانت تضم مراسلات ومذكرات وسجلات سياسية واقتصادية ومالية مهمة من وفد سسمى (وفد جمعية أصدقاء ديلسيبس وقناة السويس الفرنسية) ، وتم الاعلان فى الوقت نفسه انه ستضع هذه الأبحاث بمكتبة الاسكندرية هذه اذن بعض - أقول بعض - وثائقنا التى كانت لدى الفرنسيين ، صحيح انها كانت الوثائق التى سلمها ديلسيبس وشركته للجهات الفرنسية التى كانت تضطلع بدورها فى حفر القناة. لكنها فى النهاية ، كانت وثائقنا نحن ، وما نحن الآن ، قانعون بما حصلناه من هذه الوثائق ، لانستطيع ان نطالب بغيرها ، مع ان كلها خاصة بحفر قناة السويس من منتصف القرن التاسع عشر الى تسليم الشركة القناة لمصر عام ١٩٥٦ .

لقد شهدنا احتفالا فخما بمسيو جان بول كالون رئيس الجمعية وعدد كبير من الفرنسيين معه ، ولم يكن لدى وزير التعليم العالى المصرى ومن معه غير ازجاء واجب الشكر على هذه الوثائق ، غير ان الوثائق الأصلية التى كانت بحوزتنا - وثائقنا - نحن ، أصبح من المشكوك انها لدينا .

ان القضية لا تحتاج للإشارة هنا ، فالحكومة الفرنسية تسلمنا بعض الوثائق ، وذلك بهدف المشاركة ، والاعلان عن كرمهم الزائد بالمشاركة فى الاحتفال (بالآفاق المشتركة) التى أعلنت عنه كل من الحكومة المصرية والفرنسية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على مجيء المستعمر الفرنسى .

[٤]

مقرب د • هدى عبد الناصر من القضية أكثر :

— كيف يمكن التعامل مع غياب الوعي الوثائقي ؟

إنها تفادير منطقية تبادل الآراء وتصارعها وفي الطرق التي يمكن بها حفظ الوثائق تسال : هل بشجب الوضع القائم كله أم بإعادة النظر الى ترتيب دار الوثائق أم بتحديد درجة أهمية وثائقنا أو غياب طرح الوثائق الهامة من مصادرها أم التعامل بعنف مع من يحتفظ بوثائق رسمية ويراد منه أن يسلمها الى الجهات المنوط بها حماية وثائقنا ..

وهي بعد هذا تدقق حول عبارة (سرى للغاية) التي تنتشر الآن بين الكثير من الوثائقيين كي لا يطلع عليها أحد ، مع ان الوثائق البريطانية — بتجربتها — كانت تحصل درجة (سرى جدا) بعد فترة زمنية معقولة •

إنها تطرح قضايا كثيرة حول نهب الوثائق وغياب الوعي ، وفي الوقت نفسه لا تميل تشديده القيود على الاطلاع ولا الى القانون الذي ينتظر دوره الآن في مجلس الوزراء أو القوانين التي سبقته فنحن ، كما نقول بالحرف الواحد نرغب في قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطي للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون الغرض من هذا القانون تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة أمام الباحثين هذا بعض ما أثارته د • هدى ، ثم أمسكت قلما وكتبت توصيات قصد منها الا يظل الوعي الوثائقي غائبا والوعي بقيمة الوثيقة لدى الجهات المسئولة مفقودا ، كتبت تطالب بالإتي :

— إعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها منظمة متطورة
تستخلم الوسائل الاليكترونية التصوير والفهرسه والتصنيف .

— الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه
هو المحافظة على وثائق الدوله والسماح بحرية الاطلاع عليها من
جانب الباحثين .

— تشجيع من يحتفظ بآية وثائق رسمية أو مذكرات
أو أوراق خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية .

بيد ان الحديث عن دار الوثائق المصرية كمرجع أخير للوثائق
آثار قضية أخرى هامة ، هى ، قضية التبعية . . تبعية دار الوثائق ،
وهو ما تلخص فى هذا السؤال :

هل تظل دار الوثائق تابعة لوزارة الثقافة ، أم تكون تابعة
لجهة سيادية ؟

وهى قضية كانت أكثر حساسية من سابقتها .

وهو ما نتمهل عنده فى المرة القادمة .

قضية الوثائق... بين التبعية والسيادة !! (٩)

هل تكون دار الوثائق تابعة لجهة إدارية أم جهة سيادية ؟

هذه القضية. أثيرت في الندوة التي نشرت بالطبعة الدولية للأهرام وتشارك فيها عدد كبير من الصفوة والاكاديميين والخبراء منهم (مع حفظ الألقاب) فاطمة موسى وعواطف عبد الرحمن وجودت جبرة ومحمد خضر ٠٠ وغيرهم وحضرها سمير غريب وآن قد مضت ساعات على توليه. منصب رئيس مجلس إدارة دار الكتب (والوثائق) بدأت الندوة في الصباح واستغرق مناقشة محاورها لساعات طويلة ونشرت طبعة الأهرام الدولي الجزء الأخير منها الجمعة الماضي ..

تعددت القضايا الكثيرة فيها حول (نهج وثائق الصرب) وتجددت عند السؤال المحوري (ما العمل ؟) ومراجعة كل ما جاء في أوراق الندوة و (التوصيات) التي كتبها السادة الحاضرين بأقلامهم يلاحظ تعدد هذه القضايا : الاهتمام بالوعي الوثائقي والدعوة لاقامة جمعية أو مجلس أعلى للوثائق والبحث على ضرورة تعديل فترة الاطلاع من ٥٠ الى ٣٠ سنة ثم الدعوة بالحاح لاعتبار الصحف (وثائق) وتأييدا لدعوة نقل الدار الحالية الى مكان آمن وأرحب والى (استراتيجيات) واعادة النظر في قوانين الوثائق وخاصة القانون الاخير الذي لم يأخذ طريقه الى الجهات التنفيذية بعد ثم الى قضية تبعية دار الوثائق لجهة معينة .

ولما كانت القضايا كثيرة ، فضلا عن اننا سنضع التوصيات كلها بين يدي الرأي العام ثم المستولين في مجلسي الشعب والشورى ، فسوف نكتفى الآن بالتمهل عند قضية واحدة وسوف تكون القضية الأخيرة هي أهم هذه القضايا التي سنتمهل عندها :

تبعية دار الوثائق .. أم عدم تبعيةها •

وبشكل أكثر تحديدا :

تبعيةها لجهة سيادية .. أم تظل كما هي بدون تبعية ؟

هذا السؤال اتير كثيرا اثناء الحوارات الطويلة الساخنة ، وعبر قضايا أخرى ، غير ان الملاحظة التي تلفت النظر بشدة أننا هذه الحوارات اننا وجدنا نفس القضية وهي تعرض بشكل لا يخلو من خلاف لم يتفق حوله أو يختلف بشكل مطلق •

ولأن القضية أكبر مما تطرح في ندوة حتى اذا ما انتهت يسود الصمت مثل كل (توصياتنا) التي نجدتها في المؤتمرات أو الندوات •

ولأن القضية أخطر مما تترك للباحثين وحدهم داخل قاعات وندوات مغلقة ، فسوف نعود لهذه القضية • ونطرحها من جديد :

ـ هل تتبع دار الوثائق جهة إدارية أم جهة سيادية ؟

هذا سؤال ينبع في الأصل من ان مناخ الحديث عن نهب الوثائق وضياعها ويتم في وقت تتبع فيه الدار لجهة إدارية وهي

دار الكتب (التابعة لوزارة الثقافة) وليس لجهة سيادية (كمجلس الوزراء) .

وهو سؤال ينبع - بالتبعية - من السعي لتوفير المناخ الذي يسهم أكثر في الحفاظ على وثائقنا / ذاكرتنا الحية .

[٢]

منذ البداية بدا الخلاف حادا ومبررا بين الطرفين

الطرف الأول يرى ان الانتماء الى جهة اداوية - مع بعض القيود الداخلية - يمكن ان يمنح ائدار قدرا كبيرا من الحرية ويحول بين الدار وبين التحفظات على بعض الوثائق أو فرض المنع أو المنع من أية جهة أخرى تكون من أول واجباتها دواعي الأمن والاستقرار .

وبهذه الطريقة يمكن لدار الوثائق ان تعمل بقدر كبير من الحرية التي تنعكس على الباحثين أنفسهم وعلى النتائج بالضرورة التي يتوصلون اليها في عصر توفر المعلومات ورواج الأقراص المسجلة وانتشارها .

أما الطرف الآخر ، فعلى العكس من هذا ، يميل بوضوح شديد الى ضرورة وضع دار الوثائق تحت جهة سيادية ، وهذه الجهة وأن حاولت ان تضيق المساحة بين الباحث والمعلومات بحجة (الأمن) أو بضرورة (الأمن) بحق أو بدون حق فإن المعيار الأخير يمكن ان يشير الى المزايا التي تحصل عليها الدار سواء من امكانيات تأتي (بالأمر) أو حفاظا على الوثائق بوسائل تبدو قانونية ولازمة وتحت أوامر سيادية تستمد من الدولة (المركزية) هيبتها ومن ثم قوتها .

على أنه لا يمنع أن نجد بين الطرفين صوتاً يبدأ بينهما لرفض
التبعية لجهة سيادية وفي نفس الوقت يرفض الحجز على أوعية
المعلومات تحت أية بند من السرية أو (الأمن) وما إلى ذلك .

غير أن الغلبة تكون أمامنا بين هذين الطرفين اللذين يتنازعان
بصوت أعلى من غيرهما ، ولذل منهما دواعٍ وحجج يجب تحديدها
أكثر قبل الحكم عليها .

وحين نقرب أكثر من دائرة الحوار نقرب من أصوات
كثيرة :

فسوف نجد المشرف العام على الإدارة المركزية لدار الوثائق
يذهب في حماس شديد إلى ضرورة (تبعية الأرشيف القومي المصري
لجهة رئاسية) ، وقد طال الحوار بين ثلثي هذه الأساطير وبين
هذا المسئول - إبراهيم فتح الله - قبل الندوة وبمدها حول مدى
الخسارة التي تلحق بالدار في حالة تبعية لجهة سيادية إذ أنها لا بد
من الاستقلالية المعلوماتية مما يوفر للباحث قدراً كبيراً من الحرية
في الاطلاع على الوثائق . وفي كل مرة كان المشرف الأم يرى العكس ،
أن تبعية الدار تمنحنا قدراً كبيراً من الامكانيات التي نطلبها ،
ثم أنها لا تحتاج إلى التعامل مع التسيب الذي نجده في الجهات
البيروقراطية .

إن المشرف العام يطالب بثلاثة أشياء التبعية أهمها (التقييد
الأخران المكان وتوحيد مكان الحفظ) ، فهذه التبعية عنده تقضى على
المشاكل الفرعية التي تعانيها الدار ، فهذا - إذا حدث - يحل
الكثير من المشاكل ، ويمسحهم أكثر بالإهتمام بالوثيقة اهتماماً
مضاعفاً عما يحدث بالنسبة للكتاب .

✽ من الجامعة سنجده استاذ الوثائق أكثر حماسا من غيره لهذه التبعية أن د. وفاء صادق بجامعة القاهرة نكتب في التوصيات بالحرف الواحد (التوصية ان تتمتع دار الوثائق القومية بالتبعية المباشرة لرئاسة الجمهورية) ، فالتبعية هنا كما ترى توفر لهذه الدار - كما يردد أصحاب هذا الرأي - الكثير من الامكانيات للأرشيف المصرى فى دولة مركزية مما يحول بينه وبين ضياع الكثير من الوثائق أو إهمالها أو - حتى - عدم الاهتمام الكافى بالمعاملين ، كما ان هذه التبعية تعمل على ان تكون موارد لدار جزء من الميزانية العامة حتى (نضمن التمويل الدائم التى يجعلها تستمر فى أداء رسالتها فضلا عن تحسين أدواتها فى هذا ، فيشكل مجلس أعلى ذو طابع رسمى ، كما تكون (الضبطية القضائية) فى حالة تسمح لها بإداء رسالتها بشكل أكثر فعالية .. وما الى ذلك .

.. على ان هذا رأى يواجهه من الناحية الأخرى رأيا مضادا .

الرأى الآخر لا يرى للتبعية أهمية تذكر اذا كان الامر يتعلق بذاكرة الوطن وبعبء عن القيود والتحفظات التى يمكن ان تعوق حركة العمل هنا ، ويقف فى هذه الناحية أكثر من مشارك .

[٣]

ان الرأى المضاد لا يعارض هذه التبعية فقط ، وانما يتخذ موقفا حادا فى تبعية لوجهة نظره

✽ وعلى سبيل المثال لدينا أستاذ التاريخ الحديث الذى يتخذ هذا الموقف ، ان د. زين العابدين شمس يرفض ذلك ، انه يكتب صراحة فى دفتر التوصيات هذه العبارة التى تمثل هذا الرأى يكتب بوضوح :

- (عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة إدارية أخرى) .

ان أستاذ الجامعة الذى عمل لسنوات قبل هذا فى دار الوثائق يرفض هذه التبعية ، الأكثر من هذا ، فهو يدعو فى نفس الوقت الى إشراف دار الوثائق على الارشيفات الحكومية نفسها ، أى ان دار الوثائق فى حالتها الراهنة (الادارية) يمكن ان يكون لها الحق فى الإشراف على اوراق الجهات السيادية أيضا لما لها من أهمية قصوى فى هذا الصدد بل أكثر من هذا يدعو الى ان يكون قانون الدار يحالتها الراهنة ، أى بعيدا عن أى قوى سيادية ، له الحق ان يطبق على كل الجهات التى ترى ضرورة تطبيقه عليها وأنه يجب أن يكون (ملزما لجميع الجهات) .

وما يقوله أستاذ التاريخ بالأزهر يقوله أستاذ التاريخ بأداب القاهرة .

ان د . محمد عفيفى يعترض (اعترض) ان تتبع دار الوثائق القومية جهة سيادية ، وهو يردد فى هذا أو لتأكيد هذا كثيرا من الأسباب التى تحول دون هذه التبعية ومن هنا فهو يذكر جميع الحاضرين بما كان أسر به لأكثر من مرة لكاتب هذه السطور من انه يجب ان يكون هناك - بعيدا عن تبعية الدار لاية جهة - مجلس أعلى للوثائق .

على غرار المجلس الأعلى للآثار ، أسأله ويجيب ، نعم ، فهناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق ومشاكل الآثار . . الخ .

ونترك الداعين لرفض التبعية كاملة لنصل الى تجربة حية . صاحبها د . هدى جمال عبد الناصر ، وهى تجربة تتحدث عنها بكل مرارة ، تربط بينها مرة وبين الفترة التى عملت فيها فى الوثائق

البريطانية ، تم تعود منها - للمقارنة - بكيفية الاقتراب للعمل فى الوثائق المصرية ، لتصل من هذا كله الى اعتراض (اعترض) ان تكون دار الوثائق تابعة لجهة سيادية او ان يكون لهذه الجهة (دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لانه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة استطيع ان اقول ان ٠٠) .

وتستفيض فى الاسباب التى تدعوها ترفض الارتباط بأية جهة سيادية اذا كان العمل يرتبط بالوثيقة وضرورة التعامل معها من منطلق بحثى محايد .

على ان قضية التبعية او عدمها فى رأى لاتصبح ذات أهمية كبيرة فى دولة مركزية كمصر .

[٤]

المعروف ان الدولة المركزية تكون لها من الأدوات ومن النفوذ ما يجعلها تهيمن بأدوات السيادة على أية إدارة من إدارات الدولة وهو ما يعود الى مكانة هذه (المركزية) فتاريخ مصر وهو يرتبط بما قيل عن (نمط الانتاج الآسيوى) ينجم عنه ان تكون السيادة الرسمية لها المكانة الأولى فى تسيير أدوات الدولاى الحكومى وغير الحكومى فى الدولة .

انها المركزية التى مازالت تحكم كل نواحى الحياة فى بلد مازال يحتل النيل فيه رموزا كثيرة ويسيطر على قضايا مترامية .

وربما كان أبلغ مثال على هذا ملاحظه البعض من ان فى مصر قانونا يضع شرط مرور خمسين عاما للاطلاع على الوثائق ، وهو قانون يعود - بعد سرد حيثياته د٠ يونان - أثر وأصبح فى حكم المسول به لأسباب يعرفها الجميع فى السبعينات ، حيث كان لابد

من إخفاء الوثائق. التي يمكن أن تدين البعض ، ومن نم ، تتابع
عدة مشروعات. بإيعاز من الجهة السيادية لتنتهي الى هذا النابون
الذي جاء ومر - لاتعرف كيف - كي تظل وثائق مصر مظلمة وراء
خمسين عاما وليس ثلاثين عاما كما تفعل أغلب الدول في عالمنا
المعاصر .

تنتهي الندوة وتبقى أهم اشكالياتها ٠

تتوالى الاشكاليات في ندوات ومؤتمرات أخرى كثيرة .

ونعود مرة أخرى ، في كل تجمع أو مؤتمر ، لنفس الاشكاليات
والثوهمات .

هل هناك جديد هذه المرة ؟

الفريضة الغائبة في قضية الوثائق : (١٣٣)

... ولما كان عنوان هذه الندوة في النصف الثاني منه
(ما المل ٩) تعاقبت الاجابات وتوالى بشكل مستمر دون ان
نمهل أكثر عند جانب بعينه .

أما الندوة ، فهي التي عقدها « الأهرام الدولي » ونشرت أخيراً
في طبعته الدولية .

أما هذا الجانب الذي لم نتمهل عنده ، هو : اقتقاد الجانب
المبلى في القضية .

إنها قضية (الفريضة الغائبة) في هذه الندوة التي شهدت
سؤالا واحدا واجابات متباينة ومواجهات شخصية وحوارات ساخنة
في الوقت نفسه .

فعلى كثرة الاجابات المتباينة وتعددتها والمواجهات الشخصية
وسخونتها ، فإن قضية الوعي التقني لم تكن على مستوى الادراك
في ندوة يحشد لها هذا العدد الكبير من المثقفين ، الأكاديميين
والخبراء ثلثا يستمر نهب الوثائق العربية واتلافها وأحراقها دون
البحث عن وسيلة ناجحة لانتقاذها ؛ إنما يمكن انتقاذه من تاريخنا / ذاكرتنا
المثقوبة ..

• ما العمل ؟

لم يتنبه الكثيرون الى ان جزءا كبيرا من الاجابة يمكن ان يكون بالبحث عن وسيلة تسعى الى الحفاظ على وثائقنا الغائبة ، وهذه الوسيلة لن تكون فاعلة بالبحث عن الوثيقة (الورقية) فقط . او بالعمل على وضع القوانين لها ، وانما قبل هذا وبعبء ان تعيش الوثيقة روح العصر .

وباختصار شديد ان يستبدل بالوثيقة الورقية التقليدية الوثيقة المعلوماتية الحديثة . لقد قفز العالم في نهاية القرن العشرين قفزات عالية لحفظ وعيه أو هويته ، فلم تعد القضية هي البحث عن الوثيقة الورقية ومحاولة انقاذها في مظانها التقليدية فقط أو من بين قراصنتها الذين يزعمون علنا انهم يحصلون على (توكيلات رسمية موثقة) من أصحابها فقط ، أو تحصين الدار التي تعني بالوثيقة وترميمها وتصنيفها فقط . . الى غير ذلك ، وانما قبل هذا وبعبء الافادة من الثورة الرقمية من أجل انقاذ وثائقنا . .

وهذه هي الفريضة الغائبة في الحفاظ على وثائقنا اليوم .

لنتمهل أكثر عند هذه الثورة العلمية قبل أن نعود الى صور الاهتمام بها .

[٢]

ما هي صور هذه الثورة العلمية ؟

المعروف ان ثمة تغييرا جذريا بدأنا نقتنيه اليه ، وهو ما يتمثل في هذه الثورة الرقمية Digital Revolution التي لاحظها البعض في مؤتمر عقد بدمشق أخيرا .

وجوهر هذا التغيير يتلخص في تغيير هذا الاساس التقنى لعمل الأجهزة الاليكترونية والكهربائية من الوضع التماثلى Analog حيث يتم تمثيل الظاهرة الفيزيائية كالصوت بسلاسل من ارقام ثنائية من صفر وواحد تتغير حالتها لتعكس اية تغييرات فى الظاهرة المرفقة مثل تغيير الصوت .. وهذا التغيير يعنى ان المعلومات أصبحت تخزن بشكل رقمى يتوافق مع الأجهزة الاليكترونية . وهذا ينطبق بشكل خاص على الأشكال الأخرى للمعلومات من صور وصور متحركة وخاصة التليفزيونية الخاصة منها (أى الصور الفيديوية Video Pictures والصوت وبما ان الأجهزة الاليكترونية الحديثة تتعامل مع كل هذه الأشكال من المعلومات فقد برزت الحاجة الى إعادة النظر فى تعريف الوثيقة المعلوماتية ودورها فى تخزين المعلومات ، من هنا ظهر مفهوم مثل مفهوم الوسائط المتعددة للمعلومات الملتيميديا Multimedia فى هذا المفهوم تعتبر الورقة (مهما يكن محتواها من نصوص وصور واشكال) والصوت (مهما يكن مصدره) والفيديو (مهما يكن مصدره) متماثلة فى دورها كوسائط تخزين للمعلومات، تختلف فقط فى طريقة واتقان التعامل مع المعلومات وتماثل فى كونها مصادر للمعلومات التى يمكن تحويلها الى الشكل الرقمى وتخزينها فى ملفات اليكترونية لمعالجتها فى أجهزة الكمبيوتر بشكل موحد .

وبهذا ظهرت الى الوجود الوثيقة المعلوماتية الحديثة التى تتمتع بكيان يختلف عن الوثيقة الورقية وما يمكن أن يصيبها من أخطار كثيرة أفضلنا من قبل فى الإشارة إليها وتوضيحها .

ونعتذر عن هذه الإفاضة حول هذه الأجهزة الحديثة ونعتقد طرق عملها - » لكنها الطريقة الوحيدة التى يجب الإشارة إليها

يقول ان نعود الى هذه الندوة التي اقيمت لانتفاذ الوثائق على طريقة
هذا. يجب عمله وليس ما هو كائن .

وهو ما نعود منه الى مآثر في هذه الندوة .

[٣]

حين نعود الى مظاهر الاهتمام بهذه الثورة العلمية في التعامل
مع الوثائق ، فسوف نلاحظ ان الاهتمام بها لم يستحوذ على انتباه
الكثيرين ، تحدد الواقع عند تشخيص الداء دون ان يقترب أكثرنا
من تحديد الدواء ... وغدا اشارات سريعة للدكاترة فاطمة موسى
وهدي عبد الناصر وجسود جبرة وزين العابدين شمس الدين
ويونان لبيب رزق وبكر زيدان ... ، فان د . محمد الحلاوي -
ربما بحكم تخصصه - كان أكثر اضافة حول هذه القضية ، وأكثر
من ساول تقديم حلول لها من باب تقديم (الدواء) أكثر من الاكتفاء
بتحديد الداء وسوف لا نتوقف عند الحوارات الساخنة التي دارت
في هذه الندوة وانما على (التوصيات) التي كتبها أصحابها بخط
اليدين كيلا يجهل حديثنا عاما .

✽ ننقل من توصيات د . فاطمة موسى عبارة تقول بضرورة
(تبني التقنيات الحديثة) في الفهرسة والتصوير النح ولم تنس ان
تكتب بين قوسين (أحدث ما يتوفر) وهي تقصد ان ذلك يجب ان
يستخدم في مجال الاطلاع .

✽ أما د . زين العابدين وهو أستاذ أكاديمي قضى قبلها
سنوات في دار الوثائق يذكر عبارة (تزويد الدار بأجهزة حديثة)
ويحدد استخدامها صراحة في مجال الاطلاع على الوثائق .

✽ وحين توصى د . هدى عبد الناصر باستخدام (الوسائل الإلكترونية) تسبقها عبارة محدثة هي (لاعادة تنظيم دارة الوثائق المصرية بما يجعلها غير منظمة) .

✽ ولا يبتعد عن هذا الطرح د . يونس الذي يكتب في التوصية الأخيرة له (استخدام الكمبيوتر) ولا يلبث أن يضيف ملاحظة (. . في تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق) بما يحدد طبيعة استخدام هذه الأجهزة .

✽ ويذكر لنا بكر زيدان في مجال التوثيق بمجلس الشعب تجربة الإلكترونية هائلة لحفظ (كل) ما يصدر عن المجلس سواء الجلسات العامة أو السرية ، وهي تجربة تستخدم - كما نلاحظ - في ادارة (سيادية) كمجلس الشعب .

✽ وحين يحى دور جودت جبرة وهو مدير المتحف القبطي سابقا يكتب التاكيد من تحسين الوضع . . والمبني و . . في حين انه في الندوة يشير ردا على سؤالنا كما تشير أوراق الندوة من ان الوثائق القبطية تحفظ بشكل علمي معلوماتي حديث في الاديرة وبشكل لم يسبق اليه من قبل .

وبشكل عام لا يغيب علينا ان استخدام المشاركين في الندوة الاجهزة الحديثة لم تزد على ان تقترن بتسهيل مهمة العاملين بدور الوثائق وباستخدامها من الباحثين وتسهيل مهمتهم في الاطلاع على ما يريدون في حين ان حفظ الوثائق التي يتحول بعضها مع الوقت ومع اللمس - مجرد اللمس - الى تراب . . لم يقترب منه أحد .

وهذه ملاحظة لا يجب المرور عليها من الكرام في حين ان العالم كله - والمتقدم منه على وجه الخصوص - يستخلم الأجهزة الحديثة لحفظ الوثائق الأصلية في مكان تتوفر له كل الشروط اللازمة لبقاء الوثائق في حالة طيبة ، في حين ان تصويرها عبر الأجهزة الحديثة هو ما يوفر للباحثين الفرصة للاطلاع وعمل البحوث الاجرائية .

وهو ما يصل بنا الى ما فصله د . محمد يونس الحلاوى في نهاية الندوة ، ونحن ننقل هنا ما قاله من أوراق الندوة ، ولا نضيف او نختصر منها لأهميته في هذا الصدد .

يقول د . الحلاوى :

- الحقيقة أننى أريد أن ألفت النظر الى أمرين فى هذه القضية .

الامر الأول هو البعد التقنى فى الموضوع .

وبشكل محدد فإن أدينا فى مصر موارد قليلة ، ومن ثم ، لايد من تنظيم هذه الموارد .

كيف ؟

يسأل ويجب استاذ الحاسوب بكلية الهندسة :

- بتعظيم الموارد هذا يأتي من استخدام التقنيات الحديثة التى أصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات ألفت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التى أصبحت أرخص كثيرا من استعمال الميكروفيلم الذى يجيء ذكره كلما تحدثنا عن استخدام الوثائق ، وهو الغالب فى أغلب الأحيان ، وهو لايزيد على ان يكون تقنيات عفى عليها الزمن .

وانا لا أتصور أن ينتج تطوير الآن لتقنيات انتهت .

هذا هو الأمر الأول أما الأمر الآخر ، هو ، أنني أود أن ألفت النظر الى أن بعض الصناعات في المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وأشكال غامضة أو غير واضحة ويميز الاشكال واصور والعمارة الالية لها شيء أعنفد انه مهم وفي هذا الصدد .

ادكر أن هناك بعض البحوث في كلية الهندسة جامعة الازهر التي انمى اليها تدور حول تمييز الاشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين في مصر وفي غيرها من الدول يعملون على التعرف على الحروف وبالتالي استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الأقراص المدمجة التي هي أرخص وألطف تحل مشكله الحجم كما يشار إليها دائما وكما أشار إليها البعض في الندوة . لى عندئذ هنا ، والتي تنقل الموضوع الى وجود شفافية في استعمال هذه المعلومات .

ان هذا بوضوح أكثر سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة .

اننا نبحت عن المعرفة داخل الوثائق وهذا لن يتأني من خلال انظرى التقليدية وليس الحد ان ابعوت الحديثة والتقنيات المعاصرة أرخص كثيرا وأوسع في الانتشار مما عهدناه سابقا .

**** تنتهى كلمات المتخصص ، ولا تنتهى قضية نهج الوثائق وهبها في تهلوم حياتنا اليومية ، وتهبش ذاكرتنا بعدم اللجوء الى عالم المعلوماتية والثورة الرقمية الجديدة .**
وما الى ذلك .

وهو ما زلنا نجد له طوفانا من رجود الأفعال الكثيرة التي ما زالت تتوالى علينا .

ردود وفاكسات ووثائق .. كلمة أميرة .. (٤)

طوفان من الرسائل والفاكسات وردود الأفعال •

طوفان من ردود الأفعال الحادة جاءتنا منذ كتبنا عن ندوة (الوثائق) التي عقدها الأهرام الدولي وحضرها عدد كبير من المتخصصين والخبراء وأثيرت فيها قضايا قومية هامة حول وثائقنا التي تنهب وتسرق وتدفع بنا لنسأل (ما العمل ؟) ، وقد لاحظ كاتب هذه السطور ان أغلب هذه الردود تحلقت حول قضية التبعية أم الاستقلال ، تبعية دار الوثائق لجهة إدارية أم الى جهة سيادية كيلا يستمر تجريف تاريخنا / ذاكرتنا الحية •

والملاحظة الأولى أن ردود الأفعال الكثيرة توزعت الى ما توزعت بين اجابات متباينة ، ولما كان من المستحيل ان ننشر (كل) ماتوالى علينا نكتفى بأهم ما جاء الينا من ردود الأفعال معتذرين عن نشر (كل) ما جاءنا مرة والايجاز فيما ننشر منه مرة أخرى زاعمين ان الايجاز غير المخل من قبيل البلاغة التي حاولنا ان نقدمها أو يقدمها أصحابها في أخطر قضايانا المعاصرة ، فلنقرب أكثر من بعض ما جاءنا .. ولنرى درجة الاستجابة كتبعية دار الوثائق •

[٢]

منذ البداية فان محمد خضر - وهو خبير كبير في المخطوطات - يشير الى قضية الإصلاح للدار ويمنحها اهتماما كبيرا ليصل من خلالها الى رأى آخر فى قضية التبعية ، جاء فى رسالته الضافية :

د الى :

• • • فإذا نظرنا نظرة أثير دمه فسنجد انه على العكس من ذلك قد تكون هذه التبعية احد المعوقات الرئيسية التي تحول بين هذه الدار وبين نادية مهتها المشار اليها - اذ انه كثيرا ما يسيطر الهيجتن الأمنى على الجهات الرئاسية مما يجعلها أكثر ميلا الى وضع ضوابط قاسية لشروط الاطلاع وبذلك ينتعى الهدف الذى من أجله قسنا الارشيف السومى فى دولة ديموقراطية والتجربة التى تعرضت لها الدتورة هدى عبد الناصر والتى اشترتم اليها فى مثالكم • • • خير دليل على ذلك ، فالقضية الرئيسية فى مسألة الاصلاح ليست فى قضية التبعية وانما قد تكمن فى مدى احترام الجهات الرئيسية للمهام الوطنية التى تقوم بها تلك الدار ومدى وعيها بأحقية المواطنين فى الاطلاع على الوثائق ومدى ايمانها بأن (تاريخ الأمة) هو (ملك للأمة) وليس ملكا لفرد أو افراد حتى ولو كانوا هم الذين صنعوا ذلك التاريخ .

ويكفى هنا ان نلاحظ ان الارشيف القومى فى دولة متقدمه مثل فرنسا لا يزال تابعا لوزارة الثقافة هنا ولكنه عندما انتهت فترة رئاسة الرئيس فرانسوا ميران فان قصر الاليزيه أخرج من عنده ١٥٠٠ حاوية تضم كل المواد الوثائقية التى تتعلق بحكم الرئيس ميران وأرسلها الى الارشيف القومى قبل ان يخرج الرئيس ميران من قصر الاليزيه • • •

الخبر : محمد خضر •

وهذا المثل الذى يقدمه الخبر القديم انما يقدم أعظم دليل على احترام رئاسة الجمهورية هناك للارشيف القومى ما الى ذلك من منطلق احترام الذاكرة الوطنية وتحاشيا لتزييف هذه الذاكرة أو محو أجزاء منها •

ويلاحظ انه في حين يولي الحبير اهمية قصوى لعضيته ٢ الاصلاح
غير عاقل عن خصوصية البعثة وحساسيتها ، بان استادة الوثائق
بآداب القاهرة تصل مباشرة الى اهمية التبعية السيادية .

انها في هذا نسعى منذ البدايه الى تأسيس قيمة التتبعيات
المتوالية عندنا لحماية الوثائق متبعة في رساله طويلة مليئة
بأرقام اللوائح والعوائق متبعة الحاف دار الوثائق بوزارة الارشاد
القومي حتى اليوم حتى يصل الى فكرتها المحورية من ضرورة تدعيم
الارشيف القومي واهمية تبعية لجهة سيادية وهي تبرهن على هذا
في رسالة طويلة جاء فيها :

• الى •

اننا في حاجة الى ارشيف قومي جدير بالمسمى يأخذ على عاتقه
مهمة التخطيط الجيد للمهنة ككل ولن يتأتى ذلك الا اذا تمتع هذا
الارشيف باستقلاله ماديا وأعمال موازنة خاصة له تتبع رئيس
الجمهورية مباشرة كعدد من الهيئات التي تتبع الرئاسة ومنها -
على سبيل المثال - جهاز الرقابة الادارية •

ولاشك ان الرأي الذي انتهينا اليه من تبعية الدار للرئاسة
ليس وليد نظرة سيادية لتلك الدار وانما قد عملت به الدول
على كافة مشاربها فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحاق تبعية
الارشيف القومي لرئيس الجمهورية مباشرة وفقا للتشريع الذي
أصدره الكونجرس عام ١٩٣٤ ، وسارت على هذا النهج بعض الدول
العربية ، في الجزائر يتبع الارشيف القومي لرئاسة الجمهورية
(مرسوم رقم ٤٥٨٨ مارس ١٩٨٨) ، ورئاسة مجلس الوزراء كما
في تونس (قانون ٧ لسنة ١٩٨٨) أو الديوان الأميري كما في دولة
الامارات العربية مرسوم أميري ١٩٨٦/٢/٣) أو رئيس ديوان
مجلس الوزراء كما في المملكة العربية السعودية (مرسوم ملكي
رقم ١٤٠٩/١٠/٢ هـ) •

د • وفاء صادق

وإذا كانت استاذة الوثائق تؤيد السيادة وتبرهن عليها
بالتجارب السابقة أو الخبرة القائمة حولنا ، يجرى خبر
وثائقي آخر من داخل دار الوثائق وهو يحي محمد ليؤكد على
ما نذهب اليه ، جاء في رسالته ما يلي :

« الى :

ينبغي الحاق دار الارشيف القومى بأعلى مستويات الدولة :

أما برئاسة الجمهورية

وأما برئاسة مجلس الوزراء

حيث يتعين ان يكون التنظيم الادارى للارشيف متمثلا فى
نمط متالى فى ان تكون دار الارشيف القومى فى شكل مؤسسه
تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى وان تكون ملحقة بقطاع
قيادى فى الدولة يتمتع بنفوذ سياسى قوى يوفر لدار الارشيف
القومى سلطة اشراف فى النظام السياسى فى البلاد ، وان يتولى
ادارة الارشيف القومى ارشيف مهنى يصدر به قرار من رئيس
الجمهورية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي ان تحدد النصوص
القانونية هيكل دار الارشيف القومى وطرق ادارته ويرى
مسيو ارنو رامير دى فورتانييه خير اليونسكو ان « ... »

وندع الخبراء فى الوثائق وما يبرهنوا عليه خلال خبر
اليونسكو من ضرورة التسمية لجهة سيادية ، فإذا بنا أمام رسالة
أخرى تذهب إلى ذلك عبر طريق آخر إلى أية جهة يجب ان تتبع
دار الوثائق :- جهة ادارية أو سيادية ؟

وبشكل آخر : كيف يمكن الحفاظ على وثائقنا وتطورها ؟

ان د. سعيد محمد الهجرسي يسلك الى هذا بطرق مغايرة تماما .

ان القضية عنده ليست هي التسمية بدون تحفظات كما انها ليست الاصلاح للدار او تسمية المكان أو الحدث على التنبه للعاملين او احترام الوعي الوثائقي . الى غير ذلك ، انه يتجاوز هذا كله ولا يقلل منه ، لكن أمرا آخر تماما ، يتحدد في المستول عن دار الوثائق ، وهو يحدد فكرته أكثر حين يقول من رسالة طويلة يسهب فيها حول أوعية المعلومات وضعف (التكتشف) للمادة الوثائقية أو الصحفية وقد أصبحت في عداد الوثائق ، وقضية حفظ الصحف بطريقة تليق بتاريخنا .

ان د. الهجرسي يولى قضية مغايرة تماما أهمية كبرى للحفظ على الوثائق والحرص عليها ، جاء في رسالته :

د الى . .

وهناك نقطة هامة هنا أود أن أشير اليها وهي أنه من ١٩٩٤ وحتى الآن تعاقب على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الأستاذ سمير غريب حيث تولى الدكتور محمود فهمي حجازي لمدة تزيد على عامين قليلا وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشر شهرا في خلالها ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغي عند صدور القرار الأول صبر قرار آخر ينص على الشخص الذي يتولى الدار بعد ذلك الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر الأنصاري الذي لم يكمل عاما كاملا ثم الأستاذ سمير غريب .

والحقيقة انني أجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفي في دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار الوظيفي

في مكتبة الكونجرس التي سيصل عمرها بعد عام واحد الى مائة عام فوجدت ان الاستقرار الوظيفي لوجودهم الفكري يبلغ في المتوسط حوالي سبعة عشر عاما واصبح عندئذ في الفترة الاخيرة بضعة أشهر كذلك من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتان اولاً ان يكون ذا وجهة عند أصحاب القرار وهو ما يتوفر في د . ناصر الأنصاري أكثر من أى شخص آخر ثانياً : أن يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفي هناك حوالي ١٧ر٥ كما وجدنا أربع أسر نالت على دار الكتب المصرية . الأسرة الأولى هم العلماء الألمان الذين كان عددهم بالمتوسط الاستقرار حوالي ٥ سنوات - ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم وجهة في المجتمع كله أولهم أحمد لطفي السيد وآخرهم توفيق الحكيم وهؤلاء استمرار لمدة ٤٤ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت أقل قليلاً ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة اسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة . ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشنيطي الذي ظفر وحده بأكثر من عشرة أعوام .

وكانت درجة الاستقرار حوالي عاما ونصف حسبت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، في حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفي حوالي ١٢ أو ١٣ سنة وهو ما نريده أما ان نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحتهى للمسئول الأول عن الدار الا أن يجعل هذا المكان أحب اليه من أى مكان آخر .

تنتهى الاستجابات وتبقى الكلمة الأخيرة .

[٣٠]

نتنهي بعض ردود الأفعال التي تنخص أكثر ما جاد منها ،
ونتشعب فيها طرق الحرس على وديتنا ، وهي تسلك طرق كثيرة ،
فبعضها يرى في الإصلاح شرطا للوصول الى التبعية ويرى البعض
الثاني في المستول الأول عن الدار في حين يرى البعض الثاني
والثالث ان التبعية لجهة سيادية هو الوحيد للحفاظ على وديتنا
وهو يتقنا .

تنتهي ردود الأفعال ويبقى حماسة منقفيينا وخبرائنا للحيلولة
دون نهب وديتنا ، ويبقى بعد هذا وقبله ان يبادر من يهمه الأمر
لإعادة النظر في الآلة التي يسير عليها حفظ وديتنا والطريقة التي
للتلاشي الأخطاء قبل ان نفقد وديتنا أو ذاكرتنا تماما .

تري من يهمه الأمر ؟

تري من يبادر لاتخاذ ما يمكن اتخاذه أو ما تبقى من اللبن
المسكوب .

الذاكرة المتقوية .. قبل الأخيرة (٥)

.. أخيرا ما هو الخطاب المطول من رئيس هيئة دار الكتب
والوثائق القومية ، ولأهمية الرسالة وطولها سوف نقرأ بعضها معا ،
ونرجى البعض الآخر للمرة القادمة ..

جاء في هذه الرسالة بعد الديباجة ما يأتي :

الى :

.....

ثم ماذا سنترك نحن المصريين المستقبلين ؟
' غمارتنا وأدواتنا سريعة الزوال بسبب من رداؤها • والكثير
من أوراقنا ، كما قلتم فى مفتتح الندوة التى عقدتموها فى الأهرام
وكان لى شرف المشاركة فيها ، اما نهبت أو ضاعت أو حرقتم ..
وأضيف ، على ذلك .. حتى صورنا وفنوننا ..

ليست الأفلام السينمائية وثائق شاهدة على زمنها ؟
انظر ما حدث لها • نصف الانتاج السينمائى المصرى منذ
بدايته تبدد بشكل أو بآخر ..

ولقد عاينت ذلك بنفسى عندما بدأت فى مشروع ترميم أصول
الأفلام - النيجاتيف - وأنا مسئول عن صندوق التنمية الثقافية ..

ومثال آخر ، عندما شرعت مع الفنان عصمت داوستاشي في
إصدار كتاب تذكاري شامل عن الفنان الكبير الراحل محمود سعيد ..
أتى الى عصمت بصور باهتة لأعمال فنية رائعة لمحمود سعيد لا نعرف
أين أصولها بعد بحث وتمحيص؟؟؟

أريد أن أقول أنه يجب أن يتسع وعينا لمعنى الوثائق ، ليشمل
كل ما يفيد في دراسة مجتمعتنا والدفاع عن مصالحه والعمل على تقدمه
في أية فترة من الفترات .

.. هذا هو تعريفى للوثيقة .

وأزعم أن أوروبا المتقدمة وعث هذا المعنى ، ولذلك تقدمت ..
ولتسمح لى - وأن طال المقال وأن أذكر مثالا :

عندما أقيمت أحد دورات المهرجان القومى للسينما المصرية منذ
بضع سنوات ، افتتحت هذا المهرجان ببعض من أوائل أفلام
الاعلانات السينمائية المصرية فى الأربعينات .. هل تعلم من أين
حصلت على هذه الشرائط ، ومن رممها وطبع نسخا جديدة لها على
نلفقه؟؟

انه أرشيف الفيلم الفرنسى فى باريس !!

وأسأل معي :

- هل لدينا أرشيفا فى مصر للأفلام المصرية؟؟ لا ..

لماذا لا؟؟

اجابة هذا السؤال هى فى نفس الوقت ، التى سمحت بما
عنيته فى بداية الندوة من نهب وأعمال وحرق لوثائقنا .

يمكن حصر الاجابة فى سببين رئيسيين ، سبب يعنىنا ، وآخر
يعنى غيرنا ويقع علينا :

— أما الذى يعنىنا فهو تدنى وعينا أو انعدامه بقيمة التاريخ
نفسه ، وبالتالى بقيمة الحفاظ على المعلومات والممتلكات التى يمكن
أن تكون أو تتحول الى وثائق متراوحة الأهمية . واقصد بنا الدالة
على الفاعلين الشعب المصرى (الشقيق) من سائلين ومسئولين ،
والدليل الفاضح القادح فيما حدث لمرات اثنتين من أعظم من أنجبته
مصر : أم كلثوم وتوفيق الحكيم . أنت تعرف أن فيلا أم كلثوم
هدمت بفعل بفاعل وتبعثرت محتوياتها . ولكنك ربما لا تعرف
أنه تم تاجر شقة توفيق التى كان يعيش فيها فى جاردن سيتي
مفروشة بذات الاثاث الذى عاش عليه الحكيم .

وتسألون عن الوثائق .

ولانعدام هذا الوعي — أو تدنيه — بالتاريخ ، وبالتالى بالوثائق ،
نحن لم نصبح مجتمع معلومات بعد . أى مجتمع يهتم بالمعلومة
ويحافظ عليها ويستثمرها . وأرى أننا سنعانى كثيرا لكى نصبح
هذا المجتمع رغم جهود مؤسسة حكومية ضخمة اسمها مركز المعلومات
ودعم اتخاذ القرار . ولا أعرف حتى الآن تفسيراً لاضافة عبارة
« دعم اتخاذ القرار » هذه ، الا على سبيل اضافة العظمى لبعض
المسميات كـ « البحيرات العظمى » !! والله أعلم .

والصعوبة الشديدة لتحويلنا لمجتمع معلومات أدلل عليها بمثال
آخر :

وقع فى يدى كتيب منذ بضعة سنوات أصدره مركز المعلومات
و « دعم اتخاذ القرار » يتضمن معلومة عن عدد زوار متحف ما خلال

عام ، ووقع فى يدى كتاب احصائى صادر عن الجهاز المركزى للمتبعة العامة والاحصاء تضمن رقما مختلفا تماما عن زوار نفس المتحف فى نفس العام ؟ فعلى من اعتمد ؟ وهل هذا يجوز أصلا ؟

الواقع ان الجهتين ضبحتين معا . لانهما اعتمدا على موظفين غير مدربين ويفتقدن الى الكوعى ، كما انهما اعتمدا على وسائل وأدوات حفظ وجمع معلومات متخلفة سابقة على استخدام الكمبيوتر . وبالتالي فهذه هى النتيجة . وأسوأ ما فى هذه النتيجة انها تعطى معلومات خاطئة من جهات المفترض أنها محل ثقة . وبالتالي ستنفقد الثقة فى المعلومات المتداولة حتى مع استخدام الكمبيوتر . فهذا الجهاز لا يصنع المعلومة ولا يدخلها الى ذاكرته . البشر هم الذين يقومون بذلك . وهؤلاء البشر لم يؤهلوا جيدا للدخول فى مجتمع المعلومات .

.اننى عندما توليت رئاسة هيئة دار الكتب والوثائق القومية طالعت فيها كتابين صدرا فى الفترة السابقة مباشرة على رئاستى ، ووجدت فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئة رقمين مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب !! وأزيد أننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات . الأمر الذى جعلنى أكلف السليمة ليل حميدة وكيل الوزارة لدار الكتب بإجراء حصر تفصيل لهذه المخطوطات الموجودة فى مجاميع أو مجلدات .

— السبب الثانى الذى وقع علينا هى مؤامرات من خارج مصر —
— عمدا — لتملك وثائقنا وتهريبها الى الخارج وأحيانا تدميرها .
ومثل أى جريمة تجدد من ينفذها ويحصل على الثمن . . ولا شك أن تدنى الوعى أو انعدامه . يساعد على ذلك . مصر كما تعلم مطمح

لدول أخرى ، وهى مركز ثقل فى صراعات الشرق الاوسط العالمية سواء للصيقة كالصراع الفلسطينى الاسرائيلى ، أو الترقية سواء فى دائرة العلاقات العربية الفارسية ، أو فى دائرة العلاقات العربية التركية - الاسرائيلية .. وهناك مراكز قوى عالمية تريد أن تتحكم فى القرار المصرى ، وهناك مراكز اقليمية تريد أن تحل محل مصر فى القوة والتأثير ، ولا يمكنها هذا إلا بإضعاف مصر .. ودور مصر وتقلها لم يضعف بضعفها الاقتصادى .. إلا أن الذى يضعف مصر بالفعل هو ضعفنا الثقافى الحضارى .. وهذا يدركه جيدا أصحاب المطامع سواء من دول المنطقة أو من خارجها .. ولذلك فهم يركزون على الثقافة ونحن عنهم غافلون أو مساعدون .. ولقد عايشت بعض هذه المحاولات بنفسى .

هذا الطواف عبر دروب السياسة قد يبعد عن الموضوع . لكنه فى صميمه ، ومن عيوننا أن لا نرى عادة أبعد من رأى بصرنا ، وكان العالم ينتهى عند نهاية النظر . ولا نحاول أن نستخدم الخيال الذى ميز به الله الانسان عن الحيوان ، ولا حتى أن نستخدم أجهزة التكنولوجيا الحديثة التى ترىنا ما لا نراه .

وعلى هذا الضوء نستطيع أن نفسر حتى تهريبها وسرقة المخطوطات والوثائق .

هل أضرب لك مثالا جديدا ؟

هناك تجارب فى مصر متخصصون فى بيع الوثائق من صحف ومجلات وأوراق وصور وخطابات .. الخ ، ويشكل زبائن غرب أهم سوق لشراء تجارة هؤلاء التجار . ويدفعون فيها مبالغ مالية مدهشة ، ولقد رأيت بعينى مرة . والقانون ، أقول القانون لا يجرم هذه التجارة . لا يعاقب مرتكبيها .

ينتهى ما يثيره المستول وتبدأ تداعيات كثيرة .

* وبعد ، فمن المؤسى جدا ما ذكره المستول من غيـساب
(أقصد نهـب) آثار الفنان الكبير محمود سعيد ، ومن المؤسى أكثر
أن تعرف أن بعض أوائل أفلامنا السينمائية تنام فى أرشيف الفيلم
الفرنسى فى باريس (ولدينا عشرات أخرى من وثائق الأفلام ١١٠٠)
ومن المؤسى أن تعرف أن بيت أم كلثوم هدم وأنه تم تاجر شقة
الحكيم بجاردن نميتى (وإن كنا اتصلنا بشقة توفيق الحكيم فوجدنا
ابنته وأحفاده ١١٠٠) ، لكن يظل السؤال السالـد هو : اليس الوعى
الوثائقى مازال غائبا على كل المستويات ؟

ويسبقه سؤال أهم :

كيف يمكن انقاذ ما يمكن انقاذه من اللبن المسكوب ؟

وهو السؤال الذى كان محور الندوة التى أقيمت من قبل
(ما العمل) ؟

ما زال السؤال المحورى معلقا ، وما زال كل الوثائقيين محلك
سر ٠٠ ؟

* كما انه مؤسى ، أيضا ، هذا الاستمرار فى تلك المهزلة
الدرامية من وجود مشروع قانون سىـادى لم يجد من يخرجـه من
مجلس الدولة إلى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء ٠٠ أن المشرع
مازال قائما ، أو ثقل « جامدا » ٠٠ وهو ما يعود بنا ثانية إلى
السؤال الذى طرح أكثر من مرة :

— ماذا نفعل ؟

وهذا السؤال كان من المنسكن أن نثيرة ونصل معه الى حل لو جاء
المستول النيابى الذى دعواته فى ندوة تقسم كافة المتخصصين
والمستولين والخبراء ؟

✽ ويصل الاسى الى اهتمام حين نعرف - وهو من نحصيل
حاصل - سيان - ان المستول الاول عن الوثائق حين تولى رئاسة
الدار طالع - كما تفضل هو الآن - كتابين صدرتا فى الفترة
السابقة ٠٠ ووجد فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئة رقمين
مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب الأكثر من هذا كله
ونعجب القارىء أو يأسى أو يحزن - سيان - حين يقول المستول
الاول عن الوثائق الآن هذه العبارة :

« - اننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه
المخطوطات » ٠٠

هل هذا معقول ؟ من يجيب عن هذا السؤال ؟
وهو ما يشير فى جانب منه - وهو ما أوضحه سمير غريب
الى تراكمات عديدة من الاهمال والوعى المفقود والفعل المتعمد
والفعل المشين ؛ قبل أن يتولى الدار !!

.....

السيد رئيس هيئة رئاسية دار الكتب والوثائق القومية ٠٠
ما زلنا نأسى معك لحال وثائقنا ٠٠ ذاكرتنا المثقوبة ٠٠ وما زلنا
نتنظر أن نقرأ لك أو معك اجابة للسؤال الذى لم يجب عنه أحد بعد
(ما العمل) ؟

٠٠ فالى المرة القادمة المرة القادمة .

•• الكلمة الأخيرة !! (٦)

• ما نشر من خطاب رئيس هيئة دار الكتب والوثائق ما زال
يثير الكثير من ردود الأفعال والتعقيبات ، في حين ظل السؤال/
الاشكالية قائما (ما العمل ؟)

لنستكمل رسالة سمير غريب قبل ان نفرغ الى ما يليه ،
تضيف الرسالة :

• • • • •

لقد استعرض السادة الذين شاركوا في ندوتكم الهامة حلولاً
عدة • مثل استصدار تشريع جديد يشهد ويحرم ويفرض ... الخ ،
ومثل نقل تبعية دار الوثائق الى رئاسة الجمهورية •• لكن هذه
الحلول لن تحل شيئاً دون توافر قاعدة الحماية الأولى والأساسية :
الوعي الشعبي والمستول بالوثائق أولاً ، وبقيمتها وخطورتها ثانياً .
كيف نطلب من مواطن أن يحافظ على وثيقة هو لا يعرف معناها ،
ولا يدرك أهميتها ؟؟ لذلك أقترح هنا :

٢- البدء بالقيام بحملة طويلة الامد لتعريف الناس بمعنى كلمة وثائق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها : هذه الحملة يجب أن تركز على التعليم من الابتدائي وحتى الجامعة . أن تكون هناك فصوص في الكتب المقررة على جميع المراحل التعليمية . وأن يتم البدء بالمدرسين أولا ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

- يواكب ذلك برامج فى محطات الراديو وقنوات متنوعة الشكل ، لا تأخذ فقط شكل برامج الوعظ والارشاد ذات الكراسى الملمة • كما يجب أن تشترك فى هذه الحملة الطويلة صحفنا ومجلاتنا كافة بأشكال صحفية مختلفة ، ولقد سجلت الأهرام سبقها فى هذا العمل الوطنى الجليل •

- وفى نفس الوقت تقوم الجهات المتخصصة مثل دار الوثائق القومية وأقسام الوثائق بالجامعات والمراكز العلمية والمؤسسات المعنية بتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية للدوائر المتعاملة أكثر من غيرها مع الوثائق • ذلك لأنى لاحظت وبصراحة أن من بين هؤلاء المتعاملين للأسف من لا يعرف معنى ولا جدوى الوثيقة •

أما التشريع فأهلاً به • ويجب أن يكون مدروساً علمياً ومتكافئاً ومحققاً للهدف ، حتى لا نضطر بعد فترة قليلة أن نطالب بتشريع غيره كما يحدث • فمصر من أكثر الدول المصدرة للقوانين • وكلما زادت القوانين اختل العمل • ولدار الوثائق فقط صدر أكثر من تشريع •

دعنى أحدثك بصراحة أيضاً ، وهى آفتى ، وهى أننى أخشى أن يصدر مثل هذا التشريع المأمول قبل أن نستعد له • والواقع مر ومؤلم • إذ أين ساضع أطنان الوثائق التى ستضم الى دار الوثائق •

لقد ضاقت مخازن دار الوثائق بما فيها ويجب انشاء وتجهيز مخازن جديدة • لذلك فأتنا نعمل فى هيئة دار الكتب والوثائق القومية على شراء ٣٠ فدان على طريق القيوم الصحراوى لإنشاء دوائر وثائق جديدة يجب تجهيزها على أعلى مستوى •

هذه واحدة . والأخرى إجراء عمليات تصنيف وتسجيل وانقاذ وترميم لآلاف من الوثائق في دار الوثائق . لقد أضر بالوثائق المسئولون الذين قرروا ونفذوا ونقلها من القلعة الى الكورنيش النيل .

تخيل ، نقلوها من الجفاف الى الرطوبة ، ولم يلف أحد وقتها ببنت شفة مثلما استأسدوا بعد ذلك بنيف وعشرين سنة !! وهذا التسجيل والترميم هو التحدى الذى أواجهه ، وهو ليس بالسهل ، لأنه يتطلب تدريب واعداد كوادر فنية وتطوير فى النظم الادارية والأجهزة العلمية والتجهيزات الفنية .

ان علينا أن نقوم بما علينا أولا . لكننا عادة ما نستسهل الحل، مثل المطالبة بتبعية دار الوثائق لرئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء . ما الذى سيحدث عند تنفيذ هذا القرار ولا يمكن أن يحدث بدونه ؟؟

فى رأى لا شئ . ولقد شبهت هذه المطالبة بالآخرى التى تطالب بإنشاء وزارة مستقلة للآثار ! هل الوزارة المستقلة ستحمى الآثار وستحافظ عليها وتستفيد منها بأكثر من الوضع الحالى الإدارى والتنظيمى ؟؟

الن يكون فى الوزارة موظفين مصريين مثلما هو الآن ؟؟

هل سيفيرون القوانين بالآثار اذا جاءت الوزارة ؟

ان مشكلة مصر الأولى والأساسية هى البشر . تدنى الوعى العام الثقافى - الفكرى لدى الكثيرين ، وتدنى الكفاءات والمهارات لدى الكثيرين . أما القوانين فهناك معمل لها ، والمال - والحق يقال -

لا يخل به الرئيس مبارك ولا الحكومة على الثقافة مثلما لم يحدث من قبل ، وبالأخص بالنسبة لدار الكتب والوثائق القومية . ولقد ذكرت في الندوة منحة الرئيس للدار بخمسة ملايين جنيها في نهاية فبراير الماضي ، وجهد السيدة سوزان في نوفمبر ٢٥ مليون جنيها بالإضافة الى عشرين أخرى قررها الدكتور الجنزوري رئيس مجلس الوزراء لتطوير دار الكتب العتيقة في باب الخلق ، ودعم السيد وزير الثقافة المستمر المادى والمعنوى .

طوروا البشر تتطور مصر . هذه هي الحقيقة ، سواء في هيئة او في وزارة . اعانكم الله . وشكرا لجهوداتكم المستتيرة . والسلام »

انتهت رسالة المسئول وتبقى تعقيبات كثيرة ، أحد هذه التعقيبات التي نود التأكيد عليها وتكرارها أمام كل هذه الاقتراحات التي يقدمها المسئول ، يظل السؤال معلقا :
ما العمل ؟

ومع أن سمير غريب حاول الاجابة فان اجاباته ما زالت اجابات نأمل أن تكتمل بالعمل ، وبالتراكم الخلاق الجدير به .

وهو ما سوف يؤكده الزمن القادم .



وقبل أن يغلق ملف القضية جاءتنا رسالة من د. أيمن فؤاد سيد نجيب فيها عما سبق وأن جاء في رسالة سمير غريب في معرض حديثه عن المخطوط حيث قال ردد مقولة رئيس هيئة دار الكتب في المرة الماضية : « اننا لا نعرف حتى الآن علي وجه الدقة عند هذه المخطوطات » .

هنا يجيب د. أيمن فؤاد وننقل رسالته (توجد صورة منها
فى الملاحق) :

• الى

.....

يقول ان جميع المكتبات العالمية التى يشتمل رصيدها على
مخطوطات كانت تفصل منذ انشائها بين المخطوطات والمطبوعات فى
مخازن مستقلة ، وتصدر فهرس وصفية تعريف برصيدها من هذه
المخطوطات (المكتبة الوطنية بباريس - مكتبة الدولة ببرلين -
المتحف البريطانى (المكتبة البريطانية) حينئذى ٠٠٠٠) وكانت
تسعى لكل مجلد من مخطوطات (وليس كل عنوان فقد يشمل العنوان
الواحد على عدة مجلدات) رقما مسلسلا • فكل اضافته الى رصيده
هذه المخطوطات يمثل رقما يضاف الى رصيدها وبالتالى فان الرقم
انه غير يعبر عن مجموع المجلدات المخطوطة المحفوظة فى المكتبة •

أما فى دار الكتب المصرية فم منذ انشائها جمعت بين المخطوطات
والمطبوعات فى مخزن واحد وجاءت فهرسها لتعبر عن ذلك أيضا
فجمعت بين المخطوط والمطبوع • وبالإضافة الى الرصيد العام
للدار من المخطوطات والذى جمع من المساجد والمدارس والزوايا
والقصور أضيف الى الدار مع الدقة لمجموعات خطية هامة تماثل
حجم ما جمع وقت الانشاء عن طريق الاهداء والوقف والقليل عن
طريق الشراء •

واعتبارا من عام ١٩٥١ انشئت امانة خاصة للمخطوطات وتم
نقل المخطوطات فى مخازن مستقلة وان احتفظت بنفس ارقام
الحفظ الاولى المرتبة على الفنون والمذكورة فى الاجزاء الثمانية

لفهارس الدار الصادرة بين سنتي ١٩٣٢ و ١٩٤٢ ثم بدىء منذ عام ١٩٥٦ فى اعداد فهارس مستقلة للمخطوطات لم يصدر منها سوى اربعة اقسام فقط . وبالتالي فاذا كان هناك مخطوط يحمل مثلا رقم ١٩٠٠ ادب فليس معنى ذلك انه سبق ١٨٩٩ مخطوط فقد يكون كل ما سبق من المطبوعات .

كما ان ارقام حفظ المخطوطات تدل على نسخة الكتاب بكامل مجلداتها ، لمثلا موسوعة (مسالك الابصار) لابن فضل الله العمري وهى تشتمل على ٧٢ مجلدا تحمل رقم حفظ واحد واذا تعددت نسخ الكتاب ذى المجلدات فانها تضيف رقم حفظ واحد فقط . قل ذلك على الاغانى للاصفهانى ، نهاية الأرب للتويرى وتاريخ الاسلام للذهبى وغيرها من الكتب ذات المجلدات الضخمة .

ويوجد ايضا ن ، ع آخر من المخطوطات هو المجموعات التى يجمع فى مجلد واحد مجموعة رسائل كتبها ناسخ واحدا وعدة نساخ فى موضوع واحد أو موضوعات متفرقة ، أو قد تكون كتابين كتبوا فى فترات مختلفة ولكنها جلدا فى مجلد واحد لتقارب حجمها (وهذه تحتاج الى فهرسة نماذجها ولكنها تمثل مجلدا واحدا) .

ويرجع سبب التضارب فى تحديد عدد مخطوطات الدار الى هذه الاسباب مجتمعة ، والاكثر الأرقام شيوعا هى التى تشير الى ارقام الحفظ وهى اقل بكثير من عدد المجلدات ، كما ان جميع عناوين المخطوطات يستط النسخ المكررة وبالتالي مجلدات كل نسخة فاذا كان هناك اربع نسخ من « الاغانى » وكل نسخة تشتمل على ٢٠ مجلدا فان مجموعها ٨٠ مجلدا بينها سنذكر كاربعة مخطوطات فقط بحساب ارقام الحفظ !

وبالتالى فان الحقيقى للمخطوطات رقما هو مجموع به فى سائر المكتبات العالمية — هو عدد مجلدات المخطوطات المحفوظة فى المكتبة وليس عدد العناوين بنسخة المكررة .

شئ آخر ان ارقام الحفظ هذه شمل مخطوط اصلية + مخطوطات مصورة على الفوتوستات (وهى نسخ مكررة لمخطوطات موجودة سواء فى دار الكتب نفسها او فى مكتبات خارجية) + مخطوطات نسخها نساخون محترفون فى العقود الاولى من هذا القرن عن اصول محفوظة فى الرصيد العام للدار فى المكتبات الملحقه بمعبد القبة .

لذلك فعندما بدأت منذ ست سنوات فى بناء قاعدة بيانات كلية لمخطوطات الدار كان اهدافها معرفة :

- ١ — عدد ارقام الحفظ
- ٢ — عدد المجلدات
- ٣ — عدد المجلدات الاصلية
- ٤ — عدد المجلدات المصورة او الحديثة
- ٥ — عدد النسخ المختلفة لكل كتاب
- ٦ — مؤلفات كل مؤلف داخل القاعدة

وقد أبعدت عن هذا العمل وواضح انه لم يتم كما كنت اريد له والا لاصبحت هذه البيانات واضحة وغير قابلة للتشكيك مع خالص شكرى وتمنياتى بالتوفيق .

وبعد ، بقى ان نغلق ملف القضية ، فى انتظار مواقف ايجابية أخرى ؛ فلن يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

ملاحق ووثائق

- (أ) مشروع قرار رئيس الجمهورية
- (ب) مشروع قانون (مسودة) ثم
- (ج) مشروع قرار مجلس الدولة •
- (د) رسائل ووثائق
- (هـ) صور من (وثائق) منهوبة
- (و) عن النسخة

(١)

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٠٠٠) لسنة ١٩٩٩ م

بشأن إنشاء دار الوثائق القومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق
القومية والتاريخية .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات
العامة .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة
للدولة .

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون تنظيم
العاملين المدنيين بالدولة .

(*) هذه المشاريع هي جملة ما أُنجز في عصر د^٠ محمد فهمي حجازي
نهاية عام ١٩٩٤ وشارك في صياغتها عدد كبير من المتخصصين منهم الدكتور رفوف
عباس ويونان لبيب رزق وعماد أبو غازي ومحمد خضر برئاسة د^٠ محمد حمدي
ابراهيم عميد آداب القاهرة حينئذ (هي مسودات في الجزء ٩ ، ب) وانتهت
الصياغة الأخيرة (هـ) الى مجلس الدولة حيث أقر مشروع قرار مجلس الدولة
لكنه ما زال واقفا أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب حتى طبع هذا الكتاب .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن
إنشاء دار الكتب والوثائق القومية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .
وبناء على ما أقره مجلس الدولة .

قـسـر

مادة (١) : تنشأ هيئة عامة تسمى « دار الوثائق القومية » تكون
لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع
(رئاسة الجمهورية — رئاسة مجلس الوزراء) ويحق للدار
أن تنشئ فروعاً إقليمية لها .

مادة (٢) : دار الوثائق القومية هي الجهة الوحيدة المسؤولة
عن تقييم المواد الوثائقية المنصوص عليها في قانون المحافظة
على الوثائق القومية ، لضبطها أو الاستغناء عنها ، وهي
وحدها المسؤولة عن حفظها وإتاحة الاطلاع عليها والاستفادة
منها .

مادة (٣) : تهدف دار الوثائق القومية الى :

أ — جمع المواد الوثائقية التي تخدم الجمهور اما كوسيلة
للاثبات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، أو لاستخدامها
في الأبحاث إما كان موضوعها .

ب — جمع صور من المواد الوثائقية التي تتعلق بتاريخ
جمهورية مصر العربية من مختلف الأرشيفات في العالم .

ج — حفظ هذه المواد بأحدث طرق الحفظ .

د - ترتيب المواد الوثائقية وخدمتها فنيا ، واعداد وسائل
الاسترجاع المختلفة لها ، وتيسير دراستها للباحثين
والمؤرخين والجمهور .

هـ - نشر الوثائق التي يقرر نشرها .

و - اقامة المؤتمرات والندوات والمعارض أو الاشتراك فيها .

ز - اقتراح الاتفاقيات المتصلة بأغراض ونشاطات الدار
على المستويين المحلى والدولى (وإبرامها) .

ح - انشاء المراكز العلمية المتخصصة في مجالات عمل الدار
وإدارتها .

ط - المشاركة في اعداد المتخصصين للعمل في مجال الأرشيف
وتأهيلهم .

ى - الحق في الاشراف على المواد الوثائقية منذ انشائها
وحتى ايلولتها الى الدار أو التخلص منها .

مادة (٤) : يصدر بتعيين رئيس مجلس إدارة دار الوثائق القومية
وتحديد مرتبته وبدلته قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون
مدة توليه المنصب ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز عزله
اثناء هذه المدة بغير الطريق التأديبى .

مادة (٥) : يتولى رئيس مجلس إدارة الدار ادارتها وتصريف
شئونها ، ويمثل الدار في صلاتها بالغير وإمام القضاء ويكون
مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أهداف
الدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة واقتراح مكافآت
الأعضاء وله أن يفوض عضوا بالمجلس أو أكثر في بعض
اختصاصاته .

مادة (٦) : يصدر بتعيين مدير الدار وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعاون مدير الدار رئيس مجلس الادارة في مباشرة اختصاصاته ويحل محله عند غيابه، ويشترط ان يتولى منصب مدير الدار ان يكون ممن شغلوا مناصب الادارة العليا في الدار .

مادة (٧) : يتكون مجلس ادارة الدار من :

- رئيس مجلس ادارة الدار وعضوية كل من :
- مدير عام دار الوثائق القومية ، ويتولى امانة المجلس .
- ثلاثة من شاغلي الوظائف العليا بالدار يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- المدير العام لدار المحفوظات العمومية .
- ثلاثة من اساتذة الوثائق بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- ثلاثة من اساتذة التاريخ بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- ممثل واحد لكل من : مجلس الدولة ، وزارة المالية ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، الشبكة القومية للمعلومات ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، تتولى كل جهة ترشيح ممثليها في مجلس الادارة .

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة قرار من رئيس الجمهورية وتكون مدة مجلس الادارة ثلاث سنوات .

مادة (٨) : مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الدار وتصريف امورها ووضع السياسة التى تسير عليها ، وللمجلس الادارة أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها الدار وعلى الأخص :

أ - وضع الهيكل التنظيمى للدار وجداول توصيف الوظائف لها طبقاً لكادر خاص يناسب رسالتها ، يصدر بتنظيمه قرار من رئيس الجمهورية .

ب - اصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والإدارية. وشئون العاملين والمخازن والمشتريات. دون التنفيذ بالقواعد واللوائح الحكومية .

ج - الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى للدار .

د - متابعة تطبيق القواعد الخاصة بنقل الوثائق الى الدار والمحافظة عليها واتاحتها للجمهور وفقاً لما ينص عليه قانون المحافظة على الوثائق المصرية ، وإصدار القرارات التنفيذية فى هذا الصدد .

هـ - وضع الخطط التنفيذية لتحقيق أهداف الدار والإشراف على تطبيقها .

و - قبول الاعانات والهبات والتبرعات من الداخل أو الخارج بما لا يتعارض مع أغراض الدار ومع السياسة العامة للدولة .

ز — النظر فيها يعرضه رئيس مجلس الإدارة من مسائل تدخل في اختصاص الدار .

مادة (٩) : يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض لجنة من بين أعضائه أو رئيس المجلس أو مدير الدار في بعض اختصاصاته وله أن يفوض أحد أعضائه الاضطلاع بمهمة محددة .

كما يجوز له أن يشكل لجانا فنية واستشارية من غير أعضائه للمساعدة في تحقيق أهداف الدار .

مادة (١٠) : يجتمع مجلس إدارة الدار مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى فيه رئيس مجلس الإدارة .

وتدون محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس في سجل خاص ويوقع عليه من الرئيس وأمين المجلس .

مادة (١١) : تكون موارد الدار من :

أ — الاعتمادات التى تخصصها الدولة .

ب — حصيللة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التى تؤديها الدار .

ج — الاعانات والهبات والتبرعات .

د — ما يعقد لصالح الدار من قروض .

مادة (١٢) : تكون للدار موازنة خاصة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في شأن الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للدار ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

مادة (١٣) : للدار في سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ اجراءات التنفيذ والحجز المباشر وفقاً لاحكام القانون .

مادة (١٤) : يقتصر التعيين في وظائف الدار فيما عدا الوظائف الخاصة بالعمالة المساعدة على ذوى المؤهلات العالية ويشترط فمين يعين أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي في مجال الوثائق ، أو أن يجتاز بنجاح مسابقة تجربها الدار لخدمة المؤهلات العالية في التخصصات الأخرى التي تحتاج إليها الدار بعد أداء فترة تدريب مهني يقضيها بالدار .

مادة (١٥) : تفصل الادارة المركزية لدار الوثائق القومية عن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ويصبح مسمى « دار الكتب والوثائق القومية الهيئة العامة لدار الكتب » .

مادة (١٦) : تتخذ الاجراءات اللازمة قانوناً لنقل الاعتمادات المالية المخصصة للادارة المركزية لدار الوثائق القومية من موازنة دار الكتب والوثائق القومية كما ينقل إليها جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومراتبهم ومزاياهم إلى أن يصدر قرار بتحديد الكادر الخاص للعاملين بالدار .

مادة (١٧) : تؤول إلى الهيئة جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بها والثابتة في تقرير لجنة فصل الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة العامة للكتاب .

مادة (١٨) : يستمر العمل بالقواعد المطبقة حالياً في الدار الى ان تصدر اللوائح المنفذة لاحكام هذا القرار .

مادة (١٩) : يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة (٢٠) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في من سنة
الموافق من سنة

محمد حسنى مبارك

(ب)

مشروع قانون رقم لسنة باصدار قانون المحافظة على الوثائق القومية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية.

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء داز الوثائق
التاريخية القومية .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على
الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق
الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة
١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة واسلوب
نشرها واستعمالها .

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الاولى

يعمل بالقانون المرفق بشأن المحافظة على الوثائق القومية .

المادة الثانية

يكون للمصطلحات التالية — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون — المعنى الثابت قرين كل منها :

(١) الدار : دار الوثائق القومية .

(ب) الأرشيف العام : جميع المواد الوثائقية التى تنتجها او تطلقها سلطات الدولة الثلاثة المنصوص عليها فى الدستور ، او الجهات والمؤسسات والهيئات التابعة لها ، ويصدر بتحديددها بيان من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والدار ، او المؤسسة والشركات التابعة لقطاع الاعمال العام ، او تلك التى تساهم الحكومة او اى من الجهات التابعة لها فى رأسمالها ، والهيئات ايد كان نوع هذه الهيئات او الجهة التابعة لها .

(هـ) الأرشيف الخاص : جميع المواد الوثائقية التى تنتجها او تطلقها الهيئات والمؤسسات الخاصة — ايا كان نوع هذه المؤسسات — والجمعيات والروابط الاهلية والاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والرياضية والأحزاب السياسية ، ويتم حصر هذه الجهات فى جداول توضع بالاشتراك ما بين دار الوثائق القومية والوزارات والهيئات التى تعطى تراخيص لهذه المؤسسات لممارسة نشاطها داخل حدود الجمهورية . كما يمكن اعتبار مجموع المواد التى ينتجها بعض الأشخاص الحقيقيين او يلقاها داخله ضمن المواد التاريخية للأرشيف الخاص .

(د) الوثيقة / المادة الوثائقية : كل وسيط تنتجه جهة من الجهات المنصوص عليها فى البندين (ب) و (ج) من هذه المادة خلال نشاطها اليومى او تطلقها بسبب هذا النشاط ، وتحمل بيانات او معلومات ، ايا كان الشكل المادى. لهذا الوسيط او المادة

المسجل عليها ويندرج تحت هذا المفهوم الملفات بكافة أنواعها وأشكالها ، والسجلات أيا كان نوعها ، التقارير والدراسات والمخصصات والمحاضر والاحصائيات والأوامر الإدارية والتعليمية والمنشورات الدورية والملاحظات والمراسلات والاتفاقيات والمعاهدات وأصول القوانين المعمول بها وتفسيراتها ، ووصف الإجراءات الإدارية ، والرسوم الهندسية والبيانية والخرائط أيا كان نوعها أو المادة المسجلة لها والصور الفوتوغرافية والأشرطة الصوتية والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو والمواد الفلمية ومسجلات الحاسب الآلي أيا كان نوعها .

(هـ) الوثيقة النشطة : المادة الوثائقية النشطة ، المادة التي لا تزال الجهة التي أنتجتها أو تلقتها تحتاج الى استعمالها بصفة مستمرة لتسيير عملها .

(و) الوثيقة شبه النشطة / المادة الوثائقية شبه النشطة : المادة التي لا تزال الجهة التي أنتجتها أو تلقتها تحتاج الى الرجوع اليها على فترات متباعدة .

(ز) الوثيقة الأرشيفية / المادة الوثائقية الأرشيفية : المادة التي انتهت استعمالها في الجهة التي أنتجتها أو تلقتها ، ولها أهميتها كمصدر للمعلومات في الأبحاث أيا كان نوعها ، أو لها قيمة تاريخية ، أو يفترض استخدامها في إثبات الحقوق للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

(ح) سنة الحفظ : سنة ميلادية تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر .

(ط) : اللجان الفنية :

المادة الثالثة

تصدر بقرار من رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويستمر العمل بإقرارات واللوائح التنفيذية الحالية ، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، حتى تصدر هذه اللائحة .

المادة الرابعة

تلقى المواد أرقام ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق القومية كما يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم استعمالها ونشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم استعمالها ونشرها وكل نص مخالف لأحكام القانون المرافق .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتبنيه .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في
من سنة
(الموافق من)

محمد حسني مبارك

قانون المحافظة على الوثائق القومية

الباب الأول

في الحفاظ على الوثائق القومية

مادة (١)

دار الوثائق القومية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقييم الوثائق التي يتكون منها الأرشيف العام والأرشيف الخاص في جمهورية مصر العربية وهي التي تقرر حفظها حفظاً دائماً أو الاستغناء عنها .

مادة (٢)

تسعى الدار الى جمع صور المواد الوثائقية التي تتعلق بتاريخ جمهورية مصر العربية من أرشيفات الدول الأخرى ، للاحتفاظ بها واتاحة الإطلاع عليها للباحثين .

مادة (٣)

تحصل الدار على المواد الوثائقية بطريق الضم تنفيذاً للمواد ٧ ، ٨ ، ٩ أو الاستيلاء أو الهبة ويجوز أن تحصل على صور الوثائق بطريق التبادل بالإضافة الى الطرق السابقة .

مادة (٤)

مادة (٥)

لدار الحق في ان تشترك في الاشراف على ادارة الوثائق
النشطة (الجارية) (...) مؤسسات الدولة ، وفي وضع نماذجها
المختلفة والقواعد الفنية لتنظيمها وحفظها في الجهات المنتجة للوثائق
والمطابقة لها .

مادة (٦)

ينظم قواعد الادارة والتنظيم والحفظ والتقييم والجمع لائحة
المحفوظات الحكومية ، التي تتم صياغة بنودها بالاشتراك ما بين
الدار والجهاز للتنظيم والادارة والجهاز المركزي للمحسابات
ووزارة المالية .

مادة (٧)

تمر المواد الوثائقية بثلاث مراحل ، وهي مرحلة الوثائق
النشطة وكذلك الوثائق شبه النشطة ، ومرحلة الوثائق الأرشيفية .

وتظل المواد الوثائقية في المرحلتين الأولى والثانية ملكا للجهة
التي أنتجتها أو تلقتها حسب الأحوال ، ولما للمدد التي تقررهما
لائحة الحكومة ، وتقوم دار الوثائق القومية عند انتهاء المرحلتين
الأولى والثانية بتقييم المواد الوثائقية حتى تقرير ما يحفظ منها بصفة
دائمة وما يستغنى عنه ، وتصبح المواد الوثائقية التي يتقرر حفظها
بصفة دائمة ملكا لها وتمثلها في هذه الملكية دار الوثائق القومية
دون غيرها ، ولا يجوز أخذ هذه الوثائق من الدار بأي حال من
الأحوال .

مادة (٨)

تشكل بكل جهة من الجهات الحكومية او شبه حكومية لجنة ذات .

مادة (٩)

اخطارها بخطاب مسجل بعلم الوصول ، او خلال ثلاثين يوما من انتهاء مدة حفظها لدى تلك الجهات وفقا لما تحدده اللجان الفنية بالدار .

مادة (١٠)

اذا اعتبرت اللجان الفنية بالدار ايا من المواد الوثائقية التي يحوزها الاشخاص الطبيعيون ضمن المواد التي يجب ضمها للدار ، يتحتم على حائزيها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، فاذا امتنعوا عن تسليمها بعد انقضاء هذه الفترة يكون لدار الوثائق القومية الحق في الاستيلاء عليها .

وتقدر اللجان الفنية بالدار التعمييض المالى المناسب من هذه الوثائق ، ويكون الطعن فى هذه التقديرات امام المحاكم المختصة .

مادة (١١)

تلتزم الجهات المصدرة لاي وثيقة سرية او الواردة اليها بتخصيص مكان لحفظ هذه الوثائق ، على ان يحتفظ فيه بسجل باسماء العاملين المنوط لهم العمل فى هذه الوثائق ومدد عملهم بها ولا يجوز لهم افشاء ما بها او اطلاق احد عليها .

مادة (١٢)

ينشأ في عاصمة كل إقليم من اقاليم جمهورية مصر العربية دار وثائق اقليمية تابعة لادارة دار الوثائق القومية ، وتخضع جميع هذه الدور في ادارتها وتنظيمها لاحكام هذا القانون واللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية .

ويجوز أن تنقل بعض المواد المحفوظة في هذه الدور ، الى دار الوثائق القومية بالقاهرة حسب ما تقرره اللجان الفنية المختصة .

الباب الثانى

فى حق المواطنين فى الحصول على المعلومات

مادة (١٥)

حرية الاطلاع على المواد الوثائقية بدار الوثائق القومية ومروعةا للمواطنين الحق فى الحصول على المعلومات من خلالها وفقا لاحكام القانون . ما لم يكن من المواد الوثائقية المحظورة الإطلاع عليها .

مادة (١٦)

تنظم اللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية قواعد الإطلاع على المواد الوثائقية المحفوظة لديها وطرق الاستفسار منها ونشرها .

مادة (١٧)

لادارة الدار أن تقرر حفظ الاطلاع على بعض المواد الوثائقية المحفوظة لديها بصفة مؤقتة مهما كان تاريخها اذا كان الاطلاع عليها سيؤدى الى الاضطراب .

مادة (١٨)

تحدد الجهات التى انتجت المواد الوثائقية او .. درجة السرية المفروضة على بعض هذه المواد التى تبس الأمن القومى للبلاد او حرمة الحياة الخاصة للأفراد ، على أن تكون درجة

السرية على مستويين (١) « سرى جداً » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء خمسين عاماً على انتاجها أو تلقيها .

(ب) « سرى » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء ثلاثين عاماً على انتاجها أو تلقيها .

مادة (١٩)

تحدد انواع المواد الوثائقية التي تفرض عليها كل درجة من درجات من السرية بالاتفاق ما بين دار الوثائق القومية والجهة التي تنتج المواد أو تنقلها .

ويتم تعديلها بناء على طلب يقدم الى مجلس ادارة الدار من الجهة التي تنتج المواد أو تنقلها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة (٢٠)

تختتم هذه الوثائق المشار اليها في المادة (١٩) بخاتم مميز يبين فيه تاريخ بدء فرض السرية عليها وتاريخ انتهائها .

الباب الثالث

العقوبات

مادة (٢١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل موظف عام يمنع عمدا عن تسليم المواد الوثائقية للدار بعد انقضاء مدد حفظها لدى الجهات التى انتجتها أو تلفتها .

مادة (٢٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص طلب اليه تسليم ما فى حوزته من وثائق طبقا لاحكام المادتين ٩ و ١٠ من هذا القانون مقام بالانكشاف أو اخراجها خارج حدود جمهورية مصر العربية .

مادة (٢٣)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من اطلع بحكم عمله أو مسؤوليته على وثائق مصنفة أمنيا بدرجة من درجات

السرية طبقا لهذا القانون أو على صور منها ، ثم قام بنشرها أو نشر منحواها دون الحصول على إذن مسبق من الجهة التي حظرت الاطلاع عليها .

مادة (٢٤)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من قام بسرقة المواد الوثائقية المودعة في الدار .

مادة (٢٥)

يعاقب بالعزل من الوظيفة كل موظف عام عهد اليه بإدارة المواد الوثائقية في الدار وامتنع عن السماح للجمهور بالاطلاع عليها طبقا لأحكام هذا القانون .

الباب الرابع

احكام انتقالية

مادة (٢٦)

على جميع الجهات التابعة للدولة التى تحتفظ بوثائق انتضت
مدة حفظها القانونية لديها اخطار الدار بهذه الوثائق خلال ثلاثين
يوما من صدور هذا القانون ، على أن تشكل لجنة من دار الوثائق
القومية وتلك الجهات لحصر هذه الوثائق وتقييمها خلال ثلاثين يوما
أخرى من اخطار الدار بوجود هذه الوثائق .

مادة (٢٧)

تنقل الى دار الوثائق القومية جميع المواد الوثائقية التى
انتجتها أو تلقتها الهيئات التى انتهى عملها أو الغيت أو حلت
وآلت وثائقها الى جهات أخرى .

مادة (٢٨)

تنقل الى دار الوثائق القومية جميع الوثائق التى كانت
تحتفظ بها لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو والتى صدر بانثائها
قرار رئيس الجمهورية رقم
لسنة

(ج)

لضاية الدكتور مصطفى عبد الغنى

مجتمعاتنا لم تنمود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسياً
أو فردياً مع الوثائق ، وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة
السلطة فى المجتمعات الترفية عموماً والعربية بصفه خاصة ،
خصوصاً منذ العصر المملوكى وبعده السلطة فى ذلك الوقت كانت
شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائماً ،
أو فى معظم الأحيان ، حريصاً على اخفاء صلاته بالأطراف الخازجية
وتصرفاته فى الداخل وابقائها سرا قاصراً عليه وعلى جماعة محدودة
قريبة منه ، وبالتالي فأخر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابه
الا فيما يتعلق بالقرمانات المعلنه . وربما أن بعضاً من أهم وثائق
مصر فى القرون السابقة على القرن التاسع عشر موجودة فى
محفوظات المدن التجارية الإيطالية مثل « فينيسيا » و « جنوا »
و « فلورنسا » وغيرها . لكنها ليست موجودة فى مصر .

واظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التى جرى
الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن
سوء الحظ أن كثيراً من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج
خصوصاً فى بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن »
فى هولندا ومثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا ، بل ان بعضاً لا بأس به
منها موجود فى جامعة « بن جوربون » فى بئر سبع . وقد خصلت

مجموعة الأستاذ « جبرائيل باير » على آلاف من هذه الحجج حينما
كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الأرض ولركيب
الطبيعى الذى نرتب عليها فى مصر .

ومع بدايه حدم اسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق
فى قصور الاسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعه السلطه مره
أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها فى الخارج والداخل لم ننرك
للمحفظ المدقق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية
العهد ، وثانيها ما كان يتصل بالعلاقات مع اقوة المحتله وهى
بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى م اوضات صدقى -
بيفيل سنة ١٩٤٦ . غير ذلك لم يكن هناك شيء له قيمة حقيقية فى
وثائق الصور الملكية الا تقارير نظارة الخارجية الملكية وتقارير عن
الامن وتقارير عن بنى الشخصيات . ولعل أهم الملفات التى كانت
موجودة فى قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذى
كان معروفًا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة
من السفارة المصرية فى لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك فى
لندن وهو « عبيد الفتاح عمرو » باشا ، ورئاسة مجلس الوزراء
والوزارات . فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها
متصل الاختفاء آتية . -

فى وزارة العدل وفى الداخلية وفى الخارجية وفى دار
المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مترابطة .
وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هى ذاكرة الامة وذاكرة الدولة
للدونة والمحفوظة والمكتوبة فى أوانها ومكانها .

وفىما يتعلق بالشخصيات التى تركست أوراقا مهمة فإن
مذكرات « سعد زغلول » باشا هى الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر .
« الدخاس » باشا مثلا لم يترك ورقة . « إسماعيل صدقى » باشا
ترك أوراق ذكريات . « محمد محمود » باشا لم يترك شيئا .

« أحمد حسنين » باشا لم يترك شيئا • « حافظ عفيفى » باشا نفس الشيء • والنتيجة ان دائرة ذلك العصر كله لم يتبقى منها كثير • وهذه هي الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسية في مصر في فترة حافلة ، وكان لديه الوعي التاريخي لكي يسجل ويحفظ •

وضياع هذ الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لان أثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أو شيء له قيمة بأن هناك ضامنا من أى نوع يستطيع أن يحصى وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة •

ومن الغريب ان أكسل الوثائق عن تاريخ مصر القريب لا تتوافر الا فى الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو الفرنسية ، وحتى الاسرائيلية • بل أفضل الصور الحية والناشطة لأحوال مصر فى الثلاثينات والأربعينات ، وهى الفترة التى كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالمية الثانية ، توجد فى أوراق اللورد « كيلرن » (سير « ماينز لامبسون ») الذى كان معتمدا ثم سفيرا بريطانيا فى مصر من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٥ ، وكان فضلا عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة آمنا مضمنا الى كلية « سانت أندروز » فى جامعة اوكسفورد • وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتوبة - هذا غير تقاريره الأسبوعية الى وزارة الخارجية •

وطنى أن قضية الوثائق بما فى ذلك مجموعات الأوراق الخاصة ان وجدت - قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل ، هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى بالفعل كذلك •

توقيع

(محمد حسنين هيكل)

الذاكرة - ١٩٣

تابعت باعزاز وتقدير اهتمامكم بقضية الوثائق في إطار ما يتعلق بوثائق د. طه حسين وما أثير حولها من مناقشات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهي وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصة ببعض الشخصيات العامة مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى ولجوهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان أمين خارج مصر .

والدافع ان اثاره هذه القضية قد حرك شجونى وجدد بعض صومى القديمة لأن الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وبآلته الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامته ، ولكنها تنطق بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطة أو مطبوعة تضمها دفتى كتاب أو مجلة أو صحيفة وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثيرها والتى انتظرت أن يشير اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية وأزدهارها على أيدي باحثين مثابرين وأساتذة أجلاء .

والواقع أن بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الأولى لم يأت مصادفة أو عبر قفزة واحدة بل على امتداد ما يزيد عن سبعين عاما من الدراسات والبحوث التى تناولت تاريخ الصحافة فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والمهند وفى خضم حوارات علمية امتدت لسنوات طويلة بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث التاريخي من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ الصحافة من ناحية أخرى .

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وايضا الحكومات والاحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكد الجميع من أهمية وخطورة الضخيفة كمستودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطان والمجتمعات ، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها واقتصد الحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا وفرنسا وأمريكا الى اليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا مثل هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا أفردت حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفى بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزها كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الاولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها فى كونها منبر تاريخي يعرض الحقبة التاريخية فى اطار بانورامى يضم كافة التيارات والأفكار والآراء والأحداث التى تفاعلت وشكلت حركة المجتمع فى تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عن ايضا من المعلومات تتسم بقدر غير مسبوق من المصادقية والتنوع .

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هى الصحف التى تبقى شاهدا على العصر بعد ان تختفى كافة الرموز البشرية من صناعات الأحداث ومتلقيها .

ولا شك ان اثاره قضيه الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحني فرصة جديدة كي اطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفى المصرى الذى تبسدد معظمه خلال حقبة غير مضيئة فى تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصرى

الخارج فى غفلة من القائمين على الامر واصبحنا نواجه كباثنين فى تاريخ الصحافة مأساة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ولعل أبرز مثال يحضرنى الآن هو عجزنا عن اعداد دراسة علمية عن صحافة الثورة العربية أو الصحافة المصرية والثورة العربية بسبب ضياع صحف الثورة (التكنيت التبكيت والطائف على وجه التحديد) ووجود بعض نسخ مبعثرة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط ، وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد عن عشرين عاما تدبير منحة ثلاثة اشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العربية تمهيدا لدراستها وتحليلها ، كذلك نعانى من ضياع صحف سلامة موسى التى بلغت ١٤ صحيفة أصدرها لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القضية الحديدية اسماعيل صدقى باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة الافكار)

جلال والمولوى التى صدرت عام ١٨٦٧ فى مواجهة وادى النيل الصحيفة التى خرجت من عبادة الخديو اسماعيل تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ أيضا .

هل نحلم بأن يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جناحا مزودا بالأجهزة العصرية كى يضم أغلى ما تركته لنا الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل ونضع من الضوابط ما يحول دون سرقة ذاكرتنا الصحفية وتخصص له مجموعة مؤهلة ومدرّبة من الكوادر الشابة التى تسمى قيمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن لا غنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين .

٠ د . عواطف عبد الرحمن

رئيس قسم الصحافة / كلية الاعلام

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مجلس الدولة

مكتب
رئيس المجلس
رئيس قسم للتصديق
عدد رقم ٢٨ / ١٩٩٧

[ج]

مشرع
قرار رئيس الجمهورية
مشرع
باسم آر قانون المحافظة على

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الخفاف الطبخية القومية ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٥ بشأن المحافظة على الخفاف الحية كذا ،
وعلى أساليب تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للتصنيع

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتكليف لجنة تسجيل
٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الخفاف
الرسمية للدولة وأساليب تنفيذها واستعمالها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن إنشاء دار الكتب والمخطوطات
القومية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ،

لقد

مشرع القانون الآتي نصه يقدّم إلى مجلس الشعب

(المادة الأولى)

يُجوز أن تُعفى من أحكام القانون المشار إليه ، في حالة عدم وجود
تبرعات هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الخفاف الطبخية
القومية .



مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم

المراسلة
(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة .
وتعظم استولى عليها الممثل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف
أحكام القانون المذكور .
(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللجنة التنفيذية للتقنين المرافق في ضوء لا يهاولها
أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإلى أن يتم العمل بأحكام هذه اللجنة ، يمتد
العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .
(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به أحكامه مع اليوم التالي لتاريخ نشره

رئيس الجمهورية

د. محمد الطاهر - رئيس الدولة بمجلسه المصغرة في ١٩٧٧/١/٢٢

رئيس المجلس
" السفير / عبد الحميد فتح الله
نائب رئيس مجلس الدولة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب
رئيس المجلس
وغير قسم الشؤون
الداخلية
٢٠٢٢/٢٨/٢٠

اللائحة التنفيذية للقانون

مادة ١ - تعتبر الوثيقة في تنفيذ أحكام هذا القانون كل مادة أي كان شكلها أو كيفية
صياغتها مدونة أو مسجلة أو مذكورة بملفات أو معلومات أو صور تقاطع بالبرق
منه السياسات والاقتصاد والاعتماديات وبقا يعمل به في جميع المصالح .

كما تعتبر وثيقة أي صيغة رسمية للدولة له صفة السرية وتتعلق بسياسات
الداخلية أو بأمنها القومي ، أو يكون من شأن نشره أو إفشاءه الإضرار بأمن
الدولة أو مركزها الحيوي أو السياسات أو الدبلوماسية أو الاقتصاديات
أو الأمنيات .

مادة ٢ - تعتبر وثيقة عامة الوثيقة التي تصدرها أو تنقلها الأشخاص المعنوية العامة .
وتعتبر وثيقة خاصة الوثيقة التي تصدرها أو تنقلها الأشخاص الطبيعيين
أو المعنوية الخاصة .

مادة ٣ - تعتبر دار الكتب والوثائق الوطنية وحدتها من غيرها بتقييم الوثائق الخاصة
والخاصة وحفظها وحفظها .

مادة ٤ - يعمل مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية بجميع المسائل المتعلقة بالوثائق
وله على الأحرار :

- أ - وضع قواعد تنظيم وجمع وحفظ الوثائق .
- ب - الإشراف على الوثائق الخاصة عند إصدارها أو تلقيها .
- ج - إصدار القرارات المتعلقة بالوثائق المتعلقة بالدولة .
- د - دراسة مخرجات الفرائض واللوائح والقرارات المتعلقة بالوثائق .
- هـ - تنظيم الصناديق من الدار ومن غيرها من الجهات المصدرة أو المستقبلة للوثائق .
- و - تنظيم عمليات القضاء بالدم أو السراء أو الإفشاء أو الإهانة .
- ز - إعداد أو تحديث .
- ح - مراقبة سير العمل في جميع المصالح .



مَجْلِسُ الدَّوْلَةِ

" ٢ "

نائب رئيس المجلس

رئيس القسم

مادة ٥ - طوع الجنبات المصدرة أو المتخفية للوظائف الرسمية للدولة بعدد يد إحصاء
ويستعين للسرية لهذه الوظائف من طريق وضع خاتم سري على كل وثيقة
واخطار الدار بها ، وتكون درجة السرية على النحو الآتي :

- أ - " سرى للغاية " : للوظائف التي لا يسمح بالإطلاع عليها إلا بمسـ
- انكافا حاسوب سعة على إصدارها أو طغيها .
- ب - " سرى " : للوظائف التي لا يسمح بالإطلاع عليها إلا بمسـ
- انكافا ثلاثين سنة على إصدارها أو طغيها .

ويجوز للجنة المختصة تعديل درجة السرية المنصوصة للأقسام المتعلّقة
للوظائف بعد اخطار الدار بذلك .

مادة ٦ - يتكلم مالك أو حائزو الوظائف الخاصة لأحكام هذا القانون بإطلاع الدار عليها
خلال عام واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز مع هذه التفسيرية
لما أقر بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٧ - يجوز بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مجلس إدارة الدار ضم ما يرى من
من الوظائف الخاصة طائل تمويش عادل يمنح لمالك الوظيفة ، وطن مالك الوظيفة
أو حائزها تسليمها إلى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار بكتـ
موس طيه بموجب معلم وسـ

ويخطر مالك الوظيفة بقية التمويش وذلك بكتاب موس طيه بموجب تعيين
يحول ، وتصبح أية التمويش تبائية إذا لم يوافق فيها المالك أمام المجلس
الابتائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره .

مادة ٨ - يجوز إلى الدار الوظائف الخاصة لأحكام هذا القانون التي توجد لـ
حائزا أية جهة تـ شخصيتها القانونية بالكل أو الكيفية أو لأي شخص
آخر كما هو- ول البنا جميع الوظائف التي تمولها لجنة تمويل لـ ٢٢ بـ
جـ ١٠٤٤ .



مجلس الوزراء

مكتب
نائب رئيس المجلس
والرئيس قسم

" ٣ "

مادة ٩ - يكون للمصلحين بأمر من وزير العدل بعد موافقة وزير العدل
بالاتفاق مع وزير المظالم حقا الخطية القضائية . وذلك أثناء سير المحاكمة
الجرائم الخمس طبقا في هذا القانون .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأمر محكمة أخرى أمده بوقاية القوانين أخرى ، وبما لا يتعارض
بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل من مائة ألف جنيه
ولا تزيد على مئتين ألف جنيه كل من :
١ -

أ - نشر مضمون أو محتوى كل أو بعض ما اطلع عليه بحكم عليه أو سجنه
من وثائق غير مشروعة ومصلحة أيضا بمعدى درجته .
ب - كذا لهذا القانون ، أو قام بتسويرها أو يسهل تسويرها من الوثائق
قبل الحصول على موافقة كتابة صلا من مجلس الوزراء .

ب - أخير أو ساهم في إخراج وثائق من الوثائق الخاصة لأحكام هذا القانون
خارج البلاد أو سرق ذلك .

وإذا ثبت أن الجاني قد عادت عليه بصفة أخرى من الجرم
حكم عليه بغرامة إضافية مساوية لنظر ما عاد عليه من البقرة أو النسخ .
من ماله ، لصدور حكم بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات
وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .
وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الخراب
كما يصح الحكم بمصادرة العائد من الجريمة لصالح العام .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بأمر محكمة أخرى أمده بوقاية القوانين
بمخالفة بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن
ألف جنيه . ولا تزيد على مائة ألف جنيه . أو بمعدى
الصالحين ، كل من قام أو سهر في القيام بأى من الأفعال الآتية :



مَجْلِسُ الدَّوْلَةِ

مكتب
نائب رئيس المجلس
رقم: ١٢

٤

أ - امتنع من تسليم وثيقة من الوثائق التي بموجبها هذا القانون
إلى الدار أو حال دون انقائها إليها .

ب - امتنع عن الإبلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام هذا القانون .

ج - يدد الوثائق التي سلمها من الدار بغيره أو اطلاع أو الخدمة
القنية أو غير ذلك .

د - أظف كلها أو جزئيا وثيقة من الوثائق المصدرة بالفعل في الدار أو الدار
عليها إليها ، ويعد بوجه خاص إطلافا كل كشف أو جهر فيها
أو رسم خطوط أو علامات عليها بالبحر أو غيره ، مما يكون من شأنه
تغيير الشكل الذي كانت عليه قبل تسليمها إليها .

هـ - تصرف في أي وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بغير
من الطرق ، تصرفا ماديا أو قانونيا ، دون الحصول على إذن كتابي
سبق من الدار .

و - امتنع عن تنفيذ ما تضمنه الدار من قواعد لتفويض أو جمع أو حفظ
أو تنظيم أو إدارة الوثائق أو الإطلاع أو الإشراف عليها .

في حالة العجز يكون الحكم بالحبس وبمهما مدة لا تقل من خمسة أشهر
سواء بخرقة لا تقل من خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

ولا يجب الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الخيانة ، كما يك
الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أوردت في أي قانون آخر ، تكون العقوبات
الأحكام الواردة في هذه المادة والخيانة التي لا تقل من عشرة آلاف جنيه
أو على - من أي جنس ، إذا كان من قام بأى من الأفعال
المنصوص عليها في المرسوم (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من المصادرة
المادة أو جزء منها من الممتلكات الخاصة بالدار أو من الأبناء على الوثائق .



مجلس الدولة

" ٥ "

مكتب

رئيس المجلس

رئيس القسم - - - - -

في حالة المجد، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، وإزالة لا تقل عن خمس سنوات ، ولا تزيد على مائة ألف جنيه .
 وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقت تنفيذ عقوبة الإعدام ، كما يصح الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

يوجه بقسم التصريح بمجلس الدولة بجلسته العددية في ١٩٩٢/٩/٢٢

رئيس قسم التصريح

4

" الصنوبر / عبد العظيم فتح

رئيس المجلس الإداري ..



رسائل ووثائق . .

[١]

مرسل من د. فاطمة موسى

أحسنتم بنشر ملخص ما جاء في ندوة ١٨/١٠ بمركز راماتان، وهناك عنصر جديد في الموضوع : أكد د. محمد الجوهري تعقيباً على حديث د. عبد الحميد إبراهيم بالندوة في المجلس الأعلى أن جامعة حلوان وكان هو مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس ولم يقدم لها وصفاً أو ملخصاً - هذه بعض أفكار في الموضوع عموماً :

حاجتنا إلى الحفاظ على الآثار التي يخلفها رجال الفكر والسياسة والابداع ملحة في يومنا هذا ، لأن يد الاستهانة والتدمير التي تمتد بالازالة والعبث إلى بناء قديم من حجر أو صف من الأشجار الوارفة علامة دالة على تضخم سطوة المدمرين في حياتنا الثقافية والاجتماعية ، ومن المؤسف أن ضعف ادراك الأفراد لقيمة الأثر الذي بين أيديهم يسهل عليهم التفريط فيه بسذاجة لكل ذي غرض سواء كانت بغيته فيلا جليلة يتجلى فيها أثر مدرسة معمارية هامة ، أو مجموعة من الرسائل والمسودات تكشف عن جوانب هامة من أسرار فن المبدع وظروف ابداعه ومجريات حياته في فترات الابداع .

واليوم وقد نشرتم على صفحات الأهرام تقريراً عما جاء في ندوة ذكرى طه حسين في متحفه « راماتان » أرى بعد تأكيد أهمية التوصيات التي اتخذت في نهاية الندوة - أن موضوع أوراق طه حسين قد فتح الباب للمطالبة بإجراءات عاجلة لا تقتصر على أوراق طه حسين ، بل تشمل معاصريه من أدباء وفنانين ومفكرين ، لا بداعها

فى مكتبات مجهزة بما يضمن الحفاظ عليها من التلف ، ومعالجتها بالتصوير والتبويب والفهرسة وإاحتها للباحثين بدون تفرقة . تفتقر المكتبة العربية الى جهد مكثف لاصداز طبعات كاملة معتمدة لأدباء القرن العشرين ، بعد تحقيق أعمالهم وتدقيقها وتاريخها تاريخاً مضبوطاً بالنسبة لظروف النشر واختلاف الطبعات وغير ذلك مما نجده ميسراً على رفوف المكتبات فى الخارج بالنسبة لأى أديب أوروبى أو أمريكى ، ان أعمال الكاتب مدققة محققة ومرفقة بالهوامش والتعليقات هى الفترة الأولى للباحث فى الأدب وتاريخه ومذاهبه ، وفى تقييم الكاتب نفسه وتفسير إنتاجه ووضعه فى مكانه الصحيح فى تاريخ الأدب فى بلاده وفى العالم ، وإذا لم تتوفر هذه الفترة عندنا كان توفيرها هو الموضوع الجدير بالأولوية بين الباحثين .

وتساءل « د . فاطمة موسى » كيف يتسنى لنا أن نطالب بطبعات معتمدة محققة لطح حسين وغيره من كتابنا إذا لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمدققين ، وماذا يفيد البحث المدقق والنقد المنصف إذا استثمر من يملكون حق التصرف فى ثروة الأديب من الوثائق يفلتون عليها الأدراج أو يودعونها الصنادرة أو الهدزوم جهلاً بقيمتها أو ضناً بها على أعين الغرباء لما قد تكشف عنه من أسرار عائلية ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكاتب الانجليزى ايان هاملتون مؤرخ السيرة الذاتية لعدد من الكتساب الانجليز والأمريكان المعاصرين ، نشر كتاباً بعنوان *Keeping the Flame* أى المحافظة على الشعلة مضيفة والشعلة هى سمة الكاتب أو الفنان كما تخططها أسرته بعد مماته أو يخططها هو فى حياته ، ويبين الكتاب - الذى يتابع مصير ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر - كيف باءت معظم هذه الجهود بالفشل ، وأن الحقيقة فى الغالب تظهر بعد وفاة المبدع ولو طال الامد . لأن هناك دائماً من ينقب ويبحث فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى بعض الأحيان .

... من الطبيعي أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان في حوزة الورثة إن لم يكن قد تصرف فيها بإعدادها إلى مكتبة أو العهد بها إلى تلميذ أو صديق ليصرف أمورهما بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حفظا من تقع أوراقهم في يد من لا يضمرون لصاحبها حبا أو تقديرا لأسباب شخصية أو مهنية أو مذهبية .

ماذا نفعل الآن لجميع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها من التلف أو سوء الاستخدام ؟ نهيب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسائل تتعلق بكبار الأدباء والفنانين والمفكرين أن يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الإيداع وتجهيزها وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق ، ولعل أقربها إلى البفاد المال .

العمل على وضع لائحة تنفيذية للتشريع الخاص بإيداع الوثائق بالمكتبة الوطنية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الحالات التي ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ .

الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق المبدعين وما يخلفونه من آثار ، وبدور المكتبات والمتاحف في هذا المجال - هناك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الأولى هي تنفيذ القانون .

• فاطمة موسى

فنشكر لكم مثابرتكم على متابعة موضوع وثائق طه حسين ،
فهذا موضوع هام لا يقتصر على طه حسين وحده ، بل ينسحب
على وثائق مبدعيننا ورجال الفكر والسياسة عموما ، ولعل جريدة
الأهرام تستمر مشكورة في فتح صفحاتها للكتاب المدافعين عن
تراث مصر بكل أشكاله .

ويهمنى في هذا المجال أن ألفت النظر الى موضوعين
فيما يختص بالوثائق لا يجب الخلط بينهما :

أولا : الموضوع العاجل ويتعلق بالاياداع والحفظ .

ثانيا : نشر الوثائق من عدمه .

١ - فمن الواجب ايداع وثائق طه حسين وغيره في مكتبة
عامة تجهز بمعرفة الدولة بما يضمن حفظ الوثائق من التلف ،
وتصور وتفهرس لتصبح في متناول الباحثين اليوم وغدا وفي
المستقبل البعيد ، بالشروط المتبعة في مكتبات العالم ، وليكن ذلك
في مكتبة جامعة أو متحف أو في دار الكتب ، ولعل متحف طه حسين
أقرب ما يخطر على الذهن .

٢ - أما نشر الوثائق كلها أو بعضها فتنظمه أعراف وتقاليد
معروفة دوليا . تضمن الجدية والالتزام بالأمانة وتستلزم الحفاظ
على حق الملكية الفكرية لورثة صاحب الأوراق أو الأوصياء عليها
قانونا .

ويحق لمن تكن الأوراق والوثائق في حوزته أن يحصل لنفسه
على صورة ضوئية منها كلها أو بعضها قبل تسليمها لمكان الايداع
الرسمي ، ويمكن أن يشترط أن تكون له أولوية النشر منها ويتفق
الطرفان على أجل وليكن عاما أو عامين أو أكثر ريثما ينتهي هو من

نشر ما يزمع نشره منها ، يفتح بعدها الباب لجهود غيره من الباحثين والمحققين .

عل أن هناك شريعة دولية متفق عليها يلتزم بها الباحثون فيما يخص السيرة الذاتية من وثائق ، أول عناصرها الحياد التام إزاء الخصومات والخلافات التي تكثر بطبيعة الحال كلما عظمت الشخصية موضوع البحث وتشعبت اهتماماته وجل أثره ، فليس من المقبول علميا ولا خلقيا أن يتخذ فرد أو جماعة من أوراق الموتى وسيلة لتصفية حسابات شخصية أو فكر أو عقائدية ، وأملنا كبير أن يسفر الحوار الذي نشأ بمناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين عن وضع السياسات والقوانين التي تنظم هذه الأمور ، ليلتزم بها كل من يعنيه الأمر وعلى رأسهم المثقفون المدافعون عن تراثنا في كل صورة ، وشكرا .

د. فاطمة موسى

١٩٩٨/١١/١١

صور من وثائق منهويه

سيدي الدكتور طه حسين

السلام عليكم ورحمة الله

منذ عام حملت اليكم كتابا لي ، مخطوطا في كراسة ، ولا أخفي
على سيدي وأستاذي الأديب الأكبر - اعزاني لهذا الكتاب على
صألته ، وربما كان السبب في ذلك الاعزاز هو أن قلبا ذاب ،
فكان هذه الخواطر ، وشعرا شاب ، بعد أن ذهب سواده مدادا
لهذه الخواطر ، وشبابا اضمحل واختفى أو كاد ، حين ظهرت هذه
الكلمات على الصفحات . واني وقد لقيت عنفا وقسوة ، منذ جئت
هذه الحياة الدنيا حتى هذه اللحظة ، ولم أجد في الناس من يستحق
أن أشكو اليه ، ولا بد أن أنخف مما يحمله صديري من هم ثقيل ،
والم نؤت به ، وناء بي . فبعثت الشكاة أبا ، وأرسلتها كريما في
هذه السطور . ولست تشك يا سيدي الدكتور الرقيق ، المرهف ،
الحاني - لست تشك فيما في ذلك الانضاء من سعادة لنفس شقيقت ،
تلك السعادة التي يخلقها الأديب لنفسه ، حين يعجز عن ادراكها ،
بأن يأتي بالشكو أو الظالم ، ويضعه أمام الشاكي أو المظلوم في

موضح نكـون فيه كلمة الغالب هي السفلى ، وكلمة المغلوب هي العليا ، ويكون التهمك لاذعا حارا ، مفعما ، حين يكون المتهكم به ، او عليه - صغيرا ، حقيرا ، دنيئا ، جهولا ! سيدى وأستاذى : اذكرك بانى طرقت بابك مرة ، او مرتين ، وانى ظفرت بقراءتك بكتابى ، وفى هذا فخر لى ، ولا شك ! وأذكرك - وما اظنك قد نسيت - بانك لم تحب أن تقدمنى ، ولكنى أعود ، فالح فى الرجاء ، لا لائنيك عن رأيك ، فأنت أكبر من أن ائنيك عما ترى . ولكنى اريد أن اذكرك وجهه نظر قد أصل بها الى مكان الرضا من قلبك :

لقد صدمت فى حياني صدمات ، تكاد تكون سلسلة متصلة الحلقات ، كانت سببا فى نضوب معيتى ، وكانت سببا فى حرمانى من اتصال نشاطى الفكرى أو الأدبى . وقد جربت الفشل كثيرا ، وذقت مرارته دهرًا ، لذلك أشفقت منه ، واشفق أن يصيبنى فى محاولة أولى لنشر كتاب ، بعد أن وهن العظم منى ، واشتعل الرأس شيبا !

ولسبت أرجوك أن تقول عنى ما لا أستحق ، ولكن أحب وأمل أن تهبى القارئى الى هذا الكتاب ، فانك تعلم أن المشتري لا يرضيه أن يعرف جودة السلعة أو رداؤها بعد أن يشتريها ، ولكن يهمله أن يأخذ فكرة عنها قبل أن يقدم على شرائها . فان قلت : انه لابد من التضحية ، أجبت بانى لست غنيا ذا مال ، وحسبى تضحية ما انفقته من عمرى وشبابى !

هذا . وانى لا اطمع منك فى أكثر من سطرين ، توجز فيهما رأيك ، لى أو على ، وما عهدناك تقول الا الحق !

وأرجو أن تغضى عن الحاجى ، فانى اعتقد أنه الحاج كـريم لا يشين .

فان كنت رغم ما ذكرت - مصرا على عدم اجابة رغبتى فانى
أرجو أن تسمح لى بسؤال واحد هو :

« لقد قرأت سجع شوقى فى كتابه (أسواق الذهب) وقرأت
خواطرى المسجوعة والمرسلة فى كتابى الذى نحن بصددده ، فماذا
أنت قائل فى الموازنة بين الكتابين ؟ » .

وتقبل يا سيدى العبقرى أطيب تحياتى ٩

١٩٥٥/٥/٢٩

حامد بدر

وزارة المواصلات - القاهرة

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية مباركة طيبة ، وبعد فلقد تقبلت هديتكم الكريمة
(على هامش السيرة) بما هى أهل له من التقدير وحسن القبول ،
وشكرت لكم كلمة الاهداء الرقيقة التى وجهتموها الى . والحق أن
القارىء ليجد فى كتابك من اعتناح الخيال والعاطفة ما لا يجده فى
غيره ، فيمضى فى قراءته الى زهايته مأخوذا بما فيه ، لا يملك عنه
انصرافا ، ولا يجد عنه سولا .

لقد أضفيت فيه من فنك ما جعل له جاذبية ينشط معها الخيال
تشاطا يذهب بفوارق الزمان ، وحدود المكان ، فيعيش القارىء مع
أشخاص كتابه فى وقتهم وبيئتهم حتى وكأنه يصر ما يعملون ،
ويستمع الى ما يقولون . رأينا فى كتابك الوليد بن المغيرة فى هيئته
وفخامته وضخامته ، وفى وجهة الجهم الغليظ ، وسمعنا صوته

العميق الذى يخيل الى السامع انه يخرج من غار بعيد القاع .
ورأينا ابن اخيه (أبا جهن) عمرو بن هشام فتى قويا نحيفا ،
شديد النشاط ، كثير الحركة ، بعيد الأمل ، ثم لمسنا النار التى
تضطرم فى قلبه كراهية للأمن وحقدا عليه . ورأينا كثيرا غيرهم
ممن ارتبطت بهم حوادث السيرة كأنهم يعيشون بيننا لأنك استطعت
بفنك أن تردهم أحياء ينفضون عنهم غبار القرون ، وأن تحملهم
على أن يعيدوا نفس المواقف التى وقفوها فى تلك العصور .

كل هذا وغيره مما يسأبه دقة وروعة ، كان فى كتابك مثلا
فنيا بارزا من أمانة القوة والبراعة التى اختصك الله بها . ولا ريب
أنك أحدثت فى الأدب العربى ألوانا من الفن القوى تجدد الايمان
بان لغة القرآن لا تزال مستعدة للصور الأدبية الرائعة ، وأن فى
تاريخها مادة غزيرة تنسج منها أحسن القصص وأمتها .

فبارك الله قلمك ، وصان أدبك ، وأعز بك لغة العرب ، ونفع
بمؤلفك طلابك ، ومريديك ومحبيك .
والسلام عليكم ورحمة الله

القاهرة فى ٧ صفر سنة ١٩٦٣

٢ فبراير سنة ١٩٤٤

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى سعادة الدكتور طه حسين باشا

نتشرف بإبلاغ سعادتك صورة الأمر الملكى رقم ٨ الصادر
الينا بأعفائنا من منصبنا .

واننى بهذه المناسبة أقدم لسعادتكم خالص الشكر ووافر الثناء
على ما لقيته من صادق معونتكم وجيل مساعدتكم مدة اضطلاعكم
معا بعناء المهمة التى أخذناها على عاتقنا .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامى
القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

امر ملكى رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ان أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو ان تنعم بلادنا العزيزة
بحكم يحفظ سلامتها . ويرعى الأمن بين ربوعها ، تسود فيه كلمة
القانون ، ويستتب معه النظام ، وتتوافر فى ظلها طمأنينة الناس
على أرواحهم وأموالهم .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من
اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال ، وسارت الأمور
سيراً يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ
الأمن والنظام .

لذلك رأينا اعفائكم من منصبكم ، واصدركم أمرنا هذا لمقامكم
الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قدمتم به مدة
اضطلاعكم بأعباء مناصبكم .

صدر بقصر عابدين فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧١ (٢٧ يناير
سنة ١٩٥٢) .

(فاروق)

عزيزى الاخ الدكتور طه بك

أبعث اليك بتحتيتى طيبة وسلامى خالصا - وبعد

تلقيت بفيض من الشكر والتقدير رسالتكم الرقيقة ، حاملة
الى تهنتك بمناسبة تكليفى النهوض بالسكرتارية العامة للوفد
المصرى .

ولئن كنت قد اغتبطت كثيرا بما شئت أن تضيفه على شخصى
من كلمات المديح والاطراء التى تضمنها خطابكم ، فقد كنت بما حواه
من عبارات التوجيه والارشاد أشد اغتباطا وأكثر سرورا ! فلست
أخفى عليك أن المهمة شاقة ، وأن العبء ثقیل . بل انى ما اشفقت
يوما من حمل مهمة تلقى الى قدر اشفاقى من هذا التكليف .
والسياسة المصرية التى تحدثت عنها - يا صديقى الدكتور - فذكرت
أنا ضيقنا بها وضاقنا بنا ، وسئمتها وسئمتنا ! قد غدت حقا كما
نقول ، حتى أصبح من الصعب تخليصها مما يشوبها من الرياء
والاثرة ، والنفاق والوصولية . وحتى أصبح العود بها الى ما كانت
عليه فى الماضى [الغريب] من نقاء وإخلاص ضربا من البطولة يجاهد
فى سبيله ويسمى اليه ! ؟ على أننى وقد عودت نفسى أن أكون على
الدوام متفائلا ، وأن أقابل الصعاب بقلب ثابت وعزم صارم ، أمل
فى الله أن يجعل لى من حزم الزعيم وأبائه ، ومن إخلاص اخوانى
ووفائهم ما يدفعنى قدما لتحقيق الغايات النبيلة التى أشرت اليها ،
والمثل العليا التى ننشدها ، حتى نصل بسفينة البلاد فى هذا الجو
المضطرب الى بر الأمان .

وفى الختام - تقبل من رفعة الرئيس الجليل أخلص التحيات ،
ومنى أوفر الشكر وأصدق التمنيات .

المخلص : فؤاد سراج ألدین

القاهرة فى ١٩٤٨/٧/٢٢

حضرة صاحب المعالي مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أرفع الى معاليكم انى تلقيت فى شهر سبتمبر الماضى كتاب تهديد بالقتل اذا لم تكن نتيجة الامتحان مئة فى المئة أو اذا لم أستقل من منصب العميد . فأرسلت هذا الكتاب الى النيابة . ثم وصل كتاب يشبهه الى الكلية أثناء غيبتى فى فرنسا فى شهر نوفمبر فأرسل الى النيابة أيضا . ثم تلقيت اليوم نذيرا تليفونيا بالقتل ان لم أستقز فى أربع وعشرين ساعة .

ومع انى لا أحفل بهذا التهديد فى نفسه فانى ارى ان اتصاله خلىق ان يصد عن العمل ويزهد فيه رجلا لا يعدل بالعمل لمصلحة الطلاب والجامعة شيئا آخر وما أحب أن أمضى فى عمل معرضا من وقت لآخر لتلقى مثل هذا النذير محتاجا الى ما ينبغى فى مثل هذه الظروف من الاحتياط .

فأرجو أن تفضلوا فترفعوا استقالتى من منصب العميد الى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف ولكم اخلص الشكر وأصدق تحياتى .

١٤ ديسمبر ١٩٣٨



حضرة صاحب المعالي مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أبلغ معاليكم بصفتكم مديرا للجامعة المصرية اهن القرار الذى صدر بشأنى يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٣٢ يخالف شروط العقد الذى تم بين الجامعة المصرية القديمة والحكومة

والذى تعهدت فيه الحكومة بأن أبقي أستاذا في كلية الآداب •
وسانفذ الأمر الصادر احتراما لسلطان الحكومة • ولكنى أرجو
أولا : ان تعلم الجامعة أن ليس فى هذا نزول ما عن الحق الذى
التزمته الحكومة • ثانيا : ان تتخذ الجامعة ما ترى من الاجراءات
لاحترام هذا العقد •

وتفضلوا بقبول احترامى العظيم •

٥ مارس ١٩٣٢

(طه حسين)

نهب وثائق العرب .. ما العمل؟

* ندوة *

د. مصطفى عبد الغنى : فى البداية نوجه التحية للأستاذ إبراهيم نافع ، فمجرد أن عرضت عليه فكرة الندوة وافق على الفور خاصة وأننا نكتب عن هذه القضية الهامة منذ ما يقرب من عام وشارك فيها بالكتابة العديد من المؤرخين والخبراء والمتخصصين فى الوثائق . ودعونا نتوقف قليلا عند هذه القضية . فحين طرحت القضية ، قضية الوثائق ، بدت الصورة مروعة ، حيث اكتشفنا المدى البعيد الذى تم فيه نهب الوثائق فى الداخل أو فى الخارج . نفى الداخل وثائق مثل أوراق طه حسين الخاصة التى تفرقت بين القبائل ولم نعد ندرى أين ذهبت ، كذلك أوراق الزعيم مصطفى النحاس يقال انها لدى السيد فؤاد سراج الدين ، أوراق بطرس غالى الذى أوصى أن توضع فى إحدى الجامعات الأجنبية لمدة عشر سنوات .

ثم أوراق الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى قال ان لديه مليون وثيقة فى الخارج لأسباب كثيرة وهو ما صرح به فى مقدمات إحدى كتبه ، نذكر أيضا وثائق المحاكم الشرعية فى العصر المملوكى وهى تقبع الآن للأسف لشديد فى جامعة بن جوريون فى بئر سبع

(*) نظمتها صحيفة الاهرام الدولى فى شعبان ١٩٩٩ .

في اسرائيل ، وهو أمر غريب للغاية فهذه هي كل وثائق المحاكم الشرعية والاقواف في تلك الفترة .

كذلك لدينا أعداد هائلة من الوثائق في خارج مصر مثل الوثائق الموجودة في النصف البريطاني ومكتبة باريس الوطنية ومكتبة الفاتيكان بإيطاليا وغيرها بالطبع . نحن ندرك أن بعض هذه الوثائق ليست لنا وإنما هي عنا مثل وثائق دليسيبس الذي جاء الى مصر ، وقام بالعمل في القناة ثم أخذ وثائقه معه فهذه وثائق عنا وليست لنا ، نعلم هذا جيدا ، لكن نعلم أيضا أن لنا وثائق خاصة بنا مباشرة موجودة في الخارج ، وثائق ومخطوطات وكتب نادرة في مكتبة الكونجرس الأمريكي ومكتبات شرق أوروبا وفي جميع أنحاء العالم ، فحتى بالنسبة لآثارنا نروع عندما نعلم كيف تهب تلك الآثار سواء الآثار الفرعونية أو الإسلامية .

والملاحظ أننا حينما طرحنا هذه القضية منذ أكثر من عام شبارك معنا العديد من المثقفين وأغلبهم هنا مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي شارك من خلال رسالة والدكتور يونان لبيب رزق ، الدكتور عواطف عبد الرحمن ، الدكتورة فاطمة موسى ، الدكتور محمد عفيفي وغيرهم ، وذلك لأن مسلسل نهب الوثائق مازال مستمرا بشكل مخيف جدا . فعلى سبيل المثال مكتبة جامعة الاسكندرية تبذرت كتبها ووثائقها النادرة ، وأخبرنا الأستاذ ابراهيم فتح الله أنه استطاع أن يحصل على بعض الوثائق . . ولكن أين بقية الوثائق . كذلك أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية ، وأنا لى تجربة شخصية فى هذا الصدد حيث حاولت أن أبحث بنفسى عن أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية الذى كان يكتب كل شىء بالفرنسية منذ ١٥٠ عاما والتي تحمل أسرار كثيرة عن هذه المدينة وعن مصر ولم نعثر على هذه الوثائق ومكثت أبحث عنها لمدة يومين

ذلم اجدها وفي نهايه بحثى اكتشفت أن بعضها موضوع فى بدروم
استاد الاسكندرية فى حالة يرثى لها .

ايضا المرحوم محمد حسن الزيات زوج ابنة الدكتور طه
حسين أخبرنى أكثر من مرة وبشهود أن هناك بيت له فى دمياط
ملء بالوثائق لطفه حسين ولغيره ولم نعرف مصير هذه الوثائق
وحينما ذهبت بنفسى الى دمياط لكى أبحث عن هذا المنزل لم أجده
فقد تهشم وقام بدلا منه عمارة جديدة واختفت الوثائق حيث حصل
عليها البعض وللأسف يقوم بالتجارة بها ٠٠ لن نحتاج لسرد أمثلة
كثيرة لأن الأمثلة موجودة بالفعل حيث ان وثائقنا منهوبة ولا نعرف
مصريها . فوثائقنا متفرقة خاصة بالنسبة للفترة الناصرية والفترة
السابقة على الناصرية فانا بحكم تخصصى فى الفترة الناصرية
يتناولت رسالة الدكتوراه الخاصة بتلك الفترة ، فرعت عندما كنت
أذهب الى دار الوثائق لأبحث عن أى شئ عن اجتماع مجلس الوزراء
فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ولا أجد واذا وجد فانه لا يسمح
بالاطلاع عليه ونفس الأمر بالنسبة لرئاسة الجمهورية لا يسمح
بالاطلاع على أى شئ به وهو أمر مخيف جدا .

وعندما نتحدث عن ضياع ونهب الوثائق لا نتحدث عن الوثائق
المصرية فقط بل نتحدث أيضا عن نهب وثائق العرب أيضا ، فنحن
نعلم أن القوات الاسرائيلية عندما غزت بيروت استولت على الوثائق
الفلسطينية الموجودة فى المكتبة الضخمة بها والتي كان المسئول
عنها الأستاذ أنيس صايغ ولن أتحدث كثيرا عن تشخيص الواقع
ولكنى سأتحدث عن المحاور الرئيسية التى سيدور حولها النقاش .

المحور الاول : كيف يمكن إيقاف هذا النزيف الحاد لذاكرة

الأمة ؟

المحور الثاني : فنحن نعرف أن هناك مشروع قرار جمهوري صدر منذ ٣ سنوات لحماية وثائقنا لم يدخل دائرة التطبيق ، ومعنى صورة من مشروع القرار وهو صادر عن مجلس الدولة وقد تفضل الأستاذ محمد خضر بصياغة هذا القرار ، وهو قرار ينتظر أن يدخل الى مجلس الشعب ليأخذ طريقه الى التطبيق ويؤخذ به وهو قانون يحوى مواد جادة وعادلة ضد كل من يعيث بالوثائق أو يسيء اليها . فهذا القانون اذا طبق سيعطى نوعا ما من ضياع وثائقنا .

المحور الثاني : كيف ولماذا ومتى ذهبت وثائقنا ولما لم نفعل أى شيء ايجابى حتى الآن لحماية وثائقنا التى تسرق وتباع بأكثر من مرة . أخبرنى د. محمد عفيفى أنه رأى كثيرا وثائق غاية فى الخطورة تباع على عربات الكارو واشتراها بثمان بخس جدا فذاكرتنا الحية لم تعد حية فقد أصبحت وثائقنا أو ذاكرتنا بمثابة ذاكرة مثقوبة .

والسؤال الآن .. ما العمل ؟

د. عبد العزيز نوار : أولا : شكرا لاثارة هذه القضية .

ثانيا : بادىء ذي بدء لست من أنصار القوانين فكم من قانون صدر من قبل ولم ينفذ والقوانين لها صدى سيء عندى فعندما صدر قانون منذ ١٥ عاما ينص على أن من لديه وثيقة فعلية أن يسلمها الى الدولة نهبت جميع الوثائق فالحكس تماما هو الذى حدث . وهذا رأى شخصى ، ولكن سأبدأ من مسألة أثرت فى سيمينار التاريخ الحديث منذ حوالي ١٥ عاما حول (وثائق تاريخ مصر) وخرجنا منها بأن ٩٩٪ من أوراق البلديات نهبت ولدينا احصائية بذلك . فالمؤتمرات عقدت وانتهت بلا نتيجة وعندما تجرانا وأردنا أن نرسل التوصيات الى وزير الثقافة وقتها وقفنا وقتنا طويلا على بابهِ دون

أن نقابله فرحلنا . بالنسبة للوثيقة والوثائق نجد أن من يعملون في الوثائق الآن نجدهم ليسوا على دراية وليسوا أرشيفست ، والنقطة الأساسية الآن هي أن ندع الماضي بما فيه ، ولننظر فيما يجب أن نفعله قبل أن يضيع الباقي خصوصا أن هناك أكثر من فريق عمل في جميع البلدان ليس في إسرائيل وحدها يعملون في وثائقنا وستصبح « عالة » على ما يصدر من وثائقنا بالخارج نريد شقيق غريبال جديد وأحمد فؤاد الثالث جديد وأظن أن أساتذة التاريخ يعرفون هذه القصة فالملكية أصدرت أربعين مجلدا كوثائق مصر باللغة الأجنبية لا يستخدمها أحد حاليا ، أما الوثائق الوطنية فقد عمل عليها العديد وكانت مخرسة فهرسة طيبة في عصر الملكية ثم انتهت بعد ذلك لأمر لا أعلمه ، والعمل هو تكوين لجنة داخل كل مكان يشتبه في احتمال وجود وثائق به فتسجل وتوضح على الكمبيوتر بمعنى تثبيت الوضع الحالي ، أما أن تقوم بعمل لجان لضبط الوثائق في أمريكا أو غيرها فهذا خارج عن إرادتنا فعندما تجرت ودعوت الى معونة خارجية للوثائق في المجلس الأعلى للثقافة طردونا . اذا فمن وجهة نظري أن هذه الندوة يجب أن يكون لها صوت ومكانة لانقاذ الوثائق عن طريق الدولة وتسجيل ما هو موجود تحت يدنا قبل أن يضيع ونشكرا .

محمد خضر : أود أولا قبل كل شيء أن أعقب على الطلب الذي طلبه الدكتور نوار وهو أن هذه الندوة يجب أن تصير لجنة فاعلة وليست مجرد حملة صحفية وأريد أن تتطور الى جمعية تسمى « جمعية الدفاع عن الوثائق » بحيث تستمر في متابعة وملاحقة كل التطورات التي تحدث في أمر الوثائق وتتولى التطوير هي الآخر هذا هو الطلب الأول ، أما المسألة الثانية هي أنني أوضح باختصار شديد مفهوم كلمة وثائق ومفهوم الأرشيف القومي للدولة الذي هو (دار الوثائق القومية) والدور الذي يجب أن يلعبه هذا الأرشيف القومي مقارنا بكل الأرشيفات القومية الموجودة في الدول المتقدمة

فكلمة وثيقة كانت في العصور الوسطى تعنى مجرد انبات الحقوق لمادة كتبت بصيغ قانونية وبناء عليه في العصور الوسطى ظهر علم الدبلوماسية الذي ظهر ليدرس هذه الوثائق ، وثائق العصور الوسطى وانشئت مدرسة الوثائق في باريس لتدريس هذا العلم وعندما انتقلت دراسة الوثائق الى مصر كان المفهوم الذي سيطر على دراسة الوثائق هو مفهوم دراسة علم الدبلوماسية وظل لمدة طويلة وحتى وقتنا هذا يدرس علم الدبلوماسية ، في حين أنه في مطلع القرن العشرين تغيرت جميع الوسائط التي تكتب عليها الوثائق وصارت الوثائق تسجل على كل الوسائط التي نعرفها ومن هنا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت أعداد الوثائق في أوروبا بدرجة كبيرة جدا بحيث تغير مفهوم الأرشيف القومي فلم تعد مهمته هي الحصول على الوثائق القديمة التي هي مكتوبة بخط اليد وإنما على كل ما يصدر في الدولة من وثائق . ومن هنا فان الوثيقة إما أن تفرزها الجهات الادارية والسياسية في الدولة لتسيير دقة العمل ، في حين أن الوثائق التي أشار اليها د . مصطفى مثل وثائق طه حسين وغيره هي وثائق خاصة بالأرشيف الخاصة فهناك الأرشيف العام والأرشيف الخاص ، والوثيقة بصفة عامة تمر بمراحل ثلاث : وثيقة نشطة وهي وثيقة لا تزال الجهات تعمل بها ووثيقة نصف نشطة وهي التي يرجع اليها الجهة الادارية في اوقات متفاوتة ثم وثيقة انتهى العمل بها وهي التي تدخل الى الأرشيف القوي للدولة وينتهي منها ما يصلح أن يستبقى بصفة دائمة وهنا يأتي دور الأرشيف القومي للدولة الذي لابد أن يكون له تشريع يسيطر على كل ما يصدر في الدولة سواء كان في الأرشيف العام أو الأرشيف الخاص . من هنا نحرص على وضع مشروع قانون للمحافظة على الوثائق القومية لسيطرة دار الوثائق أو الأرشيف

لقومى على كل هذه الوثائق بحيث لا تضيع وثيقة واحدة • ولا يمكن السيطرة على هذه الوثائق الا عن طريق التشريع ففي غياب التشريع من الذى ينفذ ؟ ومن هنا فاننا نعلم أن هناك المجلس الدولى للأرشيف الذى أنشئ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو فرع من اليونسكو والذى يتولى الآن أمور كل الأرشيفات فى العالم ونحن على صلة به فى دار الوثائق نستقدم منه المطبوعات وغيرها • هذا المجلس الدولى للأرشيف أصدر قانونا نموذجيا ليستخدم فى التشريع للوثائق قمت بترجمته ونشر فى مجلة معى الآن وهو يحتوى على القواعد التى يجب أن يحتوى عليها التشريع بحيث لا تضيع وثيقة واحدة • • هذا فيما يتعلق بالتشريع ولكن لى كلمة صغيرة جدا فمن الذى سينفذ التشريع ما لم يكن هناك الأرشيفيست الذى أشار اليه د • نوار وسأترك الحديث عن التعليم لأخى وصديقى الدكتور عماد أبو غازى ليبين لنا المجهودات الغظيمة التى قمنا بها لفصل دراسة الوثائق عن دراسة المكتبات فلم نفلح حتى يومنا هذا • وشكرا لكم جميعا •

ابراهيم فتح الله : أشكر الدكتور مصطفى عبد الغنى الذى أتاح لى لقائكم فنحن فى دار الوثائق فى دوامة نعيش الماراة بأكملها وللأسف لا سميع ولا مجيب فمنذ أكثر من ثلاثين عاما وأنا أعمل فى دار الوثائق القومية ماذا نرى فى دار الوثائق ؟ لو أننا تحدثنا فى الأساسيات فسنجد أن هناك دورا غائبا مهما جدا هو دور الاعلام الأهرام الدولى أين دور الاعلام من الوثائق • الاعلام ينشر لنا ولكن عندما نتحدث عن الوثائق ونحاول أن نشكو مرة نجد أن ما ينشر مخالف لما نقول أو بعضا مما يقال ، اذا جئنا الى ما نعمل فنحن نعمل فى صمت ، وتعتبر دار الوثائق ومن يعملون بها هم الجنود المجهولون فى هذا العمل فلا توجد رعاية صحية لهم أو رعاية مادية ، الدكتور مصطفى ذكر مشكورا أن وثائق بلدية الاسكندرية فى حالة

يرئى لها وفى حالة سيئة للغاية وهكذا نجد وثائق الدولة فوثائق الثورة العربية نجد وثيقة منها طفحت عليها المجارى ومن ثم فأننى اتحدث فى مرارة ، بالنسبة لوثائق بلدية الاسكندرية لدى كشف باستلام هذه الوثائق ، فالفترة تغطى من ١٩١١ الى ١٩٥٥ . لو أن هناك اعلاما يذكر هذا للناس لما اتهمت الوثائق .

ومع احترامى الشديد لاستاذى الدكتور عبد العزيز نوار وقد شارك معنا فى اعمال كثيرة فى دار الوثائق لا نجد من ليسو متخصصين مفروضين على الوثائق أين المتخصصين هل وجدنا المتخصصين ولم نفسح لهم المجال ؟ انما فى السنوات الأخيرة ، وهذا أيضا دور اعلامى لو أنه موجود ، نجد أن من يعمل فى دار الوثائق كثيرون منهم من خريجي قسم الوثائق ولم نكتفى بهذا أيضا بل بمساعدة الأساتذة فى كلية الآداب الموجود بعضهم هنا أرسلنا أكثر من ٢٥ موظف من بين ١٠٠ موظف حصلوا على دبلوم الوثائق ومنهم من حصل عليها بامتياز حتى نغير من الوضع الذى كان ، أيضا لو كان هناك اعلام يسير معنا وكان هذا أيضا شيء معروف ، وأريد أن أقول أيضا أنه ليس كل ما يصدر وثيقة وانما هناك الانتقاء والفرز لكى نتقى وثائق معينة هى التى تفيد فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية وعلى هذا ليس كل ما يصدر عن المؤسسات أو عن المصالح وثائق ، نحن لا نستطيع مهما كان حجم دور الوثائق أن نحفظ كل ما يصدر عن الدولة وانما هناك طريقة الفرز المعروفة فما يحفظ هو الوثيقة التى يرجع اليها فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية ، ليس التاريخ بمعناه الضيق أى التاريخ السياسى وانما التاريخ بمعناه العام سياسى أو فنى أو ادارى الى آخره ..

د . وفاء صادق : عفوا استاذ ابراهيم من الذى يحكم ويقين
ويقرر أن هذه الوثائق أو تلك وثائق أرشيفية يمكن أن تحفظ .

ابراهيم فتح الله : هذا التقييم راجع أولا الى مجلس الادارة ،
ومجلس الادارة فوض لجنة متخصصة تشمل موظفين اداريين ،
تشمل موظفين متخصصين فى الوثائق ، تشمل ممثلين للقانون .

د . وفاء صادق : وعمل كل ما يضم الى دار الوثائق يعرض
على هذه اللجنة ؟

ابراهيم فتح الله : بانفعل كل ما يضم يجب أن يعرض عليها
باستثناء الوثائق القديمة المحفوظة فى دار المحفوظات فهذه الوثائق
نأت بها دون فرز لأنها مكمله لمجموعات أرشيفية حتى بالقدم فقد
أصبحت ذات قيمة تاريخية لا يستغنى عنها .

د . وفاء صادق : لقد كتبت رسالتى للدكتوراه عن الوثائق
وقدمت يد العون كثيرا للسادة رؤساء مجالس الادارة الذين جاؤا
كالدكتور حجازى والدكتور الأنصارى وقدمت أوراقى لهم ومازلت
أعمل فى الجامعة .

ابراهيم فتح الله : بعد اذنكم أرجو من الدكتوراه وفاء صادق
أن تترك هذه التعليقات لما بعد الندوة لكي تكون الندوة موضوعية
وليست تصفية حسابات .

د . وفاء صادق : أيسست تصفية حسابات ولكن القول بأن
المتخصصين لا يقدمون يد العون يعد اتهاماً خطيراً .

ابراهيم فتح الله : أنا لم أقل هذا بدليل أن الذى صاغ
مشروع القانون دكتور فى الجامعة هو الدكتور عماد أبو غازى.
والأستاذ محمد خضر فصاغ القانون ودرسناه دراسة كبيرة جدا

ليس لغياب القانون أو التشريع عن دار الوثائق بل هناك ٣ قوانين وقرار جمهوري ولكن مع التطبيق وجدنا أن هذه التشريعات بها قصور فتم عمل هذا التشريع وعرض هذا التشريع على مجلس الإدارة وعلى لجنة قانونية وهؤلاء اساتذة من جامعة القاهرة اشترك معهم د. رؤوف عباس وهو أيضا رئيس اللجنة التي تحدثنا عنها وهي لجنة الفرز والاعداد ومعنا الدكتور يونان لبيب وهؤلاء من أغنى الناس عن التعريف .

وأقول أن التشريع الذي يقبض في مجلس الوزراء انتهى ليس منذ ثلاث سنوات كما ذكر وإنما آخر خطاب أرسل لمجلس الوزراء تاريخه ١٩٩٧/١٢/٢٠ وطلبت مناقشة هذا المشروع في مجلس الدولة على مدى جلستين أو ثلاثة ثم أقر وأرسل بعد ذلك لمجلس الدولة لمقارنته بالتشريعات القديمة وبعد هذه المقارنة أرسل لمجلس الوزراء ولم يصدر حتى الآن .

أنتم تسألون .. ما العمل ؟

العمل الذي نطلبه الآن ثلاثة أشياء مهمة جدا .

أولا : إذا كنا نريد الحفاظ على الوثائق فإنه لابد من اعداد مكان مناسب لحفظ الوثائق ، هذا المكان يجب أن يشمل سعة لحفظ الوثائق دوريا وهو مالا تستطيع أن تفعله دار الوثائق الآن للضيق . هذا المكان لابد أن يكون مجهزا بالتجهيزات الحديثة التي تحافظ على الوثائق وإن تنو:فر الرعاية ضد التلوث وغيره والعمالة المدرجة الكافية ، إنما وجود عدد قليل جدا من العاملين أزاء كم هائل من الوثائق ينتحرون في الأداء ويقومون بتصنيفات دقيقة يشهد بها اساتذة الجامعة .

ثانيا : المطلوب توحيد جهة الحفظ بحيث لا تترك الوثائق بين عديد من المصالح الحكومية مثل وزارة الأوقاف وغيرها فإذا جاء الباحث ليمسح فأتين يذهب هل يذهب الى هذه الجهات جميعا ؟ أم يجب أن يكون هناك جهة موحدة كما فى العالم كله مكان يرجع اليه يستقى منه معلوماته من ثم يجب توحيد جهة الحفظ وهي دار الوثائق القومية .

ثالثا : أيضا تبعية هذه الدار . . لمن تكون تابعة ؟ فهل تكون تابعة بمضومة الحق لهيئة تهتم بالكتاب دون الوثائق فهناك فرق شاسع بين الكتاب وبين الوثيقة . الكتاب يستعار فى أى وقت وله نسخ عديدة أما الوثيقة فإذا فقدت فليس لها تعويض ولا تقدر بملايين الجنيهات .

وللأسف فإن من يكتبون عن الوثائق قد لا يكونوا قد كتبوا عن الوثائق ولو لمرة واحدة أين هؤلاء الناس أدعوكم جميعا لزيارة دار الوثائق فنحن على مدى سنوات طوال نعمل فى صمت رهيب ولا نرى من يساعدنا أو يرفع صوتنا الى المسئولين .

وأعود لأقول حول تبعية الدار أن دار الوثائق يجب أن تكون تابعة لجهة رئاسية وهذه الجهة الرئاسية سوف تقضى على المشاكل الفرعية التى تعانىها فنحن حتى الآن لا نجد الدكتور المعالج وأكثر الموظفين مصابين بالحساسية الجلدية وحساسية الصدر ومنهم من كف بصره . . أين الاعلام الذى يحاسبنا ويقول كان . . وكان . . للأسف فى حديثى هذا لم أوف شيئا له قيمة فى موضوع الوثائق حقه وليت هذه الندوة تستمر وتستمر لكى أعرض مشاكل وأطلب يد المعونة منكم جميعا لكى ننهض بدار الوثائق ، فالوثائق هى تاريخنا ومن لا تاريخ له لا قيمة له ولا مستقبل له وأيضا نقطة إصدار تنبع

٣٠

وكنتم أتمنى أن يكون الأستاذ صلاح الطاروطى معنا الآن ليتحدث
أكثر عن هذا التشريع .

د . عواطف عبد الرحمن : الحقيقة أنني أحيى الأخ والزميل
العزیز الدكتور مصطفى عبد الغنى وطبعاً الأهرام كما عودتنا
باستمرار هي رائد في إثارة القضايا القومية والوطنية وهذه القضية
لها حساسية خاصة سواء بالنسبة للرعى أو بالنسبة للذاكرة الوطنية
وحمايتها وكل الكلام الذى قيل أؤيده تماماً سواء من الأساتذة
الأفاضل أو من الأستاذ إبراهيم فتح الله كمسؤول تنفيذى يعبر عن
جزء كبير من الأماسة الداخلية فى دار الوثائق . والنقطة التى سأركز
عليها والتى دائماً ما تكون موضوع إهمال عند الحديث عن الوثائق
وهو عتاب أوجهه لزملائنا فى قسم الوثائق بكلية الآداب هى نقطة
عدم وضع الوثائق الصحفية فى الاعتبار حيث يتم الحديث عن
الوثيقة بشكل عام وبتصنيفاتها المختلفة أما الوثيقة الصحفية
فلا تصنف أصلاً ضمن الوثائق فى حين أننا نضعها ضمن دراستنا
وبالفعل كلفت أحد تلامذتى فقام بعمل رسالة ثقافة عربية .
الماجستير الخاصة به حول الصحيفة كوثيقة تاريخية حتى
تؤكد أنها جزء من الوثائق جزء من ذاكرة الأمة والحقيقة أننا منذ
ثلاثين عاماً نعانى من الأماسة التى تعانى منها دار الكتب والوثائق
القومية ككل . كباحثين فى الصحافة أو كدارسين أو كإسنادة فانا
نذكر أننا وجهت فى صدر رسالتى للدكتوراه منذ ٢٥ عاماً ، نداء
الى القائمين على دار الوثائق القومية بأن طلبت منهم حماية جزء
حى من ذاكرة مصر وهى الصحف وهو أمر كان مستغرباً إلا أن هذا
النداء ظل يتكرر الى الآن فكل من يسجل فى تاريخ الصحافة من
تلامذتى أجده يصدر رسالته بهذا النداء نفسه فالنداء يتكرر جيلاً
بعد جيل .

واستطيع أن أقول أن هناك ٣٠٠ دورية ضائعة تماما ولدى كم هائل من أوراق الاعارة التي يحصل عليها الطلبة عند اجراء الأبحاث فى السنة الثالثة ومعظمها مكتوب عليه لا يوجد أو فى الترميم أو فى التجليد ولا يمكن اطلاقا تربية كوادر تعرف تاريخ بلدها ومن خلال تاريخ الصحافة تعرف تاريخ مهنتها وتستطيع تكوين رأى وتصبح كوادر مؤهلة فعلا بالوعى دون أن يرى الجرائد أو الصحف الأساسية التى تعد جسر الوعى .

والحقيقة أننا طالبينا بالانتباه لذلك من خلال الصحف عبر أكثر من نداء فى بريد الأهرام أو من خلال مقالات الدكتور مصطفى الذى خصص حملة ومن خلال روز اليوسف أو عبر ندوة الكلية أتينا فيها ببعض العاملين فى دار الكتب فاشتكوا شكوه مرة سواء من المشاكل الادارية أو المشاكل الصحية أو المشاكل البيروقراطية وذكروا أنهم تنفيذيين فحسب وأن المهم هو أن نضع أيدينا فى أيدى بعض ونوجه نداء لعمل تشريع لحماية وثائق التراث الصحفى . وبالطبع كان هناك تشريع منذ ثلاث سنوات وأود أن أعرف ما الذى يجعل هذا التشريع موضوع فى الإدراج فى مجلس الوزراء ولماذا قم يعرض عليه الى الآن ؟

أتصور ان بعض مشروعات القوانين تؤجل لأسباب أو لآخرى خاصة بالادارة العليا أو خاصة بالممثلين فى الحكومة ولكن أتصور ان هذا المشروع بالذات خاص بشعر وقضية أهم . بقضية لها تداعياتها المستقبلية . فأى طفل ناشئ يجب أن يعلم ان هذا المكان هو الذى يستطيع من خلاله أن يتعلم كيف يصبح وطنيا ومصريا وعربيا ، وأنصور أن هذه الندوة لابد أن تخرج بعدد ومن القرارات والتوجيهات ونحاول تنفيذه هذه التوجيهات والقرارات كل فى مكانه : فقسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب عليه دور أساسى

وكلية الاعلام عليها دور والصحافة عليها أيضا دور . النقطة الأخرى التي اريد أن أثريها هي ان التراث الصحفي ليس فقط هو التراث المكتوب . ولكنه أيضا التراث الاعلامي المسموع والمرئي وهو أخطر ، ففي قسم الاذاعة بكلية الاعلام ليس هناك تاريخ للاعلام المسموع أو الاعلام المرئي ، والمشكلة في ذلك أن الاشرطة التي يسجل عليها يتم مسحها بعد ذلك ، فمعظم الاشرطة التي كانت تحوى خطب الرئيس عبد الناصر على سبيل المثال تم مسحها جميعها وهو ما أفزعنى وجعلنى أطالب بوضع هذه الاشرطة فى خدمة البحث .

نقطة ثالثة أود التأكيد عليها وهى ان هناك حوالى ٣٠٠ صحيفة ضالعة و ٢٥٠ صحيفة ، فى حاجة الى الترميم وأقول ان ما كان يحتاج الى الترميم منذ عشر سنوات لم يعد الآن صالحا للتعامل معه ، لذا أؤكد على مسألة الترميم واستعادة التراث الصحفي المصرى وأذكر ان مكتبات مثل المكتبة الوطنية فى باريس ودار الوثائق البريطانية ومكتبة الكونجرس ومكتبة ليدين بموسكو هذه المكتبات الأربع بها كم هائل من الصحف الضالعة منا ، ومن الممكن تخصيص ميزانية يمكن نقل هذه الصحف على ميكروفيلم ومن ثم إمكانية استعادتها .

وهناك شيء آخر هام وهو ما يخص صحف الاقاليم فعندما أتبع أن أخدم جامعة أسيوط وهى المدينة التى أنتهى إليها ، عن طريق انشاء قسم اعلام بالجامعة فكان أول شيء قمت به هو ان قمت بمحاولة للاطلاع على المكتبات مثل مكتبة المحافظة أو مكتبة الجامعة وللأسف ليس هناك وعى بأهمية الصحف ومن ثم من أجل الأبحاث التى من المفروض أن يقوم بها الطلاب اضطرت لاجتياز كليات كبيرة من الجرائد والسفر بها اليهم ، فليس هناك حفظ للصحف لديهم وهى مسألة تعد كارثة فحتى بالنسبة للصحف

الاقليمية التى صدرت فى أسبوط ونحن نعلم ان أسبوط لها تاريخ فى هذا الأمر أيضا لم نجد أية صحيفة محفوظة ومن ثم لا يستطيع الطالب القيام بأبحاث حول تاريخ الصحافة الاقليمية أو الصحف الأخرى ، ومن ثم تعد الصحافة الاقليمية مشكلة أخرى فى هذا الصدد وعندما سألت المحافظ وهو شخص راثع حقيقة وجدته جاء فقط منذ عامين فى حين أن هناك تاريخ من الإهمال لدرجة ان السلطة العسكرية هناك لا تدرى ما هى قيمة الوثائق ، فما يهمهم هو الضبط والربط والأمن فى أسبوط فى حين لا يهتمون بحفظ تاريخ أسبوط ، مع احترامى للجميع واحترامى لكل الناس لكننى اتحدث بصراحة ، فكل ذلك أوجد مشكلة أخرى فعندما نحاول أن نحارب الارهاب فى الوجه القبلى لابد أولا من معرفة تاريخه ودوافعه وظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية وبالذات الجانب الثقافى الذى لا يذكره أحد حتى على المستوى الأكاديمى . فلا بد أن يكون هناك اهتمام أكبر بمعرفة تاريخ هذه المنطقة وعملية توالى الأجيال والحكام عليها الذين أوصلوها الى هذه الحالة والتاريخ يعنى فى النهاية الوثائق .

وأنا أتصور ان تاريخ مصر ليس فقط الوثائق المتعارف عليها بل ان تاريخ مصر هو أيضا الصحف التى تسجل أشياء كثيرة لا تستطيع تسجيلها الوثائق الأخرى ، ومن ثم فالاهتمام بهذا الجانب لا يقل أهمية عن المخطوطات الأساسية أو مذكرات النباسة والعلماء والمثقفين ، والوثائق ذات الشأن سواء كانت وثائق عسكرية أو سياسية ، فنحن نعتبر ان الصحافة هى سفر يضم كل ذلك .

واتصور كذلك ان الأمر لا يقتصر على مجرد عرض الماس والمحن التى تمر بها الوثائق ، بل لابد من وضع حلول جزء منها مطلوب من الدولة أن تقوم به وجزء منها اهتمام الصحافة بالقضية

ومن خلال إبراز الوجه الآخر للقضية الذي تحدث عنه الأستاذ إبراهيم فتح الله بشكل جعلني أحترمه تماما وأصداقه لأنني تعاملات طويلة ولازلت أتعامل مع الكوادر البشرية وخصوصا الكوادر الأقل من الوسطى والدنيا هي بالفعل عبارة عن ماساء متحركة سواء على المستوى الوظيفي أو من حيث المرتبات أو على المستوى الصحفي الذي يحتاج الى الاهتمام بسبب مسألة التعامل مع الوثائق لفترة طويلة ، وهم خدمونا جدا ولكنهم في النهاية عاجزين ولم يكن هناك من قام بملغ الأنظار اليهم ، ومن ثم فيجب عنه الكتابة عن الوثائق إبراز الوجه الآخر للعلة فهؤلاء العاملون في النهاية هم أهل لنا - وجزء منا وعندما نقوم بحل مشاكلهم سيصبحون بالفعل سندنا لنا وسيدرك كيف يمكن المحافظة على الوثيقة .. أنا لا أنسى عندما طلبت (كوكب الشرق) حينما كنت أبحث موضوع الصحافة والقضية الفلسطينية ان جاء الموظف بالكواكب ووجدت زميله يقوم بفتح الباب من خلال كومة انتزعها من أحد المجلات انتزعها وكأنه ينتزع أحشائي وكنت وقتها في حالة انهيار وقلت له أنه بذلك انتزع جزء من قلب مصر الحق ، وأستطيع أن أقول ان الصحف الخاصة بالثورة العربية غير موجودة فعل مدى ١٥ عاما أستطعت أن أقتع ثلاثة باحثين (باحثين وباحث) لتناول الثورة العربية ، فمنحني الى حد كبير أستطعنا تسجيل معظم تاريخ الصحافة ، الا انه في خلال القرن التاسع عشر هناك سنوات عديدة ضائعة ، ففي الثورة العربية ١٨٨٢ سنجد صحف مثل (الطائف) و (التنيكيت) و (التنيكيت) و (الأستاذ) وهي صحف غير موجودة فالطائف لا يوجد منها سوى نسخة واحدة ، نسخة واحدة من أهم جريدة أقامت العلاقة بين الجيش وبين الشعب ومهدت الارضية الأساسية للثورة العربية ، فقصوت الثورة لا نجد منها الا عدد او ورق

مختلف من عدة أعداد ، أما (الأستاذ) فقد استطاع عبده جبير أن يجمعها في مجلد ومن ثم يأسست ، الى أن جاء طالب آخر هو معيد يدعى محمد الباز ذكر لي أنه سيتسبل مسترسل لكل المكتبات من أجل البحث في الثورة العرابية وذلك رغم قيام اثنين بمناقشة نفس المشروع وبأسوأ وتوقفوا .

على سبيل المثال الدكتور رمزي ميخائيل استطاع بصبر وبدأ أن يتناول بالبحث في ثورة ١٩١٩ فقد أحضرنا له الصحف الناقصة هنا ومع ذلك فهو يسجل أن هناك ١٩ دورية من الدوريات السرية لثورة ١٩١٩ ناقصة . ولكن بالطبع من الكم الذي تم احضاره اضافة الى الكم الموجود هنا ممكنه من اتمام رسالته حول ثورة ١٩١٩ ومن ثم فقد أمكننا القيام بإجينا نحو ثورة ١٩١٩ وبقي واجبنا نحو انتفاضة ١٩٤٦ الا أننا في تلك الانتفاضة نجد نفس المشكلة : وأنا لا أدري ما الذي يحدث ؟ فالوثائق الصحفية الخاصة بالهيئات الوطنية أو صحوة الضمير الوطني في مصر غير موجودة ، نأخذ نظرية التآمر التاريخي أو نظرية المؤامرة في تفسير التاريخ ولكن أكيد هناك شيء ما يحدث ضد هذا الوطن في هذه الجزئية بالذات .

وأنا أتصور انه يجب الاهتمام بالكوادر البشرية كما ذكر الأستاذ ابراهيم فتح الله سواء من ناحية المرتبات أم من ناحية الرعاية الصحية وهو أمر مهم ومن ناحية التدريب المستمر كذلك حتى يدرك أن الوثيقة هي قطعة من جسد أجداده يحافظ عليها من أجل أحفاده جيلا بعد جيل وليست مجرد ورقة ، النقطة الأخرى المهمة هي ضرورة كذلك أستطيع القول أن الاتفاق في معظم الهيئات والمصالح الحكومية يتم على المسائل المظهرية أما المسائل التي تبقى للأجيال والتي تشكل الوعي لا نجد ميزانية لها أما المهرجانات

والاحتفالات فينفق عليها يسخاء ، ولكن أقول ان تجديد دار الكتب وهو أمر أسعدي كان يمكن تخصيص جزء ولو بسيط منه لترميم التراث ليس الصحفي فقط ولكن التراث الوثائقي عموما .

ايضا مسألة الاسراع في اصدار التشريع وأنا كنت آمل ان يكون الأستاذ صلاح الطاروطي موجودا حتى يحدثنا عن هذا الأمر الا انه لم يأت . وبالتسبب للهيئات الثلاث المسؤولة عن التراث الصحفي لدينا دار الوثائق ونحن معنا الأستاذ سمير غريب وهو خريج كلية الاعلام قسم الصحافة ، الطرف الثاني هو المؤسسات الصحفية الكبرى وخاصة المؤسسات القادرة والغنية وفي مقدمتها الدار العربية التي عشت فيها لمدة ١٠ سنوات كذلك هناك نقابة الصحفيين ودورها أدبي ومعنوي فهي ليست لديها ميزانية أما من لديه ميزانية ولديه سلطة تنفيذية هو المجلس الأعلى للصحافة فيستطيع القيام بدور في هذا الصدد حيث قد تتكدس فيه الأموال وتعود كل عام ٥٠ والحقيقة أنني اكتفى بهذا وشكرا لكم .

يوانا لبيب رزق: قضية الوثائق تشغلني جدا ولكن مما يشغلني ايضا هو هل من المفيد ان نظل نبكي على اللبن المسكوب ؟ أم ان علينا ان نمنع سكب مزيد من اللبن ، انا اظن ان البكاء على اللبن المسكوب ليس حلا للموقف القائم ، وأظن ان اتهام الدوائر الرسمية سواء كانوا المسؤولين في دار الكتب ، أو المسؤولين في دار الوثائق ، بالتقصير ليس حلا .

هناك جو عام ومناخ شامل .

وأود ان أحكي لكم حول (الوعي الوثائقي) ففي شمال إنجلترا هناك جامعة قديمة هي جامعة درن بالقرب منها كان يقطن رجل مهم جدا لعب دورا خطيرا في مصر والسودان وهو السير ونجت

الذى كان حاكما عاما للسودان ثم بعد ذلك مندوبا ساميا في مصر ، هذا الرجل بعد عام ١٩١٩ وبعد اعتزاله الوظيفة ، اول ما قام به ان اتى بأوراقه الرسمية وأعطاهها هدية لمدرسة الدراسات الشرقية الموجودة بتلك الجامعة ، وفي خلال الفترة من العشرينيات الى اليوم أصبح هناك أرشيف كامل يسمى أرشيف السودان بجامعة درن ، كان هذا الارشيف من قبل يتبع مدرسة الدراسات الشرقية اما اليوم فقد أصبح يتبع الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث أعطى كسل الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث أعطى كل منهم للجامعة اما مذكراته أو اليوم صبور لديه أو أوراق مدرسية لذلك فهم يطلقون على هذه الجامعة أوراق خاصة ، وفي عام ١٩٨٧ زرت هذه الجامعة للاطلاع على أوراق طابا ولكن قبل السفر درست. كتالوجا في معهد الدراسات الأمريكية علم ١٩٨٦ بما لديهم وذهبت مسلحا بها درسته في هذا الكتالوج وعندما ذهبت الى هناك وطلبت ما أريده اتضح أن كتالوج ١٩٨٦ أصبح قديما للغاية وأن هناك كتالوج لعام ١٩٨٧ وهو كتالوج جديد به تفاصيل واضافات مذهشة ، بمعنى ان الخراك دائم ومستمر وهو حراك يقوم به اناس بالحرص على الوثائق وحفظها جيد جدا لكنهم يعاملون الوثيقة باحترام بالغ اذا القضية ليست قضية المسؤولين فقط ولكن الى جانبها قضية الوعي الوثائقي العام .

ونأتى الآن الى قضية الصحافة فانا صحيح انتهى بي المطاف في الاهرام اى العمل في الصحافة ولكنى اذكر ان اول كتاب لى صدر سنة ١٩٦٩ وهو (الحياة الحزبية في عهد الاحتلال البريطانى) كان يقوم على حوالى ٧٠٪ صحافة و ٢٠٪ وثائق و ١٠٪ مراجع وقد لاقيت للأسف عنتا شديدا من زملائى .

أساتذة التاريخ الذين رأوا أن الصحافة مادة ملية من الدرجة الثانية ، مع العلم أنى أراها كما تقول الاستاذة د. عواطف مادة ملية من الدرجة الأولى وأهم من الوثائق لأن الوثائق لا يوجد بها نبض الحياة بينما الصحافة تحتوى على هذا النبض .

ولعل الأستاذ سمير غريب يذكر أنه في خلال الاجتماعات التى كانت تعقد من أجل دار الكتب الجديدة السيدة سوزان مبارك أنه كان هناك تيارات ، تيار كان يتزعمه — وهذا من حق — الدكتور أمين مؤاد كان يقول بأولوية المخطوطات ، وتيار كنت أتزعمه أو ألح عليه وهو تيار الصحافة ، ومن الواضح أن التيار الأول هو الذى تغلب على الاجتماعات بعد ذلك وجدتهم يتحشدون عن المخطوطات وأصبحت العناية منصرفة الى المخطوطات مع العلم أن المخطوط من الممكن أن أجده مثيل أن لم يكن في القاهرة ففى دمشق أو هولندا أو فرنسا ولكن الجريدة التى تضع لا يمكن أن أجدها مثلاً ، فالحقيقة أن موقفى وندائى ذهبت هباء وبالتالى فأننا منزعج جداً فيما يجرى بالنسبة للدوريات ، فالدوريات فى تقديرى وكما قلت هى وثائق من الدرجة الأولى ولكنها فقط تحتاج الى قراءة خاصة ، الوثائق ، تحتاج الى قراءة بشكل ما ويعين معينة ، أما الدوريات فتحتاج الى قراءة بعين مختلفة ، ومن ثم فنحن الآن فى موقف خطير جداً بالنسبة للدوريات ، فأننا لست متزعجا بدرجة كبيرة على الوثائق فهى محفوظة ، وتحتاج محاسب الى التنظيم وإلى اليد العاملة والوقت ، ولكن الدوريات هى التى تندثر ، وتندثر بشكل سريع جداً وبالتالى أقول لبتنا نبتنى حملة قومية لاتقاذ الدوريات ، ولبت هذه الحملة لا تقتصر على الحفاظ على ما هو موجود فى قسم الدوريات بدار الكتب ، بل انتهى أن تكون هذه الحملة قائمة على توجيه نداءات للأفراد الذين لديهم دوريات قديمة خصوصاً بالمجلات حيث لا يحتفظ أحد بالجرائد وإنما يحتفظون

بالمجلات ، وأنا شخصيا كان زوج عمى يحتفظ بهذه الدوريات وهو يعد أحد مقادر تكوينى العلمى . فقد كنت اذهب لاية اجراء هذه الدوريات ، ولكن بعد وفاته ، وكنت أنا وقتها فى السودان ، تم اعطاء هذه الدوريات لبائع الروباليكا فقد كان هناك بعض الامراد الذين يحتفظون بهذه الدوريات ويقومون بتجليدها ، ومن ثم فالمطلوب حملة قومية لانتقاذ الدوريات والحفاظ على ما هو قائم وبطريقة جديدة حيث يمكن أن يكون هناك ميكروفيلم للدورية يرجع اليه وليس الدورية نفسها وقد قلنا من قبل نريد تصوير كل الدوريات لكي لا يذهب القارئ ليطالع جريدة مهلهلة وانما تتم المطالعة من خلال ريدر Reader (جهاز قارئ) وميكروفيلم او ميكروفيش يعمل عليه ، وفى وقت من الاوقات قيل أن ذلك سيتم ، ولكن للأسف لم يحدث ، وقد يتم صرف مائة او مائتين ألف جنيه ، ولكن سيتم الحفاظ على التراث القومى فانا كنت افضل تصوير هذه الدوريات بدلا من الوجاهة التى أصبحت تحظى بها دار الكتب ، بالطبع لا بأس من حدوث الامرين معا ولكن اذا كان هناك خيار فان تصوير الدوريات بالميكروفيلم وحفظها افضل من عمل السلام من الرخام .

محمد خضر : الدكتورة عواطف عبد الرحمن اثارت نقطة النقطة الاولى هى الدوريات التى تحدث فيها د. يونان والنقطة الأخرى ، هى المتعلقة بالوسائط الأخرى كالاشربة وغيرها فهناك مسألة خلط بين الوثائق والمكتبات ، فالمعاملين فى مجال المكتبات يريدون اعتبار حتى الكتاب وثنائى ، فكل ما هو مطبوع لا يدخل فى اختصاص الارشيف القومى وانها يدخل فى اختصاص المكتبة القومية ، والعمل فى المكتبة القومية بالاساليب التكنيكية مختلف تماما عن العمل التكنيكي فى الارشيف القومى ، أما الوسائط الجديدة فهذه أيضا محلها الارشيف القومى ، ولكن بوسائل جديدة ، حتى ش

التشريع ونحن وضعنا ذلك في التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة
للأرشيف القومى وثائق وانما هى جزء من المكتبة الوطنية تسال
عنها هذه المكتبة الوطنية . اما الوسائط الاخرى السمعية -
البصرية فهى فى الحقيقة تدخل ضمن الارشيفات القومية ، ولكن
الاساليب الفنية المستخدمة فى الارشيف القومى تختلف اختلافا كبيرا
عن الاساليب الفنية المستخدمة فى المكتبات وهذه هى نقطة الخلاف
التي لا بد ان يفهمها الجميع فلكى يتم تكوين من يعمل فى الارشيف
أو الارشيفست فيجب أن يتلقى تعليما خلاف التعليم الذى يتلقاه
من يعمل فى مجال المكتبات وهذا ما كنت أحاول التعليق عليه . .
وشكرا .

د. فاطمة موسى : اضافة الى كلام الدكتور يونان أقول ان
المصحف والمجلات لا نحافظ عليها لمجرد معرفة حوادث التاريخ
ولكن معرفة ادباء القرن الثامن العشر ومحتويات المطبوعات
الادبية مهمة جدا فهى وثائق هامة حتى بالنسبة لتاريخ الادب ، فعلى
جدران مكتبة المتحف البريطانى نجد المجلات منذ القرن الثامن عشر
مجلدة وموضوعة ، فنحن يجب أن نقوم بشئ نفقد به هذا التراث
ليس فقط كوثيقة تاريخية وانما كوثيقة تستخدم فى البحث فى مجالات
الادب والفنون ، لهذا ضرورى لنا جيبما .

د. يونان لبيب رزق : لقد كنا واعون بهذه الفكرة تماما ونحن
فى مركز تاريخ الاهرام نخطط مثلا لاعادة نشر الروايات التى كانت
تنشرها جريدة الاهرام مستلسلة منذ اواخر القرن الماضى ومخطط
ايضا لنشر المقالات الخاصة ببعض الشخصيات الادبية الكبيرة
التي لم يتح لها فرصة النشر فنحن واعون بهذه المسألة .

. أيضا لا بد أن أشير الى أن الدوريت تفيد في كتابة التاريخ الاجتماعي . أما الوثائق الخاصة بالاستاذ ابراهيم فتح الله فهي لا تصلح لكتابة هذا التاريخ الاجتماعي .

د. هدى جمال عبد الناصر : الحقيقة أن هذا الموضوع مهم جدا بالنسبة لى ، لأن لى تجربة مرة في عملية جمع الوثائق ، سواء وثائق ما قبل الثورة أو وثائق ما بعد الثورة ، مرسالة الدكتوراه الخاصة بى تناولت فترة ما قبل الثورة ، وبحكم على بالأهرام فى وحدة دراسات الثورة المصرية، التى تعمل على توثيق فترة الثورة، اهتمت بوثائق ما بعد الثورة . لن أتحدث عن الوضع القائم لأننا كلنا نعلم هذا الوضع ولكن من الواضح مما دار أن هناك أمور أساسية نتحدث عنها فهناك اتفاق على مبدأ تنظيم الوثائق هو دار الوثائق المصرية ، وحسب على أن مبنى الدار من الممكن أن يحتل المزيد . اذن ما نحتاج اليه بالدرجة الأولى هو تنظيم العمل داخل دار الوثائق ، والحقيقة أن لى ملاحظة فالأمر ليس مجرد الوعى بقيمة الوثائق ووضعها فى مكان معين وانما العملية هنا متعلقة بوجود قانون يحمى هذه الوثائق ، ويحمى رغبة السذى يعطى الوثيقة فى طلبه أن تكون الوثيقة مغلقة لفترة معينة ويشعر بالثقة من أن رغبته ستجاب ، ومن هنا فالقانون مهم جدا .

والحقيقة أننى نظرت الى مشروع القانون المطروح على مجلس الوزراء لإقراره وأرساله الى مجلس الشعب ، فلوهلة الأولى وجدت أن هذا القانون يقيد بأكثر مما يعطى الحرية فهى على سبيل المثال يقول : أن الوثيقة المكتوب عليها « سرى للغاية » تحفظ لخمسين سنة ، وأنا هنا اختلف مع ذلك ، فانا عملت فى رئاسة الجمهورية وفى الحكومة قبل الانتقال الى الجامعة وأعلم أن هناك دائما ميل الى المبالغة فى رفع درجة السرية فى الوثيقة وقت

اصدار هذه الوثيقة ، ولكن بعد فترة درجة السرية هذه تسقط ، وتختلف عملية سقوط درجة السرية باختلاف الموضوع او باختلاف العصر والزمن نفسه ، وبالتالي فمن الممكن ان أجد ورقة عليها عبارة « سرى للغاية » ولكن أصبحت بعد عشر سنوات لا تحمل أية درجة من السرية ، ومن هنا فيمكن أن يتاح للباحثين الاطلاع عليها بعد ٢٠ سنة أو ١٥ سنة الى غيره من الحدود الدنيا للاطلاع على الوثيقة ، والحققة هذا الكلام ليس متبعاً في مصر وحدها ولكن أيضاً في المملكة المتحدة فانا اطلمت على الوثائق البريطانية في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ وكل الوثائق التي اطلمت عليها كانت تحمل درجة « سرى للغاية » ولكن زالت عنها درجة السرية بمرور الوقت .

اذن نحن نرغب في قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطى للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون هذا القانون الغرض منه تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة أمام الباحثين .

نقطة أخرى اود الانتقال اليها وهى المتعلقة بوثائق النور وهى التى تهمنى في اللحظة الحالية ولا سيما ما يتعلق بمكان هذه الوثائق .. فأننى اتبع مكان هذه الوثائق منذ عدة سنوات لأهمية هذه الوثائق للباحثين .

لان سوق الكتب مليء بالكتب التى يدمى كتابها انها شهادة تاريخية ، ونحن نعلم ان تعريف الشهادة التاريخية انها يجب ان تكون موثقة علمياً ، ومن ثم غاية مذكرات او كلام غير موثق ليس له قيمة فى أية رسالة علمية وهو ما تعرف فى الاطار الأكاديمي ، بالتالى فهناك كم هائل من هذه المذكرات غير الموثقة والمشكوك فى الغرض من اصدارها .

ثانيا : من خلال حضوري لناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه فى هذه الفترة أجد أن الطلاب أو الباحثين لا يجدون الا الوثائق من الدرجة الثانية لكى يقدموها أو يعتمدوا عليها فى أطروحاتهم وأعنى بذلك الكتب ، أما الوثائق من الدرجة الاولى ، غير موجودة وغير متوافرة وبالتالي تكون الرسائل غير ذات قيمة من الناحية العلمية ، ومن ثم فانا كنث فى السنوات الماضية انتبغ اين توجد هذه الوثائق خاصة وأننى أعلم أنه كان هناك توثيق جيد جدا لهذه الفترة ، موجه من الرئيس عبد الناصر نفسه فقد كنت أعمل فى رئاسة الجمهورية قبل عام ١٩٧٠ وتقريبا استطعت أن أحصر ما هى الوثائق التى كانت موجودة فى الأرشيف الخاص الذى نقل فيها بعد الى أرشيف عابدين . وبالتالي أطلب بطرح هذه الوثائق للباحثين حتى يطالعوا وثائق مثل محاضر مجلس الثورة ، ومحاضر مجلس الوزراء ، وخاصة فترات مجلس الوزراء التى رأسها الرئيس عبد الناصر بنفسه فقد كان يرأس مجلس الوزراء فى فترات الأزمات ، وكذلك وثائق الخارجية المصرية فحسب علمى بعضها غير موجود وفقد حيث اتضح أن أى وزير خارجية ينقل أو يخرج يأخذ معه عددا من الوثائق ولا يعيدها . وهنا فانا اشدد على أنه حتى المسئول الكبير الذى يريد أن يحتفظ ببعض الوثائق ، لكتابة مذكراته فيها بعد يمكنه أن يحصل على صورة من هذه الوثائق خاصة وأن أجهزة الكمبيوتر الحديثة من خلال المسح الضوئى تسمح بأخذ هذه الصور .

ايضا وثائق الداخلية المصرية هذه الوثائق قد تكون موجوده فانا لم أصل بغد لوزارة الداخلية بحكم اجراءات الامن المتبعة بالنسبة لوثائق الداخلية ووثائق المخابرات العامة ، فالمخابرات

العامة وثائقها في غاية الاهمية لان هيئة المعلومات والتتديرات داخل المخابرات العامة كانت تحتفظ بتقارير جميع الوزارات ومنها تقارير الخارجية والبرقيات الخارجية الهامة التي فقدت في وزارة الخارجية نفسها . انا مطمئنة لان صورة هذه البرقيات موجودة في هيئة المعلومات والتتديرات في المخابرات العامة ، والخطوة التي نتظرها هي السماح للباحثين بالاطلاع على هذه الوثائق .

نتنقل الى نقطة خطيرة جدا ايضا وهي مسألة الوثائق الموجودة في حوزة الامراء حيث تغابا الامر بمعبء كبير بعد وفاة الوزير او المسئول الكبير بان تجد امها وثائق لا تعرف كيف تتصرف بها . وبالتالي اقول ان نص القانون المتقدم لمجلس الشعب لا يجب ان يحتوى على نصوص للترهيب لان هذا الترهيب يمكن ان يدفع هؤلاء الاشخاص الى التخلص من الوثائق لان ذلك يكون اساسه ، بل لابد ان يكون هناك ترغيب في تقديم هذه الوثائق لدار الوثائق المصرية والوعد بالوفاء بطلبات مقدم هذه الوثيقة من حيث مدة خطة الاطلاع عليها وغيرها من الامور .

ايضا عملية حفظ هذه الوثائق فانا اود ان ابيه الى نقطة خطيرة جدا موجودة لدينا في مصر وهي عملية انتقال الوزارات والهيئات العامة من مكان الى مكان وما ينتج عن ذلك من تحميل هذه الوثائق في اجولة على عربات نقل ونقلها ورميها في مخازن .

واريد هنا ان اتحدث عن تجربة حية عشتها واصبت باحباط شديد فيها وهي الخاصة بوثائق السد العالي ، ومشروع السد

للعالمى مشروع هام جدا بالنسبة لفترة الثورة ، وتوثيق هذا
 المشروع يعد أمرا هاما بالنسبة لنا ، ولجات الى جمعية يمكن أن
 يكون لديها وثائق السد العالمى ، ولكن اتضح لى أن هذه الجمعية
 لا تملك أى وثائق وانها محدودة الامكانيات جدا فبدأت اتحرى
 حول مصير هذه الوثائق فلم أصل الى حل ، لأن هذه الوثائق كانت
 موجودة فى مبنى خاص بهيئة السد العالمى ثم بعد أن اكتمل بناء
 السد العالمى استخدم هذا المبنى فى غرض آخر ونقلت هذه الوثائق
 ولكن الى أين ؟ الى وزارة الرى فقيل لى أن هذه الوثائق موجودة
 فى المواقع فى أسوان يتبقى أن اذهب الى أسوان للبحث عنها
 وهى خطوة انتظر القيام بها وهى عملية كبيرة وتستلزم مجهودا
 كبيرا لا يستطيع فرد القيام بها . اذن يجب أن ننتبه الى الوثائق
 المصرية عند نقل المصالح والوزارات من مكان الى آخر ، ومن هنا
 اجد أن المسئولية الأساسية لمقاة على عاتق دار الوثائق المصرية
 حيث يجب أن تميد تنظيم العمل من داخلها ، أيضا الومى يأتى
 من خلال التشريع ووضع القواعد ، وأنا مثلا من خبرتى فى العمل
 بدار الوثائق البريطانية لفترة طويلة ، اجد أن المبنى كما لو كان
 مبنى عسكريا وهو باشراف ملكة بريطانيا وهى التى افتتحته
 وفمرت الأموال اللازمة لهذا المشروع ومن هنا اقترح أن يكسون
 رئيس الجمهورية نفسه ويمبادرة منه هو الذى يقوم بتوفير الامكانيات
 اللازمة لدار الوثائق المصرية والا فما ينطبق على الفترة السابقة
 سينطبق على فترة الحكم الحالية والقادمة اذا استمر الوضع على
 ما هو عليه .

اذن فنحن نطالب رئيس الجمهورية بأن يعطى الاهتمام بدار الوثائق المصرية ولا نطلب مكانا فالمكان الموجود كافى ، ولكن نطلب مجرد اعطاء الامكانيات المادية له . أولا خلق نظام عمل ملمى داخل هذه الدار .

ثانيا : ان يكون العاملين فى هذه الدار متوافرة لهم الرعاية المادية لانهم يتعاملون مع مادة غالية لا تقدر بثمن فكيف لا يستطيع ان يعيش فى مستوى معيشى محترم ويتعامل مع هذه المادة . وأنا عندى امل وثقة ان الادارة الجديدة لدار الوثائق المصرية قادرة على حل هذه المشكلة ولكن فى نهاية الامر هى تحتاج الى دعم أعلى من ذلك فى هذا الموضوع .

الحقيقة عندما اطلب بدور لرئاسة الجمهورية اعترض على ان يكون للرئاسة دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لانه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة استطيع ان اقول ان هناك نوعا من القسوة او المنع لاي باحث فى استخدام ارشيف رئاسة الجمهورية ، فوزير شئون رئاسة الجمهورية الدكتور زكريا عزمى غير متعاون على الاطلاق فى هذا الموضوع ، حتى معى شخصيا فيما يتعلق بالاطلاع على وثائق والدى التى سبق أن اطلع عليها اساتذة الجامعة ومن عملوا فى لجنة كتابة التاريخ فى عهد الرئيس السادات وبالطبع الامر الآن متوقف على أن اطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لكي يسمح لى بالاطلاع على هذه الوثائق ، واعتقد ان هذا الموضوع لن يتم الا فى وجود من يدفعونه ويلحون عليه ولن يكون هؤلاء الا أصحاب المصلحة الحقيقية فى ذلك وهم اساتذة

الجامعة المشرفين على الأبحاث الذين يجدون أنفسهم يضيعون وقتهم في أبحاث لا قيمة لها من الناحية العملية نظرا لنقص الوثائق الأولية التي يحتاج إليها أي بحث في التاريخ وشكرا .

د. عماد أبو غازي : في اعتقادي أن القضية هي انهيار مرافق المعلومات في مصر وليست قضية دار الكتب أو دار الوثائق وحدها ، فالمشكلة تعم كل مرافق المعلومات في مصر ، مكتبة جامعة القاهرة من المفترض أن يوجد بها وثائق الحملة الفرنسية . في السبعينيات كان موجودا منها أكثر من ٢٠٠ محفظة تحتوي على وثائق أصلية للحملة الفرنسية منها ثلاثة وثائق للديوان ، ومنها مراسلات بين مراد بك والحملة الفرنسية ، المتبقي منها الـ ٢٠٠ محفظة الآن لا يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ محفظة ، ماين ذهبت تلك الوثائق .. وكيف ؟ لا أعلم مثلما حدث في دار الكتب من ضياع للدوريات الهامة بجرائد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ غير موجودة ، مانا هملت في موضوع المظاهرات منذ ٢٥ عاما ، اليوم أرسلت أفرادا لمطالعها فلم يجدوها ومن الواضح أن هناك جزء من تاريخنا يتم انتزاعه بفعل فاعل .

والحقيقة أن القضية لها أكثر من مستوى والدكتور يونان انار' أهم نقطة في الموضوع وهي مسألة الوعي فنحن نقتصر إلى الوعي بحماية مصادر تراثنا ، فالقضية المطروحة أوسع من الوثائق بمفهومها الحقيقي فهي تشمل كل مصادر تراثنا ، وغيب هذا الوعي موجود ليس في المؤسسات فقط بل أيضا وسط المثقفين أنفسهم ، واليوم أصبحت دار الوثائق القومية هي المكان الوحيد المأمون الذي لا يوجد به وثيقة ضائعة ، قد يكون هناك مشاكل من نوع آخر قبل نقص الامكانيات ، أو سوء تصميم المبنى الذي قد يؤدي أحيانا إلى تلف الوثائق لكن للأسف مؤسسات الدولة الرسمية تعمد

وثائقها ، فكما قال لى د. محمد عفيفى ان وثائق هامة جدا تباع لدى
باعة الروبائيكيا وهى ليست وثائق عديمة القيمة ولكنها وثائق خطيرة
فى وزارة العدل هناك محاكم اعدت وثائق وحجج شرعية تعود
للقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، هناك زميلة ذهبت الى
مكتبة طنطا تبحث عن حجج قيل لها انه بالفعل كانت هناك وثائق
ولكن تم احراقها لانه لا يوجد مكان ، اكثر من ذلك الوثائق التى
نقلت الى مبنى مجلس قيادة الثورة لتكون مادة للجنة كتابة التاريخ
التي شكلت ايام الرئيس السادات وعندما تم تسليم المبنى الى
وزارة الثقافة نشرت (روز اليوسف) خبرا يقول ان هناك جهة
امنية سيادية ذهبت وفرزت هذه الوثائق واعدمت اعدادا منها .

سمير غريب : لم تعدم .. ليس هناك وثائق عدمت .

د. عماد ابو غازى : لقد نشرت فى الدستور بعد ذلك ولم يرد
أحد .. واتمنى ألا تكون هذه الوثائق قد عدمت .

هناك عدة موضوعات أخرى مثارة مثل موضوع المؤسسات
التي تحفظ الوثائق وموضوع التشريع وموضوع الاعداد المهني
للعاملين .

وفىما يتعلق بالتشريع مانا اوافق الدكتورة هدى تمام فى ان
التشريع يمنع باكثر مما يمنع والحقيقة ان هذا التشريع مر بثلاث
مراحل ، واتا مشاركا فى اعداد هذا المشروع ، فى المرحلة الاولى
وجد ان هذا المشروع اعدته لجنة علمية كانت مشكلة عندما تولى
الدكتور حجازى مسئولية دار الكتب والوثائق القومية وهى لجنة
علمية لدار الوثائق القومية كانت تضم فى عضويتها الأستاذ ابراهيم
فتح الله ، والأستاذ محمد خضر والدكتور يونس وغيرهم من
المختصين فى التاريخ وفى الوثائق واعدنا مشروعا كانت النقطة

الإنسانية والمحورية فيه هي حرية تداول المعلومات ، فقد كان التوجه الأساسي للمشروع مبنى على حرية تداول المعلومات ، وقد تم البدء في اعداد هذا المشروع سنة ١٩٩٥ ، رايت المشروع في صورته النهائية بعد ان عاد من مجلس الدولة وجدت ان المنع والحظر وتشديد العقوبات أصبح هو الأمر الأساسي فانا لدى مسودة المشروع الأول مكتوبة بخط يدى وهو المشروع الذى كان معروضا على اللجنة اثناء المناقشات ، اما المشروع الحالى فقد اختلف اخلافا جوهريا عن المشروع القديم . وأصبح المنع والعقاب هو الأساس فيه وليس الإباحة ، فالهدف الأساسي من جمع الوثائق هو إتاحتها للباحثين لا منعها عنهم ، ومن ثم فانا أتصور ان القضية ليست الإلحاح في اصدار التشريع بقدر ما أجد ان الموضوع يحتاج الى اعادة نظر في هذا التشريع فمثلا بالنسبة للعقوبات المشددة الموجودة في مشروع القانون والتي تقول ان من يكتب على وثيقة او يطلعها تصل عقوبته الى السجن لسنوات فيسجن باحث ١٠ سنوات لمجرد انه اخطأ ووضع علامة على وثيقة .

د. مصطفى عبد الغنى : هذا بالنسبة لمن لديه وثائق ولا يسلمها .

د. عماد أبو غازي : أيضا والذي لديه وثائق والوثائق نوعان ؛ وثائق خاصة بالدولة وهي وثائق يجب ان تسلم بحكم القانون ويجب ان تكون هناك عقوبة ما على إتلافها مثلا يجب معاقبة أى مسئول في الدولة لديه وثائق لم يسلمها عقابا صارما .

لكن الوثائق الخاصة في كل ارسيفات العالم نجد ان عملية تسليمها متروك لأصحاب الوثائق من الممكن ان يقوموا بتسليمها وان يضعوا مقررات حظر أطول ، ففى التشريعات الفرنسية

الوثائق الخاصة يكون لها درجة من الحماية أكثر من غيرها لانها قد تحتوي على مسائل شخصية خاصة بحياة الافراد حتى ولو كانوا زعماء سياسيين .

فيما يتعلق بالمؤسسة ما دام دار الوثائق القومية ادارة تابعة لهيئة تابعة لوزارة الثقافة فلن تستطيع أن تمارس دورها فلا بد أن تكون تابعة لجهة سيادية ولكن مشكلة الجهة السيادية — كما قالت الدكتورة هدى أيضا — ان الحس الأمنى لديها على ، فكيف نبحث عن حل وسط يجعل هذه المؤسسة مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها وفي الوقت نفسه تحت رعاية جهة من الجهات السيادية التي تسمح لها بالتالى بالبحث والتفتيش والجمع للوثائق ، والهيئات مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب ومجلس الوزراء مع الحفاظ او النص في التشريع على حق الباحث والمواطن بشكل عام على الاطلاع على المعلومات الموجودة في الوثائق ، وهذا هو الهدف الاساسى من جمع هذه الوثائق ، فنحن لا نجمعها من أجل منع الناس من الاطلاع عليها .

أيضا موضوع الاعداد المهنى هو أمر هام جدا ، فالمبنى الحالى لدار الوثائق به مشكلة فهو بالفعل يستطيع أن يستوعب وثائق أكثر ولكن هناك عشوائية حقيقية داخل دار الوثائق ، فقد كانت دار الوثائق موجودة في القلعة في مكان شديد الجفاف بعيد عن الرطوبة بعيد عن التلوث ثم تم نقلها بعد ذلك على بعد ١٠٠ متر من النيل حيث الرطوبة وعلى طريق رئيس به من الملوثات ما يدمر الوثائق ، وهناك تقرير قام به خبير من اليونسكو عام ١٩٧٤ والتقرير يناقش وضع الوثائق ليس في دار الوثائق فقط . بل وضع الوثائق في مصر كلها أشار الى ذلك مصلحة المساحة مثلا التي تحتوي على مجموعة من أهم خرائط مصر احترقت مرة

وستحرق مرة أخرى لان الخرائط التاريخية الموجودة بها مخزنة في البدرومات . نفس الوضع بالنسبة للاذاعة والتلفزيون صحيح لديهم أرشيف للتراث الاذاعي والتلفزيون ولكن ليست هناك اى رقابة عليهم ومن ثم يقومون بمسح هذه الشرائط وانا كنت اعمل في برامج فראيت ان الشريط يخرج وعليه مادة اذاعية ممنوع مسحها وتسجل عليه مادة أخرى فليس هناك اى ضمان في هذه المؤسسة الا اذا وجدت رقابة عليهم من قبل الارشيف القومى ، رقابة على الشرائط التى انتهى استخدامها عموما ويكون هناك نسخة منها فى الارشيف القومى . وشكرا .

د. سمح هجرس : انا فى الحقيقة احب الوثائقيين وشقيق لهم واحب الصحفيين وشقيق لهم احب العاملين فى مجال المكتبات وايضا شقيق لهم وكل الذين تحدثوا تناولوا حفظ الوثائق وغيرها واعتقد أن المسألة اكبر من مجرد الحفظ .

الدكتورة عواطف عبد الرحمن قالت قسم الوثائق والمكتبات غير مهتم بالصحف وانا اعتقد ان هذا امر غير صحيح ، فقد اتيت بالدكتور خليل صابات والدكتورة اجلال خليفة رحمة الله عليهما لمناقشة ثلاث رسائل حول الصحف والدوريات وقمنا بعمل حصر كامل منذ اول صحيفة صدرت الى الآن وهى بضع مائة من الصحف بعضها عمر ٢٤ ساعة او اربعة او خمسة شهور او خمسة سنوات وكثير منها اخذ التسمية مرتين وحسبنا فوجدنا ان المواد التى من الممكن أن نرجع لها فى هذه الصحف حوالى ٨ مليون مادة فاذا كان الباحث يريد مادة معينة هل عليه أن يمر على كل هذه الصحف لخراجها ، بالطبع لا ، بل ينبغى وجود كشافات تجعل ال ٨ مليون مادة هذه مصنفة .

فمثلا هناك بيليوغرافية عن طه حسين تم عملها في الجامعة
ومرة أخرى عن الحكيم ومرة ثالثة عن العقاد ولكن في الحقيقة
كان يمكن ايجاز كل ذلك في مشروع واحد يقوم بتكشيف هذه
المجالات ويجعل كل محتوياتها موجودا فليست المسألة هي الحفظ ،
فالمسألة أخطر من ذلك ، هي مسألة الكشافات الداخلية لذلك .
نقطة أخرى أود أن أشير إليها وهي انه من ١٩٩٤ وحتى الآن
تعاقد على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الاستاذ سمير
غريب حيث تولى الدكتور محمود نهى حجازى لمدة تزيد عن
عامين وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشرة أشهر في خلالها
ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغي عند صدور القرار الأول
صدور قرار آخر ينص على الشخص الذى سيتولى الدار . بعد ذلك
الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر
الانصارى الذى لم يكمل عاما كاملا ثم الاستاذ سمير غريب .

والحقيقة اننى اجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفى في
دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار
الوظيفى في مكتبة الكونجرس سيصل عمرها بعد عام واحد الى
مائتى عام فوجد ان من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتين
أولا ان يكون ذا وجهة عند أصحاب القرار وهو ما يتوفر في
د. ناصر الانصارى أكثر من أى شخص آخر .

ثانيا : ان يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب
اب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفى هناك حوالى ١٣٥
اما نحن فلدينا أربعة أسر توالى على دار الكتب المصرية . الأسرة
الأولى هم العلماء الالمان الذين كان عددهم بالمتوسط الاستقرار
حوالى ٥ سنوات - ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم
وجهة في المجتمع كله أولهم احمد لطفى السيد وآخرهم توفيق

الحكيم وهؤلاء استمروا لمدة ٥٥ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت أقل قليلا ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة اسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشفيطى .

وكانت درجة الاستقرار حوالى عاما ونصف حسببت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، فى حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفى حوالى ١٢ أو ١٣ سنة وهو ما نريده أما أن نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحته لك أستاذ سميح أن تجعل هذا المكان أحب اليك من أى مكان آخر وشكرا .

د. وفاء صادق : استكمالا لما قاله د. محمد خضر والزميل العزيز د. عماد أبو غازى فلن أتحدث حول التبعية أو القانون ولكن لدى نقطة هامة جدا تم اثارها أيضا وهي جمع شتات الوثائق المتناثرة فى أكثر من مكان ، فلابد من منح صفة الضبطية القضائية للقائمين على أعمال الوثائق ولابد أن نضع عدة خطوط تحت من يقومون على أمر الوثائق بحيث يتم توصيفهم بشكل محدد جدا ، لأن هناك وثائق يعود تاريخها لإوائل القرن التاسع والموجودة فى مكتبة الجمعية الجغرافية وهناك مضابط جلسات مجلس اللوردات والصوم البريطانية وهي موجودة أيضا فى مكتبة جامعة القاهرة ، وهناك أيضا مكتبة الأزهر التى تحتوى على العديد والعديد من الوثائق المتناثرة وهناك وثائق هامة جدا أيضا وهي وثائق الجنيزة المدونة بالعبرية وتم كتابتها بالعربية وهي تحوى أشياء هامة جدا حول العصور الوسطى وهي تنقل لنا تاريخ الوطن فى هذه الفترة فالعصور الوسطى تنقصها الكثير من الوثائق ، ووثائق الجنيزة موزعة على أكثر من مكتبة فى العالم ولقد عثرنا على وثائق الجنيزة

هذه فى منطقة المقابر اليهودية بالبساتين وفى معبد اليهود بالقسطة ومن ثم فلابد من جمع شتات هذه الوثائق ، وأن نعلم ان الخطورة ان الذين يصيدون كتابتها واستخدامها هم المستشرقون اليهود فهذه الوثائق تحت أيديهم الآن .

نقطة اخرى هى التسجيل ، أين تسجيل الوثائق فى دار الوثائق القومية ، لقد شهدت بنفسى ان الوثائق يتم تسجيلها فى نوعين من الفهارس فهرس ليومية الرصد وفهرس للوحدات المصنفة وفقا لمجموعاتها مثل مجموعات وثائق قناة السويس أو مجموعات وثائق الثورة العربية ، والوثائق الخاصة بالأزهر كل هذه الوثائق لها سجلات تم تسجيلها فى فترة ما قبل السبعينيات وكان يتم ختم الوثيقة بنفس الرقم المسلسل الموجود فى هذه السجلات ، وعندما كنت أقوم بإعداد رسالتى للدكتوراه علمت أنهم فى طريقهم للاستغناء عنها ، فالحقيقة أن الدار لا تملك السجلات التى يمكن عن طريقها تنقيح هذه المعلومات لو تم مقدها ، ومن ثم فهذه السجلات يمكن أن تكون بداية لتسجيل محتويات الدار أو وثائقنا القومية . لاننا حتى الآن لا نستطيع تحديد حجم أو عدد الوثائق الموجودة فى دار الوثائق ، فليس هناك مسئول يستطيع أن يدلى بهذا الرقم .

بالنسبة أيضا للكوادر البشرية فهى فى الحقيقة تعاني وهذا أمر يجب الإقرار به احتمالا للحق ، فهم يعانون معاناة تفوق الوصف سواء من الأتربة أو الجو الذى يعملون خلاله فالأسقف على سبيل المثال منخفضة حيث تم تصحيح المبنى بشكل معين لا يصلح للوثائق فقد كان من الضرورى الاستعانة بأخصائى للمباني الارشيفية ففى أرشيف يتسوانا تم مؤخرا الاستعانة بالمختصين .

وكما قال د. سعد فمن المهم أيضا أن نصل الى محتوى هذه الوثائق ، الأستاذ ابراهيم يقول ان هناك حصر واعداد الفهارس

المصنفة على أعلى مستوى والحقيقة ، وبشكل علمي ، أن الموجود في دار الوثائق هي قوائم رقمية عددية مبسطة تقول فقط ماذا لدينا لكن أين معايير الوصف الأرشييفي ومن يستخدمها في دار الوثائق ، وعلى أي مجموعات يتم تطبيقها .

وكما قالت الدكتورة هدى أنها عاصرت نقل وثائق القطعة لدار الوثائق القومية فقد كان مشروع علمي لنقل هذه الوثائق ويتسم توصيلها من دار المحفوظات بالقطعة الى مبنى الأرشييف بكونرنيش النيل من خلال أمن وإرسال واستقبال للوثائق بطريقة محددة والحقيقة أنني سرت بسيارتي من القطعة الى الكورنيش فلم أجد أخصائي أمن لكي يصاحب الوثائق لاستقبالها أخصائي بل بالعكس كانت الوثائق تأتي أحيانا بعد انتهاء فترة العمل الرسمية ويتم تفرغ محتويات العبوات لتعبئتها مرة أخرى في اليوم التالي لعدم وجود عبوات كافية .

د. مصطفى عبد الغنى : الآن نعطى الكلمة للدكتور جودت جبرة وأعتقد أنه سيقول كلاما مهما جدا وجديد تمام وذلك بحكم أنه كان المدير العام السابق للمتحف القبطي ، كما أن هناك الآن لجنة برئاسة البابا شخصيا مسؤولة عن تنظيم وثائق الكنيسة القبطية ، وهذا جانب جديد تمام لم يتحدث عنه أحد ، فأين وثائق الكنيسة القبطية الآن ؟ وأين مكانها في الأوقات القبطية .

د. جودت جبرة : هناك لدينا عدة اعتبارات فطول تاريخ مصر ومنذ اختراع الكتابة تاريخ يصل الى ٥ آلاف سنة ، من جانب آخر الجو لدينا جاف يحافظ على أغلى وثائق العالم وليس فقط العالم العربي فمنستطيع أن نعرف نظم الجيش البيزنطي من مصر وهذا شيء هام وخظير جدا ، والناس يدركون أهمية ذلك .

والوثائق الموجودة بالخارج كثيرة ومن السهل جدا عمل ميكروفيلم وتصوير رضى لها وهى مشكلة أسهل من المشكلة الموجودة فى مصر ، ففى مصر هناك ظروف معينة بعد الانفتاح نالايوم نجد ان العاملين فى دار الوثائق يخضعون للوائح قديمة جدا . ولم نجد شخصا ذكيا يتم تعيينه فى الحكومة ومن ثم فبعد عشر سنوات ان نجد اشخاصا على درجة من الفهم فى الجهاز الحكومى ومن ثم لا يمكن التغيير الا آثارنا ليس المباني ولكن البرديات الموجودة فى مخازن الآثار فبعد ١٠ سنوات لن نجد أحد يستطيع أن يفهمها وهو ما ينطبق على دار الكتب ودار الوثائق أنا هنا لا اتهم أحد فلكى نرفع من مستوى العاملين فيها وأعطيناهم دورات ومجستير فى الخارج سنجدهم يحصلون أيضا على مبالغ ضئيلة وأتساءل ما الذى سيفعله الأستاذ سمر انه لن يغير من النظام بكل فالاعلام يتحدث ولكنه لن يستطيع تغيير النظام الذى يحكم الفرد مثل الحوافز والأجر الاضافى لن نجد فيما بعد المهندسين الانكباء فى مجالس المدن لانهم سيعملون فى القطاع الخاص .

وبالنسبة للتراث الوثائقى تاريخيا ، يجب أن يوضع امام رئيس الجمهورية ماذا حدث وتلفت فلن تعود مرة أخرى ، ناعتقد ان أهم شيء يجب أن تخرج به هذه الندوة هو تغير من الوضع الاجتماعى للأفراد المتعاملين مع الوثائق فما جرى لمرافق الحكومة بعد الانفتاح اذا لم يتغير ستكون مشكلة لن نستطيع حلها .

د. مصطفى عبد الفنى : وماذا عن الوثائق الموجودة داخل الاديرة ؟

د. جودت جبرة : محافظ عليها .

د. مصطفى عبد الفنى : كيف ؟ وهى بعد عشر سنوات من الممكن أن تتحول الى مجرد تراب .

د. جودت جبيرة : الاديرة حدث لها تغيير فقد أصبح بها الكثير من المعلمين ومن ثم فالامور تغيرت حيث أصبح بالاديرة كواادر مثقفة جدا ولديهم قدرة على حفظ الاشياء قد كان هناك مشروع من قبل احد عنه الاستاذ ابراهيم نافع بين الاهرام وبين البطيريركية للقيام بتسجيل هذه الوثائق على الكمبيوتر ولم نسمع عنه بعد ذلك ، لكن الوثائق الموجودة في الاديرة يتم الحفاظ عليها .

د. محمد عفيفي : يمكننى ان اتحدث في عدة نقاط محددة اولها أننا في مصر واقعين في مأزق كبير جدا اشبه بمأزق الآثار ، فمصر كل قيمتها في التاريخ ، وكما لدينا كم كبير من الآثار وما يرتبط بها من مشاكل لدينا أيضا كم هائل من الوثائق .

فنحن لدينا كم كبير من الوثائق — واقولها بحق — لا يتواءم مع الامكانات المادية المتاحة فتأتى اكبر ارشيف في العالم كله في الفترة من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر هو الارشيف المصرى ، خاصة الارشيف العثمانى بها في ذلك أوروبا والعالم كله . هذا بخلاف ارشيف المحاكم الشرعية والوقفيات ، فمصر هى اكبر ارشيف خاص بالوقفيات على مستوى العالم الاسلامى كله بعد اسطنبول كم هائل لا يتناسب مع الامكانات المتاحة ، مشكلة تشابه مشكلة الآثار نقطة اخرى هى المتعلقة بدار الوثائق ، نحن هنا لا نقيم دار الوثائق أو تدافع عنها ، فدار الوثائق لها مشكلاتها الناجمة عن هذا الكم الهائل من الوثائق ، ومن ثم — وهذا ينقلنا لنقطة تالية — يجب التاكيد على اهية العمل الاهلى ، فانا لا نستطيع أن احمل دار الوثائق القومية أو أية جهة اخرى المسئولية في غياب دور المثقفين ودير الجمعيات الاهلية طالما نحن بصدد تأسيس المجتمع المدنى لماذا لا تكون هناك جمعية للحفاظ على الوثائق كما طرح البعض ، ويمكن تسميتها جمعية

محبى الوثائق ، ولا تقتصر على المصريين فحسب بل نفتحها لغير المصريين حتى لا نكون شوفينيين ويمكن أن تحول بأسهل الطرق إذا اتسعت لاستقبال أشياء كبيرة .

نقطة أخرى هى أننى اعترض أن تتبع دار الوثائق التسمية جهة سيادية فنحن نعيش فى مصر ، فى مجتمع شرقى ، ودمونا نتحدث صراحة حيث أن تبعية دار الوثائق لجهة سيادية سيعقد المسألة أكثر وأكثر فمن ناحية الحفظ ، وعلى عكس ما هو متصور من توافر الإمكانيات ، سيكون الحفظ أصعب .

ولدى اقتراح كنت قد طرحته على د. مصطفى عبد الغنى وهو زميل ، بما أن هناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق واهبتها ودورها وبين مشاكل الآثار فلماذا لا يكون هناك مجلس أعلى للوثائق ثم انتقلت الى الشهر العقارى حيث وسائل الاطلاع سيئة وتسربت الوثائق أيضا بشكل سيء .. ولا وثائق الموجودة عندى سأعطيها لدار الوثائق ولكنها ليست مسئولية دار الوثائق حتى أكون صريحا .

د. زين العابدين بن شمس الدين نجم :

النقطة الأولى التى أريد الحديث عنها هى الارشيفات الحية وهى المصادر التى تصب فى النهاية فى دار الوثائق هذه الارشيفات سواء كانت حكومية ، او خاصة بأى مؤسسات حكومية تعانى من الإهمال الشديد وعدم المسئولية التامة ازاء الوثائق فلا نستطيع أن نقول أن هناك أية جهة لديها .. فالمسؤولين الذين يعينون بهذه الارشيفات غير أمناء على الإطلاق ازاء الحفاظ على ما بين .. هنالك تفاصيل أخرى خاص بالاقتراح لا أريد تقديمها حتى لا أجاز الوقت المتاح .

الفكرة الأخيرة التي أريد أن أقترحها هي أن يكون هناك خطة محددة لهذا المجلس الأعلى هذه الخطة لا تتغير بتغير المسئول عن هذا المجلس أو الهيئة وهي خطة زمنية تحتوى أفكار وبرامج وبالتالي يمكن مقارنة وضع الوثائق في مصر بغيرها .

النقطة الأخيرة هي أننا حينما نقول أن هناك وثائق تباع لدى باعة الروبايكيا ونحصل عليها فأنا هنا لا أستطيع أن أتهم دار الوثائق على الإطلاق ، وأقولها بحق أن دار الوثائق المصرية غير مسئولة عن الوثائق التي تباع خارجا. فرغم أن لدى وثائق للمحاكم الشرعية والأوقاف إلا أنني أعلم من أين تسربت. هذه الوثائق كان قبل ذلك في المحاكم الشرعية أيديهم من وثائق .

النقطة الأخيرة التي أريد التحدث عنها هي القانون المقرر إصداره بشأن الوثائق فأول قانون صدر للوثائق سنة ١٩٥٤ به مواد حتى الآن لم يتم تطبيقها فمثلا هناك قسم المسجلات السبعية والبصرية لم يتم ، وقسم وثائق الثورة لا نجد أن وثائق الثورة نقلت لدار الوثائق نحن نريد القانون الصادر أن يتم تنفيذه أولا ثم يكون ملزما ثانيا لجميع الجهات من رئاسة الجمهورية الى أصغر مؤسسة في الدولة .

فهناك جهات ترفض إعطاء الوثائق وقالوا نحن سنكتب تاريخيا ولكنهم لم يكتبوا تاريخهم لم يستطيعوا المحافظة على وثائقهم وأنها يردوها إما ضاعت أو نهبها أشخاص وهناك جهات قامت بإحراق وثائقها .

وأننا في هذا الصدد أريد إعطاء دار الوثائق صلاحية تامة في عملية الحصول على الوثائق أو شراء الوثائق فمن لديهم هذه الوثائق

سواء كانت مذكرات شخصية أو أية أوراق لدى بعض الناس .
ويكون لدى دار الوثائق إمكانات مادية وفريد تقدير مغرى للوثائق
يشجع الأفراد الذين يملكون الوثائق على أن يقدموا بها الى دار
الوثائق ، وتلزم دار الوثائق بمطالـب هؤلاء الناس سواء من حيث
الاطلاع أو من حيث مدد النشر .

كذلك لا بد من الاهتمام بالمعاملين في دار الوثائق لان هؤلاء
الناس يقع على عاتقهم كل الأمور المتعلقة بالوثائق من حيث النواحي
المادية كذلك لا بد من تدريبهم تدريباً جيداً جداً سواء في الداخل
أو في الخارج ، قديماً عندما كانت دار الوثائق موجودة في القلعة كان
بها أجهزة قراءة ، هذه الأجهزة كانت قديمة لا تصلح ، اليوم وبعد
هذه السنوات هناك أجهزة حديثة يمكن من خلالها تصوير الوثائق
وإطلاع الباحثين عليها عبر هذه الأجهزة أيضاً فنحن لدينا
وثائق ستكلف من كثرة الاستعمال مثل أوراق سمعد زغلول
لم تعد تصلح ، من حيث إذا كان لدينا وثائق
نادرة ولها قيمة معينة فلا بد من تصوير هذه الوثائق من خلال الأجهزة
وإطلاع الباحثين عليها وهناك نقطة أخرى وهي العمل على استقرار
القيادات العليا لدار الوثائق ، وأطالـب بعدم تبعية دار الوثائق لاية
جهة إدارية أخرى سواء للهيئة العامة للكتاب أو لدار الكتب وإنما
تكون هيئة مستقلة خاصة بالوثائق .. وشكراً .

د. عاطمة موسى : الحقيقة أنني أتحدث عن هذا الموضوع
فيما يتعلق بمذكرات ورسائل الأدباء والفنانين والذي تطالب بأن
تودع في مكان رسمي وقد تكون الوثائق المهمة بتسجيل تاريخ مصر
السياسي أهم من التسجيل التاريخ الفني ولكن النقطة التي أريد
أن أؤكد عليها هي أن الأمور تحتاج منا الى نظرة عملية ، فالمعاملون
في الوثائق نجد أناس اجانب يأتون الى مصر لشراء المخطوطات ،

وأنا شهدت في الرياض مكتبة بها مجموعات ضخمة من مجلات
المصور واعداد قديمة من الاهرام وأشياء أخرى لا نجدها بسهولة
في القاهرة وأعرف أن هناك رجلا في عابدين يبيع مجموعات كاملة
من المطبوعات القديمة والمجلات وله زبائن يشترون منه المطبوعات
ومن ثم فهناك سوق كبير ليس فقط للآثار وإنما أيضا للأصحف
والمجلات والمخطوطات ومن ثم يجب أخذ هذه المسألة المالية في
الاعتبار حتى لا يكون رسائل الكتاب أو الفنانين والتي تباع في
الخارج مقابل مبالغ مالية للجامعات يجب أن تؤخذ في الاعتبار
أيضا مكتبة جامعة كاليفورنيا تكونت في الواقع قبل أن تعمل . ومن ثم
أشكره مرة أخرى لأنه أتاح لى أن أجلس الى حضراتكم وأستمع
الى جميع المتحدثين ، واعتبر أن هذا هو أول درس لى في دار
الكتب ، وأرجو أن تستمر الدروس النظرية والعملية حتى تتحقق
الأهداف التي نطمح اليها ، وأنا لا أريد أن أكرر الكلام الذي قيل
ولكنني أعلق اتفاقى التام مع كل المعلومات ، وليس كل الآراء ،
التي قبلت حول الوثائق .

من معلوماتي الخاصة فان كل المعلومات حول الوثائق في
مصر هي معلومات صحيحة وأنا لا أريد أن أذكر أمثلة بعضها حدث
معى شخصا لكى لا أكرر وأكتفى بمثال واحد فقط وهو أن أول
كتبى وهو « السريالية في مصر » كتبته في باريس وليس في
القاهرة ، وعندما جئت للقاهرة قبل طباعته ذهبت الى دار الكتب
لكى أستكمل بعض الأشياء التي لم أجدها في باريس ، ولم أجدها
في دار الكتب .

فمثلا تناولت الاعداد الكاملة لمجلة التطور وهي المجلة
الرئيسية للحركة السريالية ، وحصلت عليها من زوجة جورج
حنين بولا الإلعللى في باريس باستثناء عدد واحد ، فجئت الى

دار الكتب فلم أجد سوى ثلاثة أعداد فقط بين سبعة أعداد صدرت من المجلة .

أيضا مسألة بيع الوثائق فمنذ شهرين جاعنى شخص من صندوق التهيئة الثقافية ومعه جوال مملوء بالوثائق وعرض على شراء ما أريد واشتريت بالفعل شيئين متعلقين بالفن التشكيلى وجمعية محبى الفنون الجميلة .

والمطابو عمله بشكل عام أمران ، الانتباه بجدة وبشدة ابتداء من الحاضر والتطلع للمستقبل والأمر الآخر انقاذ ما يمكن انقاذه مما ضاع أو فقد أو أهدر من الماضى .

والحقيقة اننى كتبت كل الاقتراحات التى تبليت وغيرها من المكتوب فى الأوراق المكتوبة ولقد كانت علاقتى بدار الكتب من قبل علاقة باحث لأن أربعة من كتبى السبعة معتمد فيها على دار الكتب خصوصا كتاب (حيوية مصر) وكتاب (نقوش على زمن) وكتاب (فى تأريخ الفنون الجميلة) ومن ثم فانا مدرك جدا لاهمية دار الكتب ودار الوثائق ومحب لها ، وبصفتى أيضا مواطنا فلدى المشاعر الوطنية الموجودة لدى كل الناس المحبة لبلدها ، وحريص جدا بصفة شخصية على دار الكتب ودار الوثائق . وطموحى أن هذه الدار العريقة التى تحتوى ما فكرتموه هنا من كنوز وتراث ، طموحى أن تكون دار الكتب من الداخل ومن الخارج لا تنزل عن دور الكتب التى رأيتها فى باريس أو لندن أو فى الكونجرس التى تتعامل بشكل مدهش .

فمنذ شهرين أو ثلاثة وعندما كنت فى باريس ذهبت الى الفرع الجديد للمكتبة الوطنية الفرنسية الذى سمي باسم الرئيس

الفرنسي الراحل ميتران ، فبكيت من داخل على دار الكتب في مصر وأحلم في أن أجد لدينا صالة تشابه إحدى الصالات التي رأيتها . وعلى كل حال هذا ممكن ، ممكن بجهود المخلصين من أمثال حضراتكم ، ويمكن أيضا بحرص الدولة على تحقيق هذا الهدف . ويمكن بتوفير الامكانيات وهو ليس أمرا مستحيلا .

من المحتمل أنه قد يحدث في سنوات سابقة إهمال لدار الكتب أو لدار الوثائق أنها يجب ألا يستمر الإهمال . وأنا لا أستطيع أن أنكر جهود أساتذة أفاضل آخرين ، فلا أستطيع أن أنكر أولا جهود الوزير الفنان فاروق حسنى فيجب ألا ننسى أنه هو الذى فصل دار الكتب عن هيئة الكتاب وهذه نقطة مهمة جدا لاستقلال دار الكتب والوثائق عن الهيئة العامة للكتاب كان خطوة أولى على الطريق الذى نعمل فيه الآن ثم لا أستطيع أن أنكر جهود الأساتذة الذين ذكرهم الأستاذ سعد والذين تولوا الدار قبل ذلك ، فكل منهم تشرفت بزمالتهم في وزارة الثقافة وأعلم ماذا كان يفعل كل منهم ، وبالطبع فإن المدة القليلة التى مكثها كل منهم لم تمكنهم من تحقيق ما نطمح اليه . ولكنهم حققوا .

ولا يمكن أن ننكر أيضا أن دار الكتب والوثائق القومية لم تشهد دعما مثلما تشهد حاليا ، هذه معلومات وليس رأيا ، فلأول مرّة مؤسسة الرئاسة ممثلة في حرم السيد رئيس الجمهورية تتبنى حملة قومية لتطوير دار الكتب الموجودة في باب الخلق ، وأنا كان لى الشرف في أن أشارك بجهد بسيط في هذا المشروع لأنه عندما كنت مسؤولا عن صندوق التنمية الثقافية بدا هذا المشروع في صندوق التنمية الثقافية وهو الذى قام بعمل المسابقة المعمارية لدار الكتب ، في باب الخلق ورصد لها الميزانية وهى ٣٥٠ ألف جنيه كجوائز للمسابقة العالمية التى تمت ، وبعد ذلك تشكلت

اللجنة العليا لتطوير دار الكتب ، فهناك لجنة عليا برئاسة السيدة سوزان مبارك ما زالت قائمة حتى الآن . . واستطاعت حرم الرئيس أن تجمع تبرعات ، وهى أول تبرعات تجمع لدار الكتب وهذه التبرعات قدرها ٢٠ مليون جنيه بجهد السيدة سوزان مبارك وهم الآن حوالى ٢٥ مليون جنيه فبعد جمع التبرعات وضعت كوديعة فى البنك ويضاف الى المبلغ الاصلى فوائد حتى يتم البدء فى العمل .

وانا اقول الآن معلومات تدلك على مدى اهتمام الدولة بدار الكتب والوثائق القومية ، فالاهتمام خطوة وليس نهاية المطاف ، فلا بد ان تعقبه خطوات كثيرة جدا ، وانا مدرك تماما لثقل المسؤولية وخطورتها الشديدة وندعو الله ان نستطيع معا ومع المخلصين فى هذا الوطن ان نقوم بعمل شئ لتحقيق الاهداف التى نسعى اليها .

واريد ان اقول اننا لسنا للأسف مجتمع معلومات ولم نؤهل حتى الآن لكي نكون مجتمع معلومات ، نحن لا نقدر المعلومة ولا نحترمها فعندما نتحدث عن مؤسسة الدولة نجدها مثل اى مؤسسة بها من مميزات هذا الشعب ومن عيوب هذا الشعب ومن عيوبنا اننا لا نحترم الوثائق ، فمن عيوبنا الشخصية ايضا ان ابناء الشخص بعد وفاته يقومون برمى ما خلفه من أوراق او يبيعونه ، وأولاد مشاهير ولا يريد ان اذكر امثلة ولكن اولاد كتاب وبنانين وأدباء كبار اساعوا جدا الى تراث آبائهم ومن ثم فهذا هو مجتمعنا ، وواقع الامر ان الحفاظ على الوثائق يبدأ بالمجتمع ، ليس بالقانون . وانا اتفق مع الدكتور عبد العزيز فيها قال ان القوانين كثيرة فمشكلة مصر انها من اكثر الدول تصنيعا للقوانين ولكن اين هذه القوانين وانا سمعت الآن هناك تازين للوثائق منذ عام ١٩٥٤ ولكن بنوده لا تنفذ فالمشكلة ليست فى القانون ، المشكلة فى الوعى وفى

احترامنا لنفسنا ولتراثنا وهى نفس مشكلة الآثار لذلك فان دار الكتب والوثائق القومية تشبه هيئة الآثار فى هذه الزاوية ، فآثار تهدر وتحرق ليس نتيجة قصور فى القوانين ولكن نتيجة عدم احترام المجتمع للآثار ، وعندما نتحدث عن المجتمع فنحن لا نتحدث عن المثقفين وانما نتحدث عن المجتمع العام من اطفال يسيئون الى الآثار أو أميون يتاجرون فيها .. الى آخره وأريد أن أعلق أيضا على موضوع فصل دار الوثائق عن دار الكتب ، فنفس الكلام نسمعه عن هيئة الآثار أو المجلس الأعلى للآثار منهم يطالبون بفصل هيئة الآثار من وزارة الثقافة لتصبح وزارة مستقلة ، ولكن يجب ان نفكر بشكل صحيح نفكر فى الواقع ، فعندما تصبح وزارة قيم ستختلف عن الهيئة ، بالعكس الوزارة عبء اكبر لان الوزارة سيكون لها وزير ووكلاء اول وزارة ورؤساء قطاعات ومن ثم يزداد العبء والقلل البيروقراطى الذى يعد احد مشاكل مصر ويجثم على الجهاز الحكومى فى الدولة ولا بد من التخفف منه ببدلا من القضاء على البيروقراطية هل نقوم باضافة أجهزة بيروقراطية أخرى ؟ فبدلا من عمل وزارة للآثار يمكن اصلاح المجلس الحالى المشكلة فى البشر ، فى الوعى والحرص والامانة والتطبيق وليست المشكلة فى الهيئات .

فعند فصل دار الكتب عن دار الوثائق سنضيف الى دار الوثائق درجة رئيس هيئة جديدة ونضيف اليه هيكل ادارى ووظيفى وتوئلى جديد لهذه الهيئة الجديدة فما الذى يمنع أن يتم اصلاح دار الوثائق القومية الآن فى ظل الهيئة الحالية ، وهناك امكانيات واضحة وتعد وصفا عالمية وليست خاصة بمصر فقط وهى توفير التمويل اللازم والكفاءات والكوارى البشرية اللازمة ثم احاطة كل ذلك باطار تنظيمى ينظم العلاقة بين الامكانيات المادية والامكانيات البشرية ويوضع لها أهداف محددة تصل اليها .

أخيرا أنا لدى ثقة شديدة في العاملين في دار الكتب والوثائق القومية ، ولدى ثقة شديدة في وطنيتهم وحرصهم ، ولدى أمل كبير أن المقترحات مثل الرعاية المادية والصحية وتحديث الأجهزة وغيرها ... ، لأن لدى - بمنتهى الصراحة - تفاؤل شديد بدعم القيادة السياسية الحالية لهذا المشروع ، وأريد أن أذيع خبرا وهو أنه تم تخصيص ٥ ملايين جنيه مؤخرا لدار الكتب والوثائق الموجودة بكورنيش النيل من مؤسسة الرئاسة وصل منهم اليوم ٢ مليون جنيه أذن ملدى مبررات للتفاؤل ومع ذلك أريد أن أحذر أن المال ليس هو كل شيء ولكن المهم هي الكوادر البشرية والتنظيمية والإدارية تصبح على مستوى الامكانيات المادية حتى تستطيع أن تحقق ما تطمح اليه .

بكر زيدان : بالنسبة للقوانين أعتقد أن المشكلة ليست في القوانين . فمن الممكن أن يكون هناك اقتراح بمشروع قانون يتقدم به أحد الأعضاء ويسير في مجاله الطبيعي ، فالمعبرة كما قال الأستاذ سمير بالوعى ، الوعى لدى المواطنين فقانون البيئة صدر في مصر ومع ذلك نحن من أكثر الناس عدوانا على البيئة ، فنانون التراث قاننون عظيم ولكن المهم الوعى لدى المواطنين بأهمية التاريخ أولا ، كيف يقدر المواطن تاريخه ، لأنه لو قدر تاريخه سيقدر الوثيقة التاريخية ولكن للأسف الناس يجهلون تاريخهم وبالتالي يجهلون قيمة الوثائق التاريخية فالمطرب بث الوعى لدى الناس منذ الصغر بالوعى بالتاريخ ثم بقيمة الوثيقة التاريخية لكن القانون ليس مشكلة على الإطلاق .

د. يونان لبیب رزق : لى تعقيبات سريعة فيما يتصل بالحملات القومية فأنا قد دعوت ولازلت الى حملة قومية بالنسبة لمسألة خمسين سنة وأنا شخصا أعلم الظروف التى دعت الى

اقرار مسألة ال ٥٠ سنة وكانت الأستاذة هدى شريكة في ذلك عندما دعانا الأستاذ هيكل في الأهرام لعمل المركز أوجنته أهدى بعد ٢٥ سنة وأجهض المشروع ونشأ بدلا منه مسألة لجنة كتابة تاريخ مصر ، وبعد ذلك أثر في هذا الوقت موضوع ال ٥٠ سنة ولسبيين للأسف شخصيين جدا .

الاول : الرغبة في عدم معرفة علاقة الرئيس السادات بالحرس الحديدي .

والسبب الثاني: هو أن وثائق الثورة كانت ستكشف أمور خطيرة جدا — وهذا في تقديري — أن دور الرئيس السادات قبل توليه الرئاسة في نطاق السياسة العامة كان محدودا للغاية وأنا أدمو لحملة أخرى لتكون مثل كل العالم ونجعل ال ٥٠ سنة لمقط ٣٠ سنة ان لم يقل عن ذلك .

القضية الأخرى هي قضية ادخال الكمبيوتر فأرجو ان يخصص جزء من ال ٢ مليون جنيه لهذا الموضوع في تصنيف الوثائق وحفظها وتسجيلها وهذا موجه للأستاذ سهر .

مسألة الاسرائيليين هي مسألة انا متوجس منها لانه من خلال تجربة لقد كان هناك كتاب هو اول كتاب احصائي صادر في مصر عام ١٩٠٩ ، واعتمد الاسرائيليون على هذا الكتاب لاثبات صحة ما ذهبوا اليه وكان الكتاب مطبوع عليه طابع الجامعة العبرية التي نشأت سنة ١٩٢٥ وهو كتاب صادر ١٩٠٩ وكنت خائفا من الا اجد الكتاب في دار الكتب ، والحمد لله وجدت الكتاب ولكني وجدته في حالة يرثى لها وقمنا بتصوير الكتاب كاملا وقمنا بالرد

عليهم لانهم قاموا باقتراء قطع صغيرة منه فعندما تم تصوير الكتب كلها اتضحت الحقائق وكان الكتاب دليلا قويا .

ومن ثم الحفاظ ، الحفاظ ، الحفاظ على الوثائق .

محمد خضر : درجة السرية تقديرية فلا يمكن أن تكون نجب ٥٠ سنة - أو ٣٠ سنة وهي تقديرية للجهة التي اصدرت الوثيقة والقوانين كلها مستمدة من قوانين الارشيف في العالم .

د. محمد الحملاوى : الحقيقة اننى اريد ان الفت النظر البعد التقنى فى الموضوع فاساسا لدينا فى مصر موارد قليلة ومن ثم فلابد من تعظيم هذه الموارد . تعظيم الموارد هذا ياتى من استخدام التقنيات الحديثة التي أصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات آلت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التي أصبحت أرخص قليلا من استعمال الميكروفيلم الذى جاء ذكره هنا وهو الغالب فى أغلب الاحيان وهو عبارة عن تقنيات عفى عليها الزمن ولا اتصور ان ينشأ تطوير الآن لتقنيات انتهت .

الجزئية الأخرى هي اننى أود ان الفت النظر الى أن بعض الصفحات فى المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وتميز الاشكال والقراءة الآلية لها شيء اعتقد أنه مهم وأذكر أن هناك بعض البحوث فى كلية الهندسة جامعة الأزهر التي أتمنى اليها تدور حول تمييز الاشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين فى مصر وفى غيرها من الدول يعملون على التعرف الآلى على الحروف وبالتالي استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الأقراص المدمجة التي هي أرخص والتي تحل مشكلة الحجم كما أشار اليها البعض ، والتي تنقل الموضوع الى وجود شفافية فى استعمال هذه المعلومات سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة نحن نبحت عند المعرفة داخل

الوثائق وهذا لن يتأتى من خلال الطرق التقليدية ولحسن الحظ ان البحريث الحديثة والتدنيات الحديثة أرخص كثيرا راوسع في الانتشار مما عهدناه سابقا وشكرا جزيلآ .

حلمى النهم : أريد ان اتحدث حول مشكلة اننا نفتقد الوعي بالوثيقة لدينا ولدى صناع القرار وهؤلاء ليس هناك ما يلزمهم قانونا واضرب مثلا بذلك أنه عندما صدر قرار جمهورى بتكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الحكومة نشرت الاهرام واخبار اليوم ان الدكتور عاطف صدقى خرج من مكتبه وخرج خلفه سيارتان نصف نقل محملتين بالوثائق والاوراق الخاصة وعندما سالت عن ذلك قيل لى « مش عيب مش كفاية انه ترك المنصب » هذا هو حال الوثائق لدينا وحال الوعي بالوثائق .. وانكركم بالمشكلة التى حدثت منذ شهور حول المكالمة الشهيرة التى تمت بين الرئيس السادات وهنرى كيسنجر حول توسيع العبور فى حرب اكتوبر يوم ٨ اكتوبر والتى لم نعلمها من وثيقة مصرية وانما من اوراق هنرى كيسنجر للأسف .

فنحن صناع القرار لدينا ليس لديهم وعى بالوثائق بكاف الى الوعي ان يكون القانون ملزم محترم وصارم فى التعامل معهم والوثائق يمكن ان يبحث عنها ان يجدها على سور الازبكية وعلى سور نقابة الصحفيين .

ايضا لا بد ان نجد حلا لمسألة الاوراق الخاصة التى لا ندرى أين تذهب فلقد بحثت عن وثائق حسنين باشا فوجدت أن أسرته وضعتها فى زكبية واعطيت للسائق وقيل له أن يضعها فى خبلا فى الاسكندرية ثم أشعل فيها النار فى احدى الليالى للتدفئة وعشرات الحكايات من هذا النوع .

والجامعة الأمريكية بها مكتبة تسمى مكتبة الكتب النادرة ذهبت لزيارتها فوجدت بها قاعة مخصصة للأوراق الخاصة والخرائط فيها أهم خرائط مصر ، خرائط لم أرها في دار الكتب فالاستاذ سمر أغنانى فى الحديث عنه لانى أتردد على الدار منذ عشرين عاما وحالها فى كل يوم من سىء الى أسوء وأرجوك يا استاذ سمر حفاظا على ذاكرة هذا الوطن أن تفعل شيئا .. وشكرا .

أبراهيم فتح الله : أود أن اعلق وأقول انه بالنسبة للمكان فالمكان يمكنه أن يسع أكثر فلدينا دار المحفوظات والمحاكم المختلطة كم هائل من الوثائق ستضاف الى دار الوثائق ، أيضا برئاسة الجمهورية دعوت ما لديها من وثائق بعد تصويره على ميكروفيلم .

وبالنسبة للقانون الجديد فهو يعطى للعاملين الاشراف على المحفوظات الجارية لانها الوليد الاساسى فيما بعد للوثيقة هذه لم تكن فى القوانين او التشريعات السابقة وهو يلزم أيضا ولأول مرة الافراد والجمعيات ما يداع وثائقها فى الارشيف بالنسبة لسرية الافراد والجمعيات بإيداع وثائقها فى الارشيف ، بالنسبة لسرية الوثيقة نجد سترية الوثيقة تحددتها الجهة المصدرة لها فهى التى تحدد هل هى سرية ام لا وتحدد مدى درجة هذه السرية لهذه المدة بالتالى لا تحدد دار الوثائق .

د. مصطفى عبد الغنى : فى النهاية أشكركم جميعا على هذه المناقشات والآراء الهامة .

المشاركون فى الندوة :

- د. عبد العزيز نوار : كلية الآداب جامعة عين شمس .
- د. يونانى لبيب رزق : استاذ التاريخ والمؤرخ المعروف .

- محمد خضر : خبير وثائق .
- ابراهيم فتح الله : المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق .
- د. هدى جمال عبد الناصر : رئيس وحدة دراسات الثورة المصرية بالاهرام .
- سمير غريب : رئيس مجلس ادارة دار الكتب والوثائق القومية .
- د. عواطف عبد الرحمن : استاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة .
- د. وفاء صادق : مدرس الوثائق كلية الآداب جامعة القاهرة .
- د. عماد أبو غازي : مدرس بقسم الوثائق جامعة القاهرة .
- د. محمد عفيفي : استاذ مساعد بآداب القاهرة .
- د. فاطمة موسى : استاذ الادب الانجليزي .
- بكر زيدان : مدير عام وامين لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب .
- زين العابدين شمس الدين نجم : استاذ التاريخ الحديث بكلية الدراسات الانسانية جامعة الأزهر .
- د. جودت جيرة : مدير عام المتحف القبطى سابقا ودكتوراه فى الآثار القبطية .
- د. محمد الحملاوى : استاذ هندسة الحاسبات كلية الهندسة جامعة الأزهر .
- د. سعد هجرس : استاذ بقسم الوثائق والمكتبات بآداب القاهرة .
- حلمى النمنم : صحفى بمجلة المصور .
- مقرر الندوة : د. مصطفى عبد الفنى .

توصيات

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!١٦ .

الاسم : د. عبد العزيز سليمان نوار

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

التوصيات :

- ١ - تشكيل لجنة حكومية وأخرى غير حكومية لوضع خطة (التسجيل) لوثائق مصر الممرضة للضياع في الأقاليم بصفة خاصة .
- ٢ - إصدار (دار الوثائق) نشرة عن أعمالها السنوية .
- ٣ - التركيز على تسجيل الوثائق والمخطوطات والصحف في الهيئات الرسمية ومتابعة هذه العملية .
- ٤ - ...

مقترحات :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن ٠٠ ما العمل ؟؟

الاسم : دكتور يونان لييب رزق .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :
أستاذ بجامعة عين شمس .

التوصيات :

- ١ - إعادة النظر في المدة المسموح بها للاطلاع على الوثائق : من ٢٠ الى ٣٠ سنة .
- ٢ - حملة قومية للمحافظة على الصحف القديمة وتصويرها على الميكروفيلم .
- ٣ - استخدام الكمبيوتر في تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق .
- ٤ -
- ٥ -
- ٦ -

مقترحات :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن .٠٠ ما العمل !!؟ .

الاسم : محمد محمد خضر .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية)

خبير الوثائق بالمعاش .

التوصيات :

١ - عدم الاكتفاء بالحديث عن السلبيات وانما وضع استراتيجية .

دائمة للاصلاح .

٢- الاسراع في عرض مشروع قانون المحافظة على الوثائق على مجلسي الشعب .

٤ -

٥ -

٦ -

مقترحات :

١ - انشاء جمعية دالة تسمى جمعية الدفاع عن الوثائق ٢

٢ -

٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن... ما العمل !!؟

الاسم : د. هدى جمال عبد الناصر

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير وحدة
دراسات الثورة المصرية بالأهرام

التوصيات :

- ١ - إعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها منظمة متطورة
تستخدم الوسائل الالكترونية فى التصوير والفهرسة
والتصنيف .
- ٢ - الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه هو
المحافظة على وثائق الدولة والسماح بحرية الاطلاع عليها من
جانب الباحثين .
- ٣ - تشجيع من يحتفظ بأية وثائق رسمية أو مذكرات أو أوراق
خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية .
- ٤ -
- ٥ -
- ٦ -

مقترحات :

- ١ - البدء فورا فى تكوين جمعية حماية الوثائق القومية التى
اقترحها الأستاذ / محمد خضر .
- ٢ -
- ٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!؟

الاسم : عماد بدر الدين أبو غازي *

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بكلية الآداب - جامعة القاهرة - قسم المكتبات

والوثائق والمعلومات *

الدرجة العلمية : دكتوراه الآداب فى الوثائق *

التوصيات :

- ١ - العمل على النهوض بمرافق المعلومات فى مصر .
- ٢ - سيطرة دار الوثائق القومية على الوثائق المصرية .
- ٣ - الدعوة لاستكمال مجموعات الدوريات المفقودة فى دار الكتب . من خلال أصحاب المجموعات
- ٤ - رفع مستوى العاملين فى دار الكتب ودار الوثائق القومية من ناحية الكادر المالى والاعداد المهني .
- ٥ - الاهتمام بتطوير دراسات الوثائق والأرشيف فى الجامعات المصرية .
- ٦ - إصدار تشريع حماية الوثائق بعد تعديله بصورة تركز على حرية تداول المعلومات والحق فى المعرفة *

مقترحات :

- ١ - إنشاء جمعية لتنمية الوعي بمصادر التاريخ المصرى والحفاظ عليها .
- ٢ - المتابعة الاعلامية للقضية لنشر الوعي الوثائقي .
- ٣ - إنشاء مجلس أعلى للوثائق يعمل كجهة سيادية مستقلة تشرف على مرافق الوثائق *

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!!

الاسم : وفاء صادق أمين حسين

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات دكتوراه .

التوصيات :

- ١ - ان تتمتع دار الوثائق القومية بالاستقلال والتبعية المباشرة لرئاسة الجمهورية مباشرة .
- ٢ - أن تكون موارد دار الوثائق جزءا من الميزانية العامة حتى تضمن التمويل الدائم التي يجعلها تستمر في أداء رسالتها على الوجه الأمثل
- ٣ - أن تكون دار الوثائق هي الجهة الوحيدة التي لها الحق في جمع وإدارة وحفظ الوثائق التي تنتجها مختلف الأجهزة الحكومية بعد انتهاء الفترة الزمنية المقررة .
- ٤ - تشكيل مجلس أعلى للدار يكون له السلطة العليا لتحديد مهام الدار .
- ٥ - منح صفة الضبطية القضائية لموظفي دار الوثائق المكلفين باستلام المواد الأرشيفية سواء من الأفراد أو من مؤسسات الدولة .
- ٦ - انشاء دور اقليمية تؤول ادارتها وتنظيمها وتقاليده واجراءات العمل بها لدار الوثائق .

مقترحات :

- ١ - التخطيط الجيد والدقيق لاجراءات الاضافة وتزويد المقتنيات الارشيفية .
- ٢ - أن يتم ترتيب مجموعات الوثائق وفقا للقواعد والمبادئ الارشيفية (مبدأ المصدر الاصلى أو المنشأ الاصلى) .
- ٣ - وضع برنامج للوصف الارشيفى لمقتنيات الارشيف القومى بحيث يتم تخطيطه بدقة بالغة .
- ٤ - ضرورة توافر العوامل المساعدة للخدمة المرجعية .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟ !! *

الاسم : ابراهيم فتح الله أحمد ابراهيم *

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق القومية .

التوصيات :

- ١ - اقامة مبنى جديد للأرشيف المصرى يتسع لاستقبال الوثائق على مدى ربع قرن على الأقل مستقبلا - مع تجهيزاته على المستوى العالمى - توفير الصالة الكافية والمدربة .
- ٢ - توحيد جهة الحفظ - الأرشيف القومى المصرى - وتبعية لجهة رئاسية .
- ٣ - التعاون مما على اصدار مشروع القانون الخاص بالمحافظة على الوثائق الموجود حاليا بمجلس الوزراء .
- ٤ - قيام الاعلام بدوره نحو الأرشيف القومى المصرى .
- ٥ -

مقترحات :

- ١ - السعى لدى المسئولين لرفع وتوفير الميزانية المطلوبة للأرشيف القومى المصرى *
- ٢ - تكرار مثل هذه الندوة لشرح أبعاد القضية .
- ٣ - تجديد معنى الوثيقة والتفرقة بين الوثيقة الأرشيفية وغيرها من المخطوطات والكتب والوثائق غير الأرشيفية .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!؟ .

الاسم : أ. د. فاطمة موسى محمود .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ اللغة الانجليزية والأدب المقارن ، كلية الآداب جامعة
القاهرة ، مقرر لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

- ١ - تبني التقنيات الحديثة (أحدث ما يتوفر) فى الفهرسة
والتصوير النسخ .
- ٢ - الاهتمام بالالوضاح المالية للعاملين فى دار الوثائق وفى دار
الكتب - وضع كادر خاص لهم .
- ٣ - ضرورة التدريب المستمر للعاملين فى الميدان .
- ٤ - الاهتمام بتحسين الخدمة قبل تحسين وتزويق الدار .
- ٥ - رصد مبالغ مالية تغرى من يملكون وثائق خاصة لاغرائهم
بايداعها فى دار الوثائق .

مقترحات :

- ١ - زيادة الساعات المخصصة للقراءة فى دار الكتب .
- ٢ - توفير آلات زيروكس فى قاعات القراءة بالعملة أو بالكارت .
- ٣ - الاشراف المتيق والمستمع على العاملين فى قاعات القراءة
وفرض عدم الحديث وعدم شرب الشاى فى قاعات القراءة .

ندوة نهب وثائق اوطن • ما العمل !!! •

الاسم : د • عواطف محمد عبد الرحمن •

التخصص : أستاذة ورئيسة قسم الصحافة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة •

التوصيات :

١ - الاسراع بترميم التراث الصحفى وتصوير الأجزاء المتوفرة فى مكاتب الكونجرس الأمريكى والمكتبة الوطنية بباريس ودار الوثائق البريطانية وايداعها بدار الكتب ودار الوثائق المصرية •

٢ - الاهتمام برفع المستوى الوظيفى والمهنى للكوادر البشرية العاملة فى دار الوثائق ودار الكتب المصرية •

٣ - اعداد حملة صحفية قومية للحفاظ على التراث الصحفى واناخذ ما تبقى من هذا التراث •

٤ -

٥ -

٦ -

مقترحات :

١ - عقد ندوة خاصة بحماية التراث الصحفى بالتعاون مع قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة القاهرة •

٢ -

٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!؟

الاسم : د. محمد عفيلى .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر آداب القاهرة .

التوصيات :

١ - انشاء جمعية الوثائق المصرية .

٢ - المجلس الأعلى للوثائق .

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

مقترحات :

١ -

٢ -

٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!!

الاسم : جودت جبره .

التوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

- مدير عام المتحف القبطى سابقا .
- عضو المجالس القومية المتخصصة .
- دكتوراه فى الآثار القبطية .

التوصيات :

- ١ - التأكيد على تحسين الوضع المالى والعلمى والنفسى بصورة ملحوظة للمتخصصين مع الوثائق فى مختلف الجهات لاماكان المحافظة على التراث سواء فى دار الوثائق أو المكتبات أو المتاحف أو مخازن الآثار وغيرها .

٢ -

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

مقترحات :

١ -

٢ -

٣ -

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل !!؟ *

الاسم : د . زين العابدين شمس الدين نجم *

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ تاريخ حديث *

التوصيات :

١ - اشراف دار الوثائق على الأرشيفات الحكومية ومنع اعدام أوراق دون الرجوع اليها وعدم ابقاء الوثائق الخاصة بها لمدة طويلة والتأكيد على مسئولية هذه الجهات عما لديها من أوراق *

٢ - عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة إدارية أخرى *

٣ - أن يكون القانون الجديد لدار الوثائق ملزماً لجميع الجهات ويتم تنفيذه بالكامل لأن القانون السابق به مواد لم تنفذ حتى الآن *

٤ - منح دار الوثائق الصلاحيات الكاملة لشراء المذكرات والأوراق الشخصية للشخصيات العامة مقابل عائد مجز والالتزام بمطالبهم الخاصة بالاطلاع والنشر *

٥ - الاهتمام بالعاملين بدار الوثائق القومية والعمل على تدريبهم سواء بالداخل أم الخارج *

٦ - العمل على استقرار القيادات العليا للدار *

مقترحات :

١ - تشكيل لجنة الحفاظ أو مجلس الوثائق من عدد من المتخصصين أو مجلس أعلى للوثائق *

٢ - ضرورة استعانة الدار بالمؤرخين فيما يختص بأعمالها الفنية *

٣ - تزويد الدار بأجهزة حديثة للاطلاع على الوثائق *

وثائق أخرى منهوية

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة الجامعة

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية واحتراما وبعد فاني اقدم لمزتك مع هذا نسخة من كتاب
الى جان جيمونو تاليف جان جون بولتن ممددة من المؤلف الى مزتك اعترافا
بما يكتنه من عواطف التقدير والاعتبار لشخصكم المحترم .
واذا انتهت هذه الفرصة لتأييد روابط الولاة أرجوا ان تتخللوا بقبول
بخالص تحياتي وفائق احترامي .

مصر في ٢ يونيو سنة ١٩٣٩ .
الحاخام الاكبر

عبد الله



كلية الآداب

الرجوع الى ذكر طالع

شأن

الرسالة / ٥

العدد ١٢٥ (٨٧٤) ١٩٥٤

يوم الثلاثاء

خبر - احب السادة الاعضاء الدكتور محمد حسين بك

يسرني ان اشرف باطلاع ساداتكم انه بناءً على اقتراح مجلس

كلية الآداب في ١٢/١٠/٥٠ والى مجلس الجامعة بمجلسه المنعقد في ٢٠/١٠/٥٠

على تعيين ساداتكم هم: مجلس الكلية واستاذ فخري دافيا بها
والكلية التي تدر دافيا بالتمباكم انه ما وتكون جهودكم

في دعمه واجعله عالمنا في تقدم الى ساداتكم اجالكم
على تقديمكم بقبولكم العمل فيها وهذا ما يحسن طبعه الكلية

وان تهتم هذه المؤسسة العلمية فالتقدم الى ساداتكم اجالكم
التقدم الى هذه المؤسسة العلمية

١٥٠٠ يتقدموا يا ساداتنا فنادي قبول احسن عبارات الاحترام والاحلال يا
عيد كلية الآداب

محمد

القاهرة في ٢٦ أبريل ١٩٣٥

عزيزي الدكتور أم حنين

تحية واحترام . وبعد فقد

تلقت من عزيزي الدكتور كتاب "الردية"
الذي تقضيتكم باصدائه الى وان الشاكر لكم
جهد عواطفكم كما وان اصفاكم على ادبكم
الوافر واسلوبكم العزيز البديع وعلى ما
تقومون به من جهود مبارقة في سبيل
الادب العربي . وختاماً أرجو التكرم بتبليغ
احتراماتي الوافرة السيدة - إفاغمة قرينكم .
وتفضلوا بقبول خالص
الاحترام الجليل

W. A. Samir

الجناب ١٢ ربيع الأول ١٣٩٩

حضرة المرحوم الدكتور طه حسين

رحمة وسلامهما. عننا الفرح وشحننا السرور الشاك بعودتكم
لنفسكم السامى. وانا منتزع إلى الله تعالى أنه يرد
عنكم كيد الطائفة وأنه يحق ما نصبوه إليه من آماله
كما نتمنى لضررتكم مزيد العزة والعافية
وحمائنا السيده صركم ولجلكم الكرميين
وعنا ما تفضلوا بقبول شراطيننا القلبية

شقيقكم أمينة

كاتبه

أحمد محمد طر. بمدرسة النيا الثانوية

مر في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤

يا أبا العلاء
مبارك ، حقل بركة اليك كما يرد والى
شباب المديح حقه عندك آ
أود أن أذكرك اني تنبأ بهذا في ابدان أبي
الملك تبايخ ١٢ يوليو ، وكما هي أوزيريس يشهد
قلت يومئذ ان الجامعة المصرية تشتهر عيك والبر خلات
شرف نوفمبر ، ولم يكن في ذلك الحين من حديث أو
شبه حديث عن الأزمة التي ظهرت في السنين الأخيرة

جاءتني ، يا أبا العلاء وقولت لي : أنت بتصدقني ، الام
المرأة بعد اليوم

بعد كنت طول هذه المدة رجلاً ، وعرفت ان
تأثم كرجل حقاً

لدي الآن كلمة واحدة أرجو ان تغفر ما فعلت
من أغانية : اني سعيدة

”محبتي“

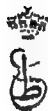


وهذه هي صاحب الفكرة الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك
رأينا على أثر اطلاعنا على مدينتكم الشانقة مع الأستاذ الكريم ثابته
والذي نشرته جريدته الفطيم في مساء الاثنين الماضي أنه كتب إليكم معرويه
فما لنا من مزيد الإعجاب والسرور لما أظهرتموه فيه من شديده الارتياح
والعجيبه الفكرة إن شاء الله تعالى للرداءه بما عرفتوا والدور تلك الفكرة التي
نزلتم في مدينتكم بساؤها وضرورة تنفيذها تعزيزا للعلاقة الثقافية بينه
القطريين الشقيقين . ونتمنى لايضا ان اذ ما تقدمونه من كبير الفضل للبناء
الذي صمما لاداءه فشكرتم اهل الشكر ونحن اطيب الشنا وعلى جودكم العظيمة
التي تبذلونها في هذا السبيل من اجل سعادة هؤلاء الذين ارتقوا في انتم
وقربهم . ومدينتكم فليس أنتم للفطيمه معا وأعدو عليها بالنفع العظم والقيمة
سواء تمهولة الرداء بطا الثقافية بينهما معززة متعلمة .
وقبلوا مزيد سلامنا مع واقرأتمنا وطيبتنا بانه

بسم الله الرحمن الرحيم

سیدی الاستاذ

تحية واحدا ما وبعد
توجهت الى الجامعة لفرصة لقائكم ولكنني
أسف لعدم وجودكم وقد رخصني أمسي
خطاب منه لكثير براده الذي اتفقت فيه
على احياء حقله ما هو السعد في لقائه ليده
وما كنت أدري انه انما تكلم مع بشارة
تأجيل تلك الحظيرة الدائرية من شرف
تكلم مع بالثقله رأيت ان ارسلكم خطابي
لهذا التعلوا مبلغ احوال مركزى مع تقديم
اسف مع حركات تشهيا به تلك الحظيرة
النادرة فتفضلوا بقبول فائقه بخلاف
حسب الحاجات



محترمة معاليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تمسكت اذنا وعيونكم لنا
 بمحضر حفلة افتتاح العام الدراسي بجامعة قار ووجه الاول الى تنظيم
 في يوم السبت الموافق ١٤٦٤ هـ (١٩٤٣ م) كبريتي ١٩٤٣ التي
 استهدى فيها ووجه الدكتوراه بقية في ٢٠٠٠ الطبيب لفرق صاحب العالي الدكتور
 على الجميع اننا بعد رجاءه قواد الاول وعيد الواحد الوكيل ملك وزير الصحة
 العمومية ونوابع في شلا رات الدرجات لخاصة على خير من الجامعة هذه
 العام . وانما فقد لفرقتم اول ابتد هذه الدورة الثانية التي لنا
 نود من محبة قلبنا انه يلبس بعد مقدمه ولله الحمد والمنة والحمد لله
 مع ذلك مع الاوضاع الشديدة ونتمتع بفساد مع تخلصنا من هذه
 حاجتنا في مع هذه المتخلفة في بار واما منسوبة بقولنا
 وتتم هذه الدورة الطبية فلهذا اليوم عظيم شدة ما على بار من لنا
 تمنية لكم ودام الصحة والرفاهية

وفاقیو فرزند سلوفا ۵۸ فروری ۱۹۲۲ء

دار المناداة بالخير في

توضيح بالتحفة المشتملة

القاهرة في ١٢٥٠ ميلادي

خامس

عزيرى الدكتور محمد حسين

تحية واحتراماً . وبعد فقد

تسللت عن مزود البشر كتاب "الأدب"
الذي تفضلتم باهدائه الى وان لساكنكم
بسمه عدا حقكم كما وان احضركم على ادبكم
الوافر واسلوياكم الفريد البديع وعلى ما
تقوم به به جهود صادقة في سبيل
الادب العربي .. وختاماً أرجو التكرم بتبليغ
احتراماتي الوافرة للسيدة افاغلة قرينكم
وتفضلوا بقبول خالص
الاحترام الخاص

W. G. Smart

التشريع ونحن وضعنا ذلك في التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة

THE A. METZGER HOTELS

Hotel Casino San Stefano

RAMLEN
NEAR ALEXANDRIA

Hotel Casino
Casino Ramlen - All Day

HOTELS
Sole and Proprietors of
THE A. METZGER HOTELS
HOTEL CASINO, ALEXANDRIA
LIDO HOTEL, MENA MARIUT
(Telephone 1000)

San Stefano

لا تتركوا في الحيرة
لأنه ليس

صديق المنفى الدكتور بله

تحت يدرة - بله في الحيرة
مع راحة باله مع قرينة النافذة في الحيرة
وارتد انه تعبها في الحيرة في الحيرة
الحذر انه القدر الحبيب في الحيرة في الحيرة
في حيرة اوربا! لكنه انه فلايت لانه لا يبلغ في الحيرة
فالتصير في الحيرة في الحيرة في الحيرة
الحذر في الحيرة الحبيب في الحيرة في الحيرة
بما دهنه من عمل تنبيه في الحيرة في الحيرة
فقدان

بنك مصر
مركز التوثيق
مركز الأبحاث

الفاخرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

بعد التحية .

نشكر عزتكم على هديتكم القيمة * على هامش

السيرة - جزء ثان * ونتمنى لكم دوام التوفيق في خدمة

اللغة والأدب وكل عام ووزنكم بخير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عليه
حرب

للمؤلف

- الاتجاه القومي في الرواية : الطبعة الأولى (سلسلة عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٤ .
- الطبعة الثانية : الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧
- (حصل على جائزة الدولة التشجيعية في النقد الأدبي ١٩٩٧)
- أحمد بهاء الدين — سرية قومية : دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٦
- (حصل على جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦) بمعرض القاهرة الدولي للكتاب .
- ورؤى الجزيرة العربية : دار الموقف العربي ، القاهرة ١٩٨٠ .
- المؤثرات الفكرية في الثورة العربية : هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٢ .
- شهر زاد في الفكر العربي الحديث : الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٥ .
- الطبعة الثانية : دار شريك ، القاهرة ١٩٩٥ .
- الحصار : مسرح شعري ، هيئة الكتاب ١٩٨٤ .
- الخروج من المدينة : مسرح شعري ، الثقافة الجماهيرية ١٩٩٥ .
- اللامب : مسرح شعري ، هيئة الكتاب ١٩٩٦ .

- الوداع : ترجمة آخر أشعار أراجون : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .
- الشرقاوى متمردا : دار التعاون القاهرة ١٩٨٧ .
- اعترافات عبد الرحمن الشرقاوى : المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ .
- طه حسين والسياسة : دار المستقبل العربى ، « ج ١ » ، القاهرة ١٩٧٦ .
- تحولات طه حسين : هيئة الكتاب « ج ٢ » ، القاهرة ١٩٩٠ .
- طه حسين وثورة يوليو : « ج ٣ » ، القاهرة ١٩٨٩ .
- الفكر والامير « العلاقة بين طه حسين والسلطة ١٩٧٣/١٩ » : هيئة الكتاب ، ١٩٩٧ .
- المسرح المصرى فى السبعينات « ج ١ » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .
- المسرح المصرى فى الثمانينات « ج ٢ » ، الطبعة الأولى : دار الوفاء ، القاهرة ١٩٨٤ .
- الطبعة الثانية : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
- المسرح المضرى فى التسعينيات . ت . ط .
- البنية الشعرية لغاروق شوشة : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .
- المثقفون وعبد الناصر : القاهرة ١٩٩٢ .
- الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح .
- الطبعة الثانية ، دار غريب ، القاهرة ١٩٩٩ .
- دكتور نجيب محمود « سلسلة نقاد الادب » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .

- الخروج من التاريخ « دراسة فى مدن الملح » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٣ .
- نجيب محفوظ - الثورة والتصوف : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .
- نقد الذات فى الرواية الفلسطينية : دار سيناء ، القاهرة ١٩٩٤ .
- الجبرتى والغرب « دراسة حضارية مقارنة » (١) : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
- مثقفون وجواسيس - دراسة فى أزمة الخليج : دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٧ .
- البجات والتبعية الثقافية : مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ط ١ : مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع) ، ط ٢ القاهرة ١٩٩٩ .
- عمالقة وعواصف ، دار الجهاد ، القاهرة ١٩٩٨ .
- حقيقة الغرب (مازق الحملة الفرنسية) (٢) ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٩ .
- قضايا الرواية العربية ، الدار المصرية - اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٩ .
- تيارات الفكر المصرى الحديث ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩ .
- أتنمة الغرب (٣) ، ت . ط .
- نقاد الرواية فى القرن العشرين فى مصر . ت . ط .
- الدور الأمريكى فى اغتيال حسن البنا ، ت . ط .
- فساد الجامعة المصرية ، ت . ط .

— قصة هذا الكتاب ٣

● القسم الأول :

— وثائق طه حسين وجوقة العميان !! (١) . . . ١١

— وثائق طه حسين وتساؤلات أخرى !! (٢) . . . ٢٢

— وثائق طه حسين .. هكذا تكلم هيكل !! (٣) . . . ٣٠

— وثائق طه حسين .. بين « الاستاذ » والدكتور ! (٤) ٣٨

— وثائق طه حسين .. من التهم لحم الصحافة !؟ (٥) ٤٦

— وثائق طه حسين .. وغضب نجيب محفوظ !! (٦) ٥٣

— وثائق الوطن .. سؤال وثلاث اجابات !! (٧) . . . ٦٢

— .. مشروع قرار لحماية الوثائق .. (٨) . . . ٧٠

● القسم الثاني :

— وثائق طه حسين .. وحامل الجنة !! (١) . . . ٧٩

— وثائق طه حسين .. والذاكرة المفقودة .. (٢) . . . ٨٩

— .. احراق وثائق طه حسين .. !! (٣) . . . ٩٦

— الوثيقة .. ودرس من الحكيم .. (٤) . . . ١٠٣

— وثائق الوطن .. هل نخلق الملف !؟ (٥) . . . ١١١

● القسم الثالث :

- .. نهب وثائق العرب (١) ١٢١
- قضية الوثائق .. بين التبعية والسيادة !! (٢) . . . ١٣١
- الفريضة الفائية في قضية الوثائق . ! (٣) . . . ١٣٩
- ردود وملاحظات ووثائق .. كلمة أخيرة .. (٤) . . ١٤٦
- الذاكرة المثقوبة .. قبل الأخيرة (٥) ١٥٣
- الكلمة الأخيرة !! (٦) ١٦٠

● ملاحق ووثائق ١٦٧

- (أ) مشروع قرار جمهورية مصر العربية ١٦٩
- (ب) مشروع بإصدار قانون المحافظة على الوثائق القومية ١٧٧
- (ج) قانون المحافظة على الوثائق القومية ١٨١
- (د) رسائل ووثائق ٢٠٥
- (هـ) صور من وثائق منهوبة ٢١٠
- (و) نهب وثائق العرب .. ما العمل ؟ ٢١٩

● توصيات ٢٧٢

● مقترحات ٢٧٨

● وثائق أخرى منهوبة ٢٨٥

● للبؤلف :

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٨٥٣/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6484 — X

الوثائق المنهوبة، أقصد، الذاكرة المثقوبة ..

هى موضوع هذا الكتاب وهو موضوع تبدأ فصوله وتنتهى إلا على شكل مأساة درامية دامية.

والا فمن يقول لنا أو يجيب عن أسئلة لا نجد اجابة عنها: من وراء ضياع وثائق مجلس قيادة الثورة - ثورة ١٩٥٢ - ؟ وأين الآلاف من وثائق «الجنيزة» المصرية ؟ ولماذا عصفت الزمن وسوء القصد والطوية بوثائق المجلس البلدى - المحلى بالاسكندرية ؟ وماذا بقى حين أغرق طفح انجارى بوثائق مكتبة عين شمس وكتبها الثمينة ؟ ثم كيف وصلت وثائق عصر المماليك، وثائق المحاكم الشرعية المصرية إلى جامعة بن جوريون فى إسرائيل ؟ ثم ما هو مصير وثائق طه حسين وأوراقه الثمينة/ وثائقنا وأوراقنا التى نهبت علنا وأعلن عن إحراقها علنا فى الصحف المصرية ؟ وهل يعقل أن يترك بطرس غالى أوراق مصر ووثائقها السياسية فى جامعة بريطانية، وهو ما كتبه بخط يده، فضلا عن قرابة مليون وثيقة للأستاذ حسين هيكل تركها بيده خارج الوطن باعتراف الأستاذ أيضا ؟ لقد حاول المؤلف رصد وقائع نهب وثائق العرب فى الألفية الثانية، ومن أجل ذلك كتب لأكثر من عام، ونظم أكثر من ندوة، ودخل فى متاهات مظلمة لاسترداد ما بقى من وثائقنا ..

لقد تحولت ذاكرتنا - فى غياب الوثيقة - الى ذاكرة مثقوبة ..

•• وهل يعيش العرب بذاكرة مثقوبة ..!!؟